وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة –

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – قطب شتمة–

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ



عنوان المذكرة:

الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ودوره في الحركة الوطنية 1946-1956م

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر

إعداد الطالبة: قريشي نسيمة

إشراف الأستاذ: كريم الطيب

السنة الجامعية:2014-2015 م


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

قال تعالى:

﴿ وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾

(سورة النمل:أية19)

قال رسول الله صلى الله علية وسلم ﴿*لا يَشْكُرُ اللَّهَ مَنْ لا يَشْكُرُ النَّاسَ* ﴾ صدق رسول الله

(رواه أحمد والبخاري وصححه الألباني)

الشكر لله الذي وفقني على مواصلة طريقي آملة منه أن يتقبل مني هذا العمل ويبارك فيه إن شاء الله.

وأتقدم بجزيل الشكر الى الاستاذ المشرف كريم الطيب على توجيهاته ونصائحه القيمة .

ولكل من أمدني بيد المساعدة أو كانت له نية في ذلك ولو بنصيحة عابرة تشجعني على العمل وكانت سببا في بعث العزيمة في نفسي للاجتهاد أكثر ومحاولة تقديم الأفضل قدر المستطاع.

قريشي نسيمة


مقدمة

مقدمة

تعرضت الجزائر للاستعمار الفرنسي ومنذ دخوله عمد إلى القضاء على هوية الشعب الجزائري، ومقومات شخصيته بشتى الطرق والوسائل. إلا أن مقاومة الشعب الجزائري كانت حاضرة منذ الوهلة الأولى، وقد مر هذا الكفاح بمراحل مختلفة، اعتمد فيها بداية على اسلوب المقاومة المسلحة الذي استمر الى غاية الحرب العالمية الأولى، لتأتي مرحلة النضال السياسي التي انطلقت هي الاخرى منذ الاحتلال ولكنها برزت اكثر مع نهاية الحرب العالمية الاولى حيث تبلورت الافكار السياسية واتضحت المطالب الوطنية بظهور الاحزاب، التي أعطت دفعا قويا للنضال السياسي من خلال قوة برامجها ومطالبها المحددة من اجل استرجاع الحقوق الفردية، والحريات الاساسية للشعب الجزائري. وغيرها من الحقوق بالطرق السلمية في اطار الشرعية الفرنسية، ولكن رغم ذلك إلا أن السلطات الفرنسية واجهتها بحل جميع الأحزاب، واعتقال زعمائها، بالإضـــافة إلى التعذيب والنفي لآلاف الجزائريين، خاصة مع نهاية الحرب العالمية الثانية وبالتحديد بعد أحداث الثامن ماي 1945م.

ولكن مع بداية 1946م اطلقت فرنسا سراح الزعماء السياسيين، وذلك بعد أن صادق المجلس التأسيسي الاول على قانون العفو عن المساجين. وعلى اثر ذلك شرعوا في إعـادة بناء أحزابهـم من جديد، ومن بين الاحزاب التي برزت على الساحة السياسية الجزائرية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية "حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري" عام 1946م الذي أسسه فرحات عباس. والذي من خلال برنامجه سعى بالمطالبة بحقوق الجزائريين.

أسباب اختيار الموضوع:

توفرت لدينا مجموعة من الاسباب لاختيار هذا الموضوع ودراسته منها:

– معرفة تطور الفكر السياسي للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري حيث ان هذه الدراسة تتمركز حول فترة تميزت بالنضج السياسي بحيث انها وقعت مع نهاية النضال السياسي وبداية الكفاح المسلح.

– قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع حيث أن اغلب الدراسات والبحوث التي اعدت حول النضال السياسي لم تتناول الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بشكل شامل، إذ ان اغلب الدراسات تناولت شخصية فرحات عباس مؤسس الحزب دون ان تتعمق في الدور الذي لعبه الحزب في النضال، وبالتالي فهو لم ينل حقه من الدراسة التاريخية الموضوعية.

الهدف من اختيار الموضوع:

– معرفة الدور الذي لعبه الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في النضال السياسي الجزائري.

– معرفة موقف الاتحاد الديمقراطي من الثورة التحريرية و الاسباب الحقيقية التي جعلته يغير قناعاته وينضم اليها.

– تهدف هذه الدراسة الى المساهمة في اثراء الدراسات العلمية المتخصصة المتعلقة بتاريخ النضال السياسي الجزائري بعد الحرب العالمية الثانية.

اشكالية البحث:

وتتمحور اشكالية البحث حول ابراز دور الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في الحركة الوطنية كنموذج من النضال السياسي بعد الحرب العالمية الثانية.

وعليه ما مدى مساهمة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في النضال السياسي في الفترة الممتدة من 1946–1956م؟

ومنه نطرح الاسئلة التالية:

– ما واقع الحركة الوطنية قبل تأسيس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري؟

– ما هي الدوافع التي ادت إلى تأسيسه وكيف ساهم في النضال السياسي؟

– ما موقفه من الثورة التحريرية وكيف التحق بها؟

المنهج المعتمد:

اعتمدنا على المنهج التاريخي بحكم ان الدراسة تتناول فترة من تاريخ الجزائر من خلال استعراض الاحداث وتحليل المعطيات التاريخية، وربطها ببعضها البعض بهدف الوصول الى الحقائق.

خطة البحث:

من خلال اعتمادنا على مجموعة من المصادر والمراجع قسمنا الدراسة بعد المقدمة الى ثلاث فصول وخاتمة وملاحق.

اشتملت المقدمة على التعريف بالموضوع وأسباب وأهداف اختياره، وإشكالية الدراسة ومنهج البحث، وخطة البحث، ووصف أهم المصادر والمراجع، والصعوبات.

أما الفصل الأول خصصناه للحديث عن واقع الحركة الوطنية في الجزائر بين الحربين العالميتين، تمهيدا لمعرفة الاوضاع التي سبقت تأسيس الاتحاد الديمقراطي، والذي تطرقنا فيه باختصار الى جذور العمل السياسي الممثل في ظهور لجنة المغاربة بعد الاستعمار مباشرة، ثم كتلة المحافظين فجماعة النخبة وصولا إلى حركة الأمير خالد التي يعتبرها الكثيرون اللبنة الأساسية لقيام الحركة الوطنية الجزائرية. لنتحدث ايضا إلى البداية الفعلية لمسيرة النضال السياسي بعد الحرب العالمية الاولى والتي تمثلت في ظهور التيارات والأحزاب السياسية ممثلة في التيار الاستقلالي والإصلاحي والاندماجي والحزب الشيوعي الجزائري ونشاطها إلى غاية الحرب العالمية الثانية. لنتحدث عن الوضع السياسي في الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية هذه الحرب التي ساعدت على اكتمال نضج الحركة الوطنية حيث اجتمعوا حول اتجاه واحد ومطالب محددة من خلال بيان أول فيفري 1943م، وحركة احباب البيان والحرية 1944م والتي دعى اليها فرحات عباس، لهذا شعرت الحكومة الفرنسية بخطورة الموقف لذلك أقدمت على ارتكاب مجزرة رهيبة راح ضحيتها خمسة وأربعون الف قتيل، كما قامت بحل احباب البيان

والحرية وباقي تيارات الحركة الوطنية وسجن قادتها وعلى رأسهم فرحات عباس وأنصاره، ومناضلوا حزب الشعب وجمعية العلماء.

اما الفصل الثاني: فقد جاء بعنوان الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ومساهمته في النضال السياسي، والذي حاولنا فيه بداية تعريف الحزب الذي شكله فرحات عباس بعد خروجه من السجن بموجب قرار العفو، والذي سعى من خلال برنامجه الى تحقيق مصير الجزائريين عن طريق تحقيق اصلاحات تدريجية دون قطع الصلة بفرنسا، لنتحدث عن النشاط السياسي الذي لعبه والذي تضمن على الخصوص اقتراحه مشروع دستور جزائري والذي تمحور حول إنشاء جمهورية جزائرية ذات حكم ذاتي، وموقفه من دستور 1947م، والذي جاء مخيبا لأماله، ونضاله من خلال مشاركته الانتخابية التي كانت مخيبة بسبب التزوير، مرورا بنضاله داخل الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها سنة 1951 مع بقية الاحزاب.

أما الفصل الثالث والأخير فكان بعنوان الاتحاد الديمقراطي والثورة التحريرية، والذي تطرقنا فيه للتحضير للثورة والاندلاع، وموقفه المبدئي تجاهها، وتطور هذا الموقف تدريجيا، لنختم الفصل بإعلان فرحات عباس مؤسس الحزب عن حله والتحاق مناضليه بالثورة وبصفوف جبهة التحرير الوطني. أما الخاتمة فقد تضمنت نتائج الدراسة المتوصل اليها.

وصف لأهم مصادر ومراجع البحث: تنوعت المادة العلمية التي اعتمدنا عليها في انجاز هذا البحث، ما بين مصادر ومراجع، ومجلات ذات علاقة بالموضوع. فبالنسبة للمصادر فقد اعتمدنا على ما كتبه فرحات عباس مؤسس الاتحاد الديمقراطي في مؤلفيه ليل الاستعمار وتشريح الحرب الذي تطرق فيهما الى نشاط الاتحاد منذ التأسيس الى غاية حله والتحاقه بالثورة، وكتاب جبهة التحرير الوطني الواقع والأسطورة لمحمد حربي وكتاب تاريخ الحركة الوطنية لمحفوظ قداش.

وفيما يخص المراجع فقد اعتمدنا على جملة من المراجع لكونها ذات قيمة في انجاز

البحث فاعتمدنا بالدرجة الاولى على كتاب محمد العربي الزبيري تاريخ الجزائر المعاصر الجزء الثاني الذي تطرق فيه بالتفصيل الى الدور الذي لعبه الاتحاد قبل اندلاع الثورة. بالإضافة الى كتاب فرحات عباس رجل الجمهورية لحميد عبد القادر وثورة اول نوفمبر في صحافة الاتحاد الديمقراطي لأحمد بن مرسلي.

كما اعتمدنا على بعض المعاجم منها: معجم اعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين لعبد الكريم بوصفصاف وآخرون بجزئيه، بالإضافة الى بعض الدراسات الجامعية التي مست جانبا من الموضوع مثل: فرحات عباس من الجزائر الفرنسية الى الجزائر الجزائرية لعباس محمد صغير، وفرحات عباس بين الادماج والوطنية لبو عبد الله عبد الحفيظ.

كما اعتمدنا ايضا على بعض المقالات اهمها المقال المنشور ليحي بوعزيز: "الاوضاع السياسية قبيل اندلاع الثورة"،_بالعدد 19، من مجلة اول نوفمر، ومقال لعبد النور ناجي: البعد السياسي في تراث الحركة الوطنية الجزائرية، بمجلة التراث العربي، العدد107 وغيرها.

صعوبات البحث: اما عن الصعوبات فلا يخلو اي عمل اكاديمي منها ولعل اهم الصعوبات التي واجهتنا:

– هي تضارب الروايات والشواهد خاصة فيما تعلق بجذور الحركة الوطنية الجزائرية. وأيضا في موقف الاتحاد الديمقراطي من الثورة.

– نقص المادة التاريخية المتخصصة في دراسة حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري حيث ان جل الكتابات التي تناولت الاوضاع السياسية بعد الحرب العالمية تقريبا تركز على حركة الانتصار والمنظمة الخاصة.

– صعوبة الحصول على جميع المقالات والكتابات العديدة لفرحات عباس في مختلف الجرائد.

وفي الختام لا يسعنا إلا القول الحمد لله الذي لا يصعب مع دعائه شيء.

قائمة المختصرات

إلخ : إلى آخره.

تح : تحقيق.

تق: تقديم.

ج: جزء.

د.د.ن: دون دار نشر.

د.س.ن: دون سنة نشر.

ص: صفحة.

ع: عدد.

ق م: قبل الميلاد.

م: ميلادي.

مج: مجلد.

U.D.M.A: UNION DUMOCRTIQUE DU MANIFASTE ALGERIANE.

P: page.

الفصل الأول: واقع الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين.

المبحث الأول: نشأة الحركة الوطنية الجزائرية.

المبحث الثاني: أهم اتجاهات الحركة الوطنية.

المبحث الثالث: الوضع السياسي في الجزائر أثناء الحرب العالمية الثانية (1939-1945م).

المبحث الرابع: أحداث 8 ماي 1945م.

المبحث الأول: نشأة الحركة الوطنية.

أ- تعريف الحركة الوطنية:

نقصد بالوطنية:"هي شعور يتكون عند الفرد، بارتباطه بشعب أو جماعة معينة، والولاء لهذا الشعب، فالوطنية هي الشعور العاطفي للفرد بارتباطه ببيئة معينة. وهي في كافة مظاهرها عبارة عن الدافع الذي يؤدي إلى تماسك الأفراد، وتوحدهم وولائهم للوطن وتقاليده وقيمه والدفاع عنه بالغالي والنفيس."[(1)]

أما الحركة الوطنية فهي التعبير السياسي للوطنية ولحب الوطن، الذي تمارسه النخب السياسية، والطبقة المثقفة في شكل جمعيات وأحزاب ونوادي ثقافية[(2)].

ب- ميلاد الحركة الوطنية الجزائرية:

بالنسبة لميلاد الحركة الوطنية الجزائرية، فيذهب رواد المدرسة الاستعمارية إلى أنها حديثة العهد، فهم يرجعونها إلى ثلاثينيات القرن العشرين، مع ظهور أحزاب سياسية واضحة ومحددة الأهداف تطالب بالاستقلال. أما بعض الكتاب يرجعون ظهورها إلى بعد الحرب العالمية الأولى ويربطونها بحركة الامير خالد[(*)]، غير أن هذا التناول مضلل من الوجهة التاريخية، ذلك أن أصحابه يرون أن وجود الاحزاب السياسية، التي أصبحت تعمل علانية وببرامج محددة هي أصول الحركة الوطنية. وقد أوضح الدكتور سعد الله في تناوله للحركة

---

(1) اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية**، كتب عربية، القاهرة، (د.س.ن)، ص479.

(2) عبد الوهاب بن خليف: **تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال غلى الاستقلال**، دار طليطلة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص99.

(*) الامير خالد: هو خالد بن الهاشمي بن الامير عبد القادر قائد المقاومة المسلحة ضد فرنسا. ولد بدمشق 02 فيفري 1875م، عاد مع والده إلى الجزائر 1892م، التحق بالكلية العسكرية سان سير، تخرج برتبة نقيب وعمل في الجيش الفرنسي، وشارك في الحرب العالمية الاولى، ثم عاد الى الجزائر 1915م، وأنشأ جريدة الاقدام. انظر: بسام العسلي: **الامير خالد الهاشمي الجزائري**، دار الراشد، بيروت، 2010م. ص15- 20.

الوطنية أن تاريخ القومية لا يتفق مع هذا التناول في قوله: "نحن نعرف أن معظم الحركات القومية للشعوب المضطهدة سواء في أوربا وغيرها قد وجدت أولا في أشكال أخرى غير الأحزاب المنظمة فقد ظهرت أولا كجمعيات سرية، تمردات، صحافة، وانتعاش أدبي، ونشاطات اجتماعية كالنوادي، ثم بدأت تتحدى مضطهديها بطرق مختلفة، بما في ذلك الأحزاب السياسية"[1].

إن الحركة الوطنية الجزائرية ولدت مع اللحظات الاولى للاحتلال الفرنسي، حين بدأ الشعب الجزائري مقاومته والتصدي له بجميع الوسائل والإمكانيات[2]، ولكن فعليا برزت عام 1912م. فعلى سبيل المثال كان ابن العنابي رائد التجديد الإسلامي قد تصدى للاستعمار مجاهدا بالقلم واللسان، إلى أن تم نفيه خارج الجزائر، واستقر في مدينة الاسكندرية بمصر. كذلك حمدان بن عثمان خوجة[*]، الذي لعب دورا بارزا في حياة الأمة الجزائرية، فقد واجه الاستعمار[3]، وأسس لجنة المغاربة، التي انتهى نشاطها بعد أن طرد هو ومناصريه إلى باريس[4].

---

[1]سعد الله ابو القاسم: **الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930م)**، ج2، ط4، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1992م، ص95.

[2] محمد العربي الزبيري: **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج1 ،منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999م، ص07.

[*] حمدان بن عثمان خوجة: ولد سنة 1773م، من عائلة جزائرية ميسورة الحال، درس القانون على يد والده عثمان، وفي سنة 1784م صحب عمه في رحل إلى اسطنبول، وبعدها توجه إلى أوربا الغربية، وزار فرنسا لقد كان في الجزائر عندما هاجمها الفرنسيون، فشكل حزب المقاومة الذي شارك في بعض النشاطات مع الفرنسيين،عارض من خلاله سياسة فرنسا، ونظرا لنشاط حمدان خوجة وحزب المقاومة فإن الفرنسيون طردوه وطردو كل أعضاء الحزب. أنظر: ابو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1900م)**، ج1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1992م، ص ص30، 31.

[3] صالح فركوس: **المختصر في تاريخ الجزائر،من عهد الفينيقين إلى خروج الفرنسيين(814ق م-1962م)**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002م، ص223.

[4] فاضلي ادريس: **حزب جبهة التحرير الوطني عنوان ثورة ودليل دولة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004م، ص35.

لكن النضال السياسي لم يتوقف بل استمر، فنجد كتلة المحافظين التي تولت هي الأخرى الدفاع بالوسائل السلمية، وتطالب بالحقوق والمساواة، تشكلت هذه الكتلة من مثقفين وعلماء وزعماء الطرق الصوفية وبعض الأعيان، تميزت مطالبهم برفض التجنيس والتجنيد الإجباري، ومن بين أبرز وجوه هذه الكتلة: الشيخ المولود بن الموهوب، عبد القادر المجاوي والسعيد بن زكري[1]. وجماعة النخبة: المكونة من الجزائريين الذين جمعوا بين الثقافة العربية والفرنسية كالمترجمين، المحامين، الأطباء، الصيادلة والصحفيين[2]، أمثال: ابن التهامي، بن جلول[*]، والمحامي أحمد بوضربة، ومن بين أهم مطالبهم إلغاء قانون الأهالي[**]، تخفيض الخدمة العسكرية إلى سنتين بدل ثلاثة، والمطالبة بالتمثيل النيابي في المجالس المحلية وفي البرلمان الفرنسي[3] ، رغم مطالب هذه الجماعة لم يرقى نشاطها السياسي إلى مستوى الحزب[4].

---

[1] عبد النور خيثر: **منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954م)**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 2007م، ص240.

[2] فاضلي ادريس: مرجع سابق، ص38.

[*] محمد الصالح بن جلول: واحد من زعماء النخبة، وهو طبيب لعب دورا كبيرا في العشرينيات والثلاثينيات، خاصة ضمن اتحادية المنتخبين، كما كان له دور في المؤتمر الاسلامي سنة 1936م، كان مقربا من الشيخ عبد الحميد بن باديس، بدأ نجمه في الافول بعد الحرب العالمية الثانية، على عكس رفيقه فرحات عباس الذي واصل النضال حتى بعد الاستقلال. انظر: مومن العمري: **الحركة الثورية في الجزائر(1926-1954م)**، دار الطليعة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003م، ص23.

[**] قانون الأهالي: أصدره الفرنسيون بعد ثورة 1871م، لكنه جدد بعد انتفاضة بوعمامة 1881م، وقد صادق عليه البرلمان، يتضمن هذا القانون سلسلة العقوبات الجذرية التي ليست لها علاقة بالقانون أو المبادئ الاخلاقية ، ويضم ثلاثة وثلاثين مخالفة وبناءا عليه طبق مبدأ المسؤولية الجماعية عند حصول أي حادث في أي مكان مثل السجن أو المصادرة، دون صدور حكم قضائي يقضي بذلك. أنظر: امال شلبي: **التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية(1954-1956م)**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2005-2006م، ص278.

[3] عبد النور خيثر: مرجع سابق، ص241.

[4] محمد العربي الزبيري وآخرون: **كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية (1954-1962م)**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية ثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 2007م، ص244.

لتأتي فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، والتي برز فيها الأمير خالد الذي لعب دورا هاما، في الوقت الذي كان الشعب الجزائري يعيش ظروف صعبة جراء القوانين التعسفية[1]. مما دفعه لمطالبة الحكومة الفرنسية احترام وعودها، التي كررها رئيس وزرائها جورج كليمنصو (Georges Clemenseau).

وبمناسبة انعقاد مؤتمر فرساي[*] بفرنسا عام 1919م، رأى الامير خالد أن يعرض القضية الجزائرية على الرئيس الأمريكي ويلسون(Woodrow Wilson) خاصة وأنه في تلك الأثناء كانت مبادئه الاربعة عشر المنادية بحق الشعوب في تقرير مصيرها. فنظم اجتماعا وحرر فيه عريضة هاجم فيها الاستعمار الفرنسي ووضح الحالة المزرية التي يعاني منها الشعب الجزائري، كما طالب فيها إدخال الجزائر تحت رعاية عصبة الامم. ولكن الدول الاستعمارية عارضت مبادئ ويلسون وأخفقت تنفيذها. فلم يجد أمامه سوى مواصلة التفاوض مع الحكومة الفرنسية لاسترجاع حقوق الجزائريين[2]. وقد تجلت أهداف برنامجه في:

1- تمثيل المسلمين في البرلمان الفرنسي بنسبة معادلة لعدد نواب الأوربيين الجزائريين.

2- إلغاء جميع القوانين والإجراءات الاستثنائية.

3- المساواة في الخدمة العسكرية.

---

[1] يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954م)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م، ص73.

[*]·معاهدة دولية عقدت في قصر فرساي في فرنسا، تم التوقيع عليها بتاريخ 28 جوان 1919م، عقب الانتهاء من مؤتمر الصلح المنعقد في باريس بحضور السبعة وعشرين دولة المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، على الأسس والمبادئ الأربعة عشر التي أعلنها الرئيس الأمريكي توماس وودرو ويلسون التي حاول من خلالها أن يضع أسساً حضارية لمجتمع عالمي جديد، يقوم على مبدأ حق تقرير المصير، لكن بعد مفاوضات شاقة وعسيرة ضاعت فيها تلك المبادئ بسبب التنافس الحاد بين تعدد الآراء والمصالح. روبير مانتران: **تاريخ الدولة العثمانية**، تر: بشير السباعي، ج2، دار الفكر، مصر، 1993م، ص301، 305.

[2]عمار عمورة: **الجزائر بوابة التاريخ**، ج1، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص300.

4- حق الجزائريين في تقلد المناصب المدنية والعسكرية دون تمييز.

5- تطبيق القانون المتعلق بالتعليم العام الإجباري على الأهالي مع حرية التعليم.

6- حرية الصحافة والجمعيات.

7- تطبيق القوانين الاجتماعية والعمالية لفائدة المسلمين.

8- تطبيق فصل الدين عن الدولة للدين الاسلامي.

9- العفو العام على جميع المعتقلين السياسيين.

10- الحرية التامة للعمال الجزائريين في الدخول إلى فرنسا[1].

ورغم اعتدال المطالب التي نادى بها الامير خالد إلا أنها أثارت استياء المستوطنين الفرنسيين وأخذوا يكيلون له الاتهامات، ولذلك حينما فاز حزب الامير خالد في الانتخابات البلدية للجزائر العاصمة في عام 1920م، قرر مجلس رؤساء الولايات إلغاء الانتخابات لعدم كفاءة مرشحي الحزب.

ووسط المطالبة بحقوق السياسية للجزائريين، زار الجزائر رئيس الجمهورية الفرنسية ألكسندر ميليران Alexandre Millerand في ربيع 1922م، وقد خطب أمامه الامير خالد باسم جميع السكان الجزائريين مطالبا بالحريات المدنية، بأن يتقلد الجزائريين جميع المناصب دون شرط، لم يرتح ميليران لمطالبه لذلك رد عليه بأن اصلاحات سنة 1919م، كانت عظيمة وأن السير بسرعة كبيرة قد يؤدي إلى عواقب وخيمة.

---

(1) فرحات عباس: **حرب الجزائر وثورتها ليل الاستعمار**، تر: بوبكر رحال، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005م، ص124.

ورغم ذلك استمر خالد في نشاطه السياسي، وأصدر جريدة "الإقدام" باللغتين العربية والفرنسية، كانت هذه الاخيرة شديدة النقد للسياسة الاستعمارية، لذلك تعتبر أول صحيفة تواجه الادارة الاستعمارية وتستنكر أسلوبها، ولذلك حضيت بشعبية كبيرة، ولقد ضلت هذه الصحيفة تصدر لفترة طويلة، حتى وجد المستوطنون فيها خطرا عليهم، واتهموها بالشيوعية لهذا فرضت الادارة الفرنسية في الجزائر عليها الرقابة، ثم أصدرت قرارا بإيقاها[1].

وعندما أصبحت السلطات الفرنسية قلقة من نشاط الأمير خالد، قررت نفيه سنة 1923م من الجزائر[2]. وبناءا على رأي الكثير فإن الامير خالد أعطى للجزائر قيادة جديدة وفعالة خلال العشرينيات، رغم أنه فشل في تحقيق أهدافه.

إن حركة الامير خالد لم تمت نتيجة نفيه أو اعتقال أتباعه فقد استمر يناضل سواء في باريس أو في الشرق الأدنى، في إيقاد شعلة نار الحركة الوطنية، والإيحاء إلى أتباعه بحملها إلى الأمام [3]. وقد حمل لواء النضال من بعده جيل من الشباب الذي أدى إلى ظهور الاحزاب السياسية الوطنية[4].

---

[1] ناهد ابراهيم دسوقي: **دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، مطبعة سامي، الاسكندرية، 2001م، ص ص115-117.

[2] ابو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930م)، مرجع سابق، ص364.

[3] مرجع نفسه، ص ص370، 371.

[4] عمار قليل: **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج1، دار البعث للنشر والتوزيع، الجزائر، 1991م، ص109.

المبحث الثاني: اهم اتجاهات الحركة الوطنية.

1- **الاتجاه الاندماجي:** مثل هذا الاتجاه فرحات عباس[*] والدكتور بن جلول، الذي كان يطالب بالتجنيس والاندماج للجزائر وشعبها في فرنسا، ولكن هذه السياسة انتهت بالفشل بسبب رفض كل من الجزائريين والأوروبيين لها. فالأوربيين رفضوا ذلك باعتبارهم أقلية وحتى لا يذوبوا في المجتمع الجزائري، ويفقدوا بذلك النفوذ والسيطرة، وبالنسبة للجزائريين اعتبروا أن التجنيس والاندماج تخلي عن أغلى ما يتمسكون به، هو التخلي عن مقوماتهم العربية الاسلامية. وقد عارضهم أيضا ابن باديس[**] وعبر باسم الجزائريين على ذلك في أبيات شعرية:

شَعْبُ الجزائرِ مُسْلِمٌ ** وَإلىَ العُروبةِ يَنتَسِبْ

مَنْ قَالَ حَادَ عَنْ أصْلِهِ ** أَوْ قَالَ مَاتَ فَقَدْ كَذبْ

أَوْ رَامَ إدمَاجًا لَـهُ ** رَامَ المُحَال من الطَّلَب[1].

---

[*] فرحات عباس: ولد بالطاهير قرب جيجل سنة 1899م، درس المرحلة الابتدائية بالطاهير، وواصل دراسته الثانوية في سكيكدة وقسنطينة، درس الصيدلة بجامعة الجزائر، مارس السياسة في وقت مبكر، إذ انتخب رئيسا لجمعية الطلبة المسلمين في الجزائر، ونائبا لرئيس جمعية لطلبة شمال افريقيا بفرنسا، أنتخب في سنة 1931م مستشارا في بلدية سطيف ثم في عمالة قسنطينة، ثم عضو في المجلس الجزائري، وقد تزعم التيار الاصلاحي الليبرالي، وتحالف مع التيارات الاخرى ليطالب خلال الحرب العالمية الثانية بالاستقلال الذاتي، وأسس حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، ودافع عن أفكاره ومواقفه، وبعد اندلاع الثورة التحق سنة 1956م بصفوفها، بدأ نشاطه في الوفد الخارجي، عين في أوت 1957م عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ ، واختير ليكون أول رئيس للحكومة المؤقتة في سبتمبر 1958م. انظر: عبد الله مقلاتي: **موسوعة أعلام وأبطال الثورة الجزائرية**، الكتاب الخامس، وزارة الثقافة، الجزائر، 2013م، ص ص260، 261.

[**] عبد الحميد بن باديس: (1889- 1940م) رائد النهضة الجزائرية الحديثة، ولد بقسنطينة، تابع دراسته بتونس في جامع الزيتونة وتولى التدريس به عاما، وبعد عودته للجزائر درس بالجامع الكبير بقسنطينة، انشأ جريدة المنتقد سنة 1925م، أسس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في 05 ماي 1931م، وأسس عدة مدارس، ومساجد، ونوادي، توفي في 16 افريل 1940م. انظر: محمد الصالح الصديق: **أعلام المغرب العربي**، ج1، ط2، موفم للنشر، الجزائر، 2008م، ص ص173، 174.

[1] يحي بوعزيز: **مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية**، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص ص488، 489.

في 18 جوان 1927م أسس دعاة الاندماج بدار الولاية الجزائر "اتحادية النواب المنتخبين المسلمين" وكان مقرها شارع عنابة رقم 02 بمدينة الجزائر العاصمة ترأسها بن التهامي ومن أعضائها[1]: محمد الصالح بن جلول، فرحات عباس والحكيم سعدان[*]، وضمت كذلك[2] الاطباء والمحامين والأساتذة والصحافيين والتجار[3]، وعقدت أول مؤتمر تأسيسي لها في 11 سبتمبر 1927م، بنادي الترقي بالجزائر العاصمة. الذي خرج بالمطالب التالية[4]:

- تمثيل السكان المسلمين في البرلمان الفرنسي.
- المساواة في الخدمة العسكرية بين الفرنسيين والجزائريين.
- تطوير التعليم العام للجزائريين وتعليمهم المهني.
- إلغاء قانون الأهالي[5].

---

[1] الحواس الوناس: **نادي الترقي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية(1927-1954م)**، دار شطايبي، الجزائر، 2013م، ص ص214، 215.

[*] هو أحمد الشريف سعدان تلقى تعليمه الابتدائي في مدينة باتنة ثم قسنطينة، خريج المدرسة الحكومية ثم خريج كلية الطب بتولوز، اشتغل طبيبا ببسكرة ، ترأس مؤتمر أحباب البيان في 04 مارس 1945م في غياب فرحات عباس، اعتقل برفقة فرحات عباس في 8 ماي 1954م، كان نائبا لعباس باسم الاتحاد الديمقراطي في المجلس التأسيسي الفرنسي 1946م، ناضل مع زملائه من أجل الحكم الذاتي للجزائر في إطار الاتحاد الفرنسي، كان الدكتور سعدان شخصية نيابية وحزبية لامعة في الاربعينيات من القرن الماضي قبل أن توافيه المنية في أكتوبر 1948م. انظر: عبد الحميد زوزو: **الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية و الثورة التحريرية**، ج1، دار هومة، الجزائر، 2012م، ص ص332، 333.

[2] احمد عبيد: **التماثل والاختلاف في حركات التحرر المغربية(الجزائر،تونس،المغرب)**، ابن النديم للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2010م، ص102.

[3] الحواس الوناس: مرجع سابق، ص215.

[4] عبد الوهاب بن خليف: مرجع سابق، ص159.

[5] بشير بلاح: **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج1، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص377.

كانت صحيفتهم "التقدم" وهي التي تعلن عن مطالبهم. ومن الملاحظ أن هذه المطالب لم تكن جديدة، فقد كانت تقريبا هي نفس المطالب التي نادى بها الجزائريون قبل الحرب العالمية الأولى ثم كررها الامير خالد[1].

لقد سعت اتحادية المنتخبين من خلال برنامجها إلى تحقيق الاندماج التدريجي للنخبة المثقفة في الحياة الفرنسية. وكان غرضها من هذا الحصول على الحقوق الجزائرية[2]. فقد كانوا ينادون بالاندماج مع فرنسا بدعوى أنها مرحلة أولى في طريق استقلال الجزائر[3].

وقد عبر عن هذا التوجه فرحات عباس في كتابه "الشباب الجزائري" تحت عنوان: "من مستعمرة إلى مقاطعة" جاء فيه: "الجزائر أرض فرنسية ونحن فرنسيون لنا أحوال شخصية مسلمة، ونأمل أن تتحول من مستعمرة إلى مقاطعة، ولا يوجد شيء في القرآن يمنع الجزائري من أن يكون فرنسيا طيبا من الناحية الوطنية وإنما المانع هو الاستعمار."[4]

وفي نفس الاتجاه عبر فرحات عباس على توجه تياره حيث صرح في مقال له بجريدة الوفاق يوم 23 فيفري 1936 تحت عنوان فرنسا "هي أنا"[5]. في هذا المقال أنكر وجود وطن جزائري بقوله: "إن الوطنية عاطفة تدفع شعبا من الشعوب إلى العيش معا داخل حدود معينة، وهي التي أدت إلى قيام سلسلة الامم الحاضرة. ولو أني اكتشفت وجود أمة جزائرية لكنت وطنيا. إن الوطنيين يكرمون لأنهم يموتون من أجل فكرة وطنية، ولكني غير مستعد أن أموت

---

[1] ابو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية(1900–1930م)، مرجع سابق، ص356.

[2] مومن العمري: مرجع سابق، ص24.

[3] عبد الكريم بوصفصاف: **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى(1931–1945م)**، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، الجزائر، 1991م، ص260.

[4] مومن العمري: مرجع سابق، ص ص24، 25.

[5] ابو القاسم سعد الله: **الحركة الحركة الوطنية الجزائرية**، ج3، ط4، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1992م، ص ص69، 70.

من أجل وطن جزائري، لأن هذا الوطن لا وجود له. فقد بحثت عنه في التاريخ فلم أجده. نعم وجدت الدولة العربية والدولة الإسلامية اللتين شرفتا الإسلام وشرفتا جنسنا، ولكنهما ولدتا لعصر غير عصرنا ولأناس ليسوا أناسنا. وليس هناك من يفكر جديا في وطنيتنا. فالذي يهم بالدرجة الأولى هو التحرر الاقتصادي والسياسي لجماهير الجزائر. إن هذا التحرير ضرورة لأن فرنسا هي أنا."[1]

وبمجيء حكومة الجبهة الشعبية[*]. سنة 1936م إلى فرنسا وتوليها الحكم وقد رأس هذه الوزارة ليون بلوم (Léon Blom) وشغل منصب وزير الداخلية، وشغل موريس فيوليت (Merisse Violelet) منصب حاكم عام للجزائر. وكان فيوليت يعتنق الأفكار التحررية وقد بدأ عمله باتخاذ بعض الاجراءات المعبرة عن موقفه، مثل إطلاق سراح بعض المعتقلين السياسيين، وجعل للجزائريين حق تكوين نقابات خاصة بهم، وقد كان فيوليت متعاطفا مع النخبة فكانت أفكاره تتفق مع أفكارها وخاصة أنه ناصر فكرة الاندماج، لذلك عبر فيوليت عن سياسة الاندماج بقوله: "إن السياسة الفرنسية في الجزائر لا يمكن أن يكون لها سوى شكل واحد وهو الإدماج."

ومن أجل إصلاح أحوال الجزائريين، تقدم موريس فيوليت بمشروع شارك فيه ليون بلوم، ولذلك عرف بمشروع "بلوم–فيوليت"[2]، وقد تبنت هذا المشروع اتحادية المنتخبين المسلمين وقد تضمن مجموعة من الاصلاحات منها: إدماج الجزائر في فرنسا، والسماح للفئة المثقفة بالانتخاب في صندوق واحد مع الفرنسيين ولكن بقية الجزائريين في صندوق آخر، منح الجنسية

---

[1] ابو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، مرجع سابق، ص27.

[*] الجبهة الشعبية: تحالف و تكتل من أحزاب اليسار الفرنسية الشيوعية: الحزب الشيوعي الفرنسي، والحزب الاشتراكي، والكونفدرالية العامة للعمال، والحزب الراديكالي الاشتراكي.ينظر:عبد الحميد زوزو: **الدور السياسي للهجرة الى فرنسا بين الحربين (1914–1939م) نجم شمال افريقيا وحزب الشعب**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م، ص69.

[2] ناهد ابراهيم دسوقي: مرجع سابق، ص218.

الفرنسية للجزائريين مع احتفاظهم بحقوقهم الشخصية والإسلامية، وتحسين مستوى التعليم لكافة الجزائريين على غرار الفرنسيين، وإنشاء مجلس استشاري في باريس يضم جزائريين، وإلغاء المحاكم الخاصة[1].

ولقد لاقى هذا المشروع رد فعل عنيف من قبل المستوطنين الأوربيين، فقد كان في وجهة نظرهم أن المشروع يؤدي إلى تفتيت المجتمع الجزائري، وفيه محاباة فئة على فئة أخرى. ولهذا اتهم الحاكم العام في الجزائر بأنه يحرض الجزائريين على إعلان الثورة على الفرنسيين، وهذا كان سببا مباشرا في تنحيته من منصبه، وكان هذا الموقف يتفق مع موقف المصاليين الذين رفضوا المشروع، أما عن موقف الشيوعيين الجزائريين من المشروع فقد كان التأييد التام[2].

وبعد الاخفاقات المتتالية تبلورت الحاجة لجمع صفوف المسلمين، وفي خضم الحماس السياسي بعد انتصار الجبهة الشعبية بفرنسا والتي كانت تبدوا معادية للاستعمار أنعقد المؤتمر الاسلامي بالجزائر في 07 جوان 1936م، الذي ضم اتحادية المنتخبين المسلمين السياسيين مع الحزب الشيوعي الجزائري وجمعية العلماء المسلمين[3] بحضور مندوب عن الجبهة الشعبية الفرنسية، في حين رفض حزب نجم شمال افريقيا الحضور بحجة أن مشروع "بلوم–فيوليت" متناقضة مع مطالبه لاسيما فيما تعلق بمطلب الاستقلال التام[4].

كان المؤتمر يعبر عن طموحات الجزائريين، حيث تلخصت مطالبه في المساواة بين الفرنسيين والجزائريين في الحقوق والواجبات في جميع الميادين، ومن بين أهم القرارات التي خرج بها المؤتمر: أن يكون الانتخاب في صندوق واحد بين الفرنسيين والجزائريين، وإلغاء كافة

---

(1) عبد الوهاب بن خليف: مرجع سابق، ص160.

(2) ابراهيم دسوقي: مرجع سابق، ص221–223.

(3) غي بريفيلي: **النخبة الجزائرية الفرانكفونية 1880–1962م**، دار القصبة للنشر، تر: حاج مسعود وآخرون، الجزائر، 2007، ص146.

(4) عبد الوهاب بن خليف: مرجع سابق، ص144.

القوانين الاستثنائية، والاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية، ومنح الجنسية للجزائريين مع الاحتفاظ بالشخصية الإسلامية، والتمثيل الجزائري في البرلمان الفرنسي.

تسلم ليون بلوم رئيس الحكومة هذه المطالب، بعد اجتماع حكومته بوفد المؤتمر الإسلامي، حيث أعلن أنه سيدرس مطالبهم وانعقد المؤتمر الاسلامي الثاني، من 09 إلى 11 جويلية 1937م بمقر نادي الترقي بالجزائر العاصمة، وقد بدا الدكتور بن جلول وفرحات عباس غير متحمسين لانعقاد هذا المؤتمر. غير أن جمعية العلماء و الحزب الشيوعي بقوا متمسكين بهذه المبادرة لأن الهدف من عقد هذا المؤتمر هو المحافظة على وحدة الصف، والتصدي للضغوطات الممارسة من طرف الاوروبيين في الجزائر، وفي البرلمان الفرنسي، بغرض إجهاض هذا المشروع، وهو ما تحقق فعلا، من خلال رفض مجلس الشيوخ الفرنسي لهذا الاخير التي قررت إلغائه في سبتمبر 1938م.

إن فشل مطالب المؤتمر الاسلامي ومشروع "بلوم– فيوليت" جعل المنتخبون يغيرون مسارهم. حيث انسحب ابن جلول من اتحادية المنتخبين، وأنشأ في شهر جويلية 1938م حزب جديد أسماه "التجمع الفرنسي الاسلامي الجزائري"، هدفه تحقيق برنامج المساواة مع الفرنسيين، وكانت نقطة الانطلاقة في سياسته الجديدة هي مشاريع المؤتمر الاسلامي[1]. في حين انسحب منها فرحات عباس الذي أسس في شهر افريل 1938م، "الاتحاد الشعبي الجزائري" الذي مال فيه إلى فكرة تكوين جمهورية جزائرية مرتبطة مع فرنسا[2]، واعتمد في هذا على الجماهير الشعبية وأعلن بأن الانتصار لا يكون إلا بالعمل الجماهيري، وأن العمل الحقيقي لهذه الجماهير يجب أن يكون في الاسواق والمقاهي، وأكد على أن الجزائر يجب أن تحافظ على مظهرها الخاص، وعلى لغتها وأخلاقها وتقاليدها. وهكذا غير فرحات عباس سياسته من الاعتماد على

---

(1) عبد الكريم بوصفصاف: مرجع سابق، ص263

(2) عبد الوهاب بن خليف: مرجع سابق، ص160.

النخبة إلى الاعتماد على الجماهير[1]. ومنه انتهت فدرالية المنتخبين المسلمين سياسيا[2]. رغم ذلك استمرت في نشاطها إلى غاية 1941م، تاريخ صدور حلها وعدم اعتراف الادارة الاستعمارية بوجودها[3].

2- الاتجاه الاستقـــــلالي:

مثله بداية نجم شمال إفريقيا، وهناك خلاف حول جذور هذا الحزب وحول مؤسسه، وبحسب مصادر الشرطة الفرنسية، فإنه تم التحضير له بين 1924-1925م في باريس، تحت اشراف حاج علي عبد القادر[*]، بمساعدة الحزب الشيوعي الفرنسي[4]، غير أنه هناك من يرى أن فكرة تأسيس النجم ترجع إلى فترة أسبق، وهذا ما يؤيده بعض المؤرخين الجزائريين، أمثال عبد الحميد زوزو، و أبو القاسم سعد الله، أي مع وصول الامير خالد إلى فرنسا سنة 1923م، والتفاف العمال الجزائريين والتونسيين والمغاربة حوله للاستماع إلى محاضراته وخطبه.

---

[1] عبد الكريم بوصفصاف: مرجع سابق، ص263.

[2] يحي بوعزيز: **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**، ج2، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004م، ص33.

[3] عبد الكريم بوصفصاف: مرجع سابق،ص243.

[*] حاج علي عبد القادر: من مواليد 1883م بغليزان، تجنس بالجنسية الفرنسية سنة 1911م، انضم إلى الحزب الشيوعي الفرنسي وكان ينتمي منذ 1920م إلى اتحاد المستعمرات مع هوشي منه، وقد ساهم في تحرير جريدة المنبوذ إلى سنة 1924م، وقد رشحه الحزب الشيوعي في نفس السنة في 11 ماي للانتخابات التشريعية، وكان من شجع مصالي الحاج للانضمام إلى الحزب الشيوعي وساهم في بعث نجم شمال افريقيا سنة 1926م، اعتزل السياسة بعد أن طرد من الحزب الشيوعي الفرنسي سنة 1931م. ينظر: محمد حربي: **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، موفم للنشر، الجزائر، 2008م، ص180.

[4] شارل روبير اجرون: **تاريخ الجزائر المعاصر**، تر: جمال فاطمي وآخرون، شركة دار الامة للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2008م، ص566.

والتي من خلالها اتصل بالحاج عبد القادر ومصالي الحاج[*]. وعبد العزيز لمنور، والسيد علي الحمامي المراكشي، وأحمد بهلول.

وقام الامير خالد بتأسيس لجنة أبناء شمال إفريقيا، وتمثلت مهام اللجنة الاشراف على عمال شمال إفريقيا وتنظيمهم في شكل " هيئة إغاثة للمغاربة " واتسمت بسمة دينية، وأول مؤتمر انعقد لهذا العمل المشترك في 07 سبتمبر 1924م، وقد ضم ممثلين عن خمسة وسبعين ألف عامل، وفي هذا المؤتمر عبر المؤتمرون عن تضامنهم مع الحركات التحررية، ولعل أن أهم نتيجة للمؤتمر هو بروز أول جمعية سياسية هي "نجم شمال افريقيا."

أنشأ النجم في سنة 1926م من طرف العمال المهاجرين من شمال إفريقيا وقد أعلن عن الامير خالد رئيسا شرفيا[1]. وأسندت رئاسة الحزب إلى حاج علي عبد القادر أما مصالي الحاج فقد انضم إلى الحزب بصفته عضو مؤسس، وهو الذي يصبح فيما بعد زعيما للحزب[2]. ولكن سرعان ما فقد النجم أعضائه التونسيين والمغاربة وبالتالي أصبح منظمة جزائرية خالصة.

---

[*] مصالي الحاج: (1898-1974م) من عائلة فقيرة فلاحة، هاجر إلى فرنسا سنة 1923م، ومارس عدة حرف، خطا خطوات السياسة الاولى في إطار نجم شمال افريقيا التي ساهم في تأسيسها، والحزب الشيوعي الفرنسي، بدأ صدامه مع هذا الحزب منذ سنة 1928م لكنه لم يغادره، إلا عام 1933م. خلال مؤتمر بروكسل 1927م المعادي للإمبريالية، وفي اجتماع المؤتمر الاسلامي بالجزائر العاصمة 1936م، طرح مصالي الحاج نظريته حول الوطنية الجزائرية، ومنذ بداية سنة 1929م بدأ يلحق حركته القمع، لكن بصموده يصبح منذ سنة 1945م أبرز شخصية للحركة الوطنية. انظر: محمد حربي: مرجع سابق، ص181.

[1] عبد الحميد زوزو: **دور المهاجرين الجزائريين بفرنسا في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1919-1939م)**، ص ص53-55.

[2] بن يوسف بن خدة: **جذور أول نوفمبر1954م**، تر:مسعود حاج مسعود، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، (د.س.ن)، ص68.

عرف النجم تطورا في أفكاره ومطالبه السياسية، من حركة عمالية تدافع عن حقوق العمال بالمهجر، إلى حزب سياسي له مطالب واضحة، خاصة فيما يتعلق بالقضية الجزائرية مثلما حدث في مؤتمر بروكسل سنة 1927م[*].

أصدر النجم جريدة الأمة لنشر نشاطاته وأفكاره، وقد حمل برنامجه السياسي جملة من المطالب من أبرزها: استقلال الجزائر، وإلغاء قانون الأهالي، واستعادة الجزائريين لأملاكهم المصادرة.

ونظرا لهذا عرف النجم مضايقات عديدة ما دفع السلطات الفرنسية الى حله عام 1929م، بدعوى دعاية المساس بسلامة التراب الفرنسي[1]. ليعود إلى الظهور سنة 1933م تحت اسم" نجم شمال افريقيا المجيد "، ولم يختلف برنامجه عن برنامج النجم السابق.

ونتيجة لهذا النشاط أصدرت السلطات الفرنسية أحكاما متفاوتة ضد زعماء النجم، وفي مقدمتهم مصالي الحاج الذي حكم عليه بالسجن عام 1934م، وبعد خروج مصالي من السجن أعاد تشكيل الحزب تحت اسم جديد " الاتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا"، و مرة أخرى حاولت السلطات الفرنسية اعتقاله ممّا اضطره إلى الفرار إلى سويسرا سنة 1935م.

-

[*] مؤتمر بروكسل: انعقد بين 10 و15 فيفرى 1927م، يعتبر اكبر حدث سياسى على الصعيد العالمى. فلم يسبق فى تاريخ الانسانية ان اجتمع الضعفاء ليندوا بالاقوياء، فلقد كان المؤتمر يمثل ثمانية ملايين من العمال المشتركين في النقابات المختلفة، ويتكلم باسم مليار من البشر، ويمثل القارات الخمس، حضره ممثلان من نجم شمال افريقيا، مصالي الحاج الذي قدم مطالب الجزائر والمغرب واهم مطلب طرحه هو الاستقلال والسيادة الجزائرية ،والثاني الشاذلي خير الله من تونس، الذي طرح المطالب الاساسية لتونس. أنظر: محفوظ قداش ومحمد قنانش: **نجم الشمال الافريقي 1926–1937م وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009م، ص ص46، 47.

[1] محمد قنانش: **الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1989م، ص13.

وبقي هناك حتى جاءت حكومة الجبهة الشعبية و أصدرت عفوا على كل السياسيين فعاد مصالى إلى الجزائر، لكن نشاطه لم يدم طويلا بين حكومة الجبهة الشعبية، والنجم فقرّرت حلّه بتاريخ 26 جانفي 1937م[1]، ليتم تشكيل حزب جديد هو: "حزب الشعب الجزائري".

ويعتبر امتدادا لحزب نجم شمال إفريقيا تأسس حزب الشعب في مارس 1937م بفرنسا، وترأسه مصالي الحاج الذي قرر نقل نشاطه إلى الجزائر بعد عودته إليها في 18 جوان 1937م[2]. أصدر الحزب عدة صحف لنشر أفكاره ومبادئه، ومنها جريدة الأمة، والشعب، والبرلمان[3] ومنذ تأسيسه اتخذ شعار: "لا اندماج لا انفصال لكن تحرر.

ويظهر ذلك من خلال برنامجه المتمثل في: إنشاء حكومة مستقلة عن فرنسا، وإنشاء برلمان جزائري، واحترام اللغة العربية والدين الإسلامي، وإلغاء قانون الاهالي وكل القوانين الاستثنائية، إلى غيرها من المطالب التي عبر عنها الحزب.

كان نشاط حزب الشعب مكثف ما جعل الشعب الجزائري يلتف حوله، وهذا ما دفع السلطات الفرنسية تراقب نشاطاته، فأصدرت قرار بحله أثناء الحرب العالمية الثانية يوم 26 سبتمبر 1939م، والزج بزعمائه في السجن، ومنعت صحفه من الصدور، غير أن الحزب واصل نشاطه في السر، ليظهر من جديد سنة 1946م، تحت اسم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية[4].

3- الاتجاه الاصـــــلاحي:

---

[1] عبد الكريم بوصفصاف: مرجع سابق، ص113.

[2] محفوظ قداش ومحمد قنانش: **حزب الشعب الجزائري 1937-1939م**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009م، ص137.

[3] شارل روبير اجرون: مرجع سابق، ص577.

[4] ازغيدي محمد لحسن: **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني (1956-1962م)**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص13.

لم تولد فكرة الاصلاح سنة 1931م تاريخ تأسيس جمعية العلماء فقط، ولكنها انبثقت في شكل ارهاصات عبر مراحل منذ الاحتلال، فقد كانت دعوة حمدان خوجة، وأعمال الامير عبد القادر، وكتابات عبد القادر المجاوي، وحديث المكي بن باديس عن إصلاح القضاء، والسعيد بن زكري عن إصلاح الزوايا وغيرها، ثم كان حديث الشيوخ مثل حديث محمد البشير الابراهيمي(*)، وعبد الحميد ابن باديس، والطيب العقبي عن الاصلاح في المشرق، بالإضافة إلى تبنى الشيخ المولود الحافظي فكرة حزب إصلاحي، وظهور هذه الفكرة على ألسنة الشعراء مثل محمد العيد آل خليفة، والخطباء مثل أبي يعلي الزواوي، إلى أن تهيأت الظروف فكانت ثمرة ذلك جمعية العلماء المسلمين[1]، التي تأسست في ظروف مميزة حيث شهد عام 1930م إحتفال فرنسا بالذكرى المئوية للاحتلال، وبروز جماعة مثقفة بالفرنسية، تدعوا إلى الاندماج والفرنسة وانتشار البدع والخرافات بين الناس[2].

تأسست الجمعية في 5 ماي 1931م، على إثر الاجتماع الذي أنعقد بنادي الترقي بالعاصمة، وتشكلت من أبرز العلماء: عبد الحميد بن باديس رئيسا والبشير الابراهيمي نائبا للرئيس، والطيب العقبي، والعربي التبسي، ومبارك الميلي، واحمد توفيق المدني وغيرهم من

(*) البشير الابراهيمي: (1889–1965م)، ولد بسطيف من أسرة مثقفة، درس اللغة العربية وأصول الدين، حفظ القرآن في سن مبكرة، أسس مع ابن باديس جمعية العلماء المسلمين، وأصبح نائبا لها، ثم رئيسا لها في ديسمبر 1942م، سجن عقب مجازر الثامن ماي 1945م، اطلق سراحه سنة 1946م، عارض التوجه الاشتراكي الذي تبناه نظام الحكم فسجن إلى أن توفي يوم 22 ماي 1965م. انظر عبد الكريم بوصفصاف وآخرون: **معجم اعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون**، ج1، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002م، ص03–06.

(1) ابو القاسم سعد الله : **أفكار جامحة**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988م، ص49.

(2) عمار قليل: مصدر سابق، ص 139.

الأعضاء في الجمعية[1].واتخذت الجمعية شعارا لها: "الإسلام ديننا، والجزائر وطننا، والعربية لغتنا"[2].

وتظهر أهداف الجمعية في قانونها الأساسي الذي تضمن 24 فصلا، ومن بينها محاربة البدع والخرافات، والمحافظة على الدين الاسلامي، وإحياء الشخصية العربية الاسلامية الجزائرية، والتصدي لدعاة الاندماج والفرنسة، وعدم التدخل في الشؤون السياسية[3].

واعتمدت الجمعية في نشاطها على المساجد التي تتمثل مهمتها في الوعظ والإرشاد وتقوية الإيمان، وتخريج العلماء والفقهاء، ومنها مسجد الجامع الأخضر والمسجد الكبير[4]. واعتمدت أيضا على المدارس، حيث نجحت في ظرف خمس سنوات من تأسيس 136 مدرسة حرة في الجزائر، منها مدرسة الحديث بتلمسان، مدرسة التربية والتعليم بقسنطينة، وكذلك النوادي التي كانت تؤدي دورها في نشر الوعي والثقافة، لتسهيل عملية الاتصال بين الشباب، وكان أشهرها نادي الترقي الذي تأسس سنة 1927م بالعاصمة الذي كان مثالا للتوجيه ورسالة للإصلاح [5]. وكذا الصحافة لنشر أفكارها واهتمت هذه الاخيرة بتوعية الشعب وتثقيفه وإطلاعه على أسرار السياسة الداخلية والخارجية، كما اهتم البعض الأخر منها بالدفاع عن مصالح الوطنيه والمطالبة بحقوق المسلمين الجزائريين، واعتمدت في ذلك على جريدة "المنقذ"، جريدة "الصّراط السوي"، وصحيفتي "الشهاب" و "البصائر."[6]

---

[1] عبد الوهاب بن خليف: مرجع سابق، ص138.

[2] تركي رابح: **الشيخ عبد الحميد رائد الاصلاح والتربية في الجزائر**، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008م، ص92.

[3] مومن العمري: مرجع سابق، ص28.

[4] بوبكر صديقي : **البعد المقاصدي في فتاوى إعلام جمعية العلماء**، رسالة ماجستير في العلوم الإسلامية، جامعة محمد خيضر، باتنة، 2011م، ص16

[5] مومن العمري: مرجع سابق، ص30.

[6] بوبكر صديقي: مرجع سابق، ص16.

وكذلك لم ينسى ابن باديس المهاجرين حيث حرص على صيانتهم وإبقائهم على ارتباطهم بوطنهم، بحيث أوفدت لهم الجمعية سنة 1936م طائفة من الأساتذة المربيين، برئاسة الشيخ الورتلاني[1].

هذا النشاط المميز للجمعية أدى إلى بروز معارضة شديدة لنشاطها، فقد قامت الإدارة الفرنسية بغلق بعض المدارس الحرة، وتوقيف جرائدها من الصدور، وكذلك عرضت أعضائها للاعتقال، وللإقامة الجبرية[2].

ورغم ذلك صمدت الجمعية ولعبت دور كبير في تحرير العقول من الأوهام، وتنقية الدين من الشوائب، والحفاظ على مقومات الشعب الجزائري، المتمثلة في العروبة والإسلام، ومساهمتها في توحيد الشعب الجزائري، وإيقاظ الحس الوطني، وفي بعث نهضة الجزائر، وهذا ما جعل منها هيئة إصلاحية وتربوية، وقوة مؤثرة في توجهات الحركة الوطنية الجزائرية[3].

4- الحــزب الشيـــــوعي الجزائري:

ظهر الحزب الشيوعي الجزائري سنة 1924م، وظل فرعا للحزب الشيوعي الفرنسي، وقد كان غالبية أعضائه من المستوطنين الفرنسيين المقيمين في الجزائر، وبالتالي لم يكن حزبا جزائريا صرفا، ولم يكن له أي استقلالية لمدة إحدى عشر سنة، إلى أن حصل الجزائريون في مؤتمر الحزب الشيوعي الفرنسي الذي عقد في "فيليربان" سنة 1935م على حق إنشاء حزب مستقل. ولكن رغم ذلك كان يتلقى تعليماته من موسكو عن طريق الحزب الشيوعي الفرنسي[4]

---

[1] محمد الصالح صديق: **المصلح المجدد الامام بن باديس**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009م، ص48.

[2] عبد الوهاب بن خليف: مرجع سابق، ص141.

[3] بشير بلاح : مرجع سابق، ص376.

[4] عمار قليل: مرجع سابق، ص157.

وكان عمار أوزقان(*) ممثل لشيوعي الجزائر في هذا المؤتمر. وقد عقد مؤتمره التأسيسي الأول في الجزائر العاصمة في شهر جويلية 1936م، ثم شرع في إنشاء فروع له على مستوى مناطق الجزائر، وأسس جرائد باللغتين العربية والفرنسية، منها: "الجزائر الجديدة"، "الجزائر جمهورية"، "الحرية"، وجريدة "الكفاح الاجتماعي."

كان الحزب الشيوعي الجزائري مشكلا من أغلبية أوربية، بالإضافة إلى مناضلين جزائريين، ورغم ذلك كان نشاطه موجه للفئات الأوربية من المستوطنين، ولم يكن له قبول لدى الفئات الشعبية الجزائرية، وذلك يعود إلى عدم تقبلهم لفكرة الشيوعية المتعارضة مع العقيدة الاسلامية.

ويرى أحد الكتاب بأن الحزب الشيوعي الجزائري كان منبوذا ومعزولا عن الشعب الجزائري، ولم تحتضنه القوى الشعبية الجزائرية، رغم أن جرائده كانت تصدر نداءات مستمرة باسم المسلمين الجزائريين والطبقة الجزائرية الكادحة.

ولقد ركز في مطالبه على المساواة في الحقوق بين الجزائريين والفرنسيين، والمطالبة بجنسية مزدوجة (جزائرية–فرنسية)، تكوين برلمان جزائري، وأن تكون اللغتان العربية والفرنسية رسميتين في الجزائر. وكما يرى أحد المفكرين: "بأن الحزب الشيوعي لم تكن له نظرة خاصة فيما يخص المسألة الوطنية، وإنما كان أكبر تركيزه على تحسين ظروف العيش للسكان (أجور

(*) عمار أوزقان: ولد في 07 مارس 1910م بالجزائر العاصمة، هو أحد مؤسسي الحزب الشيوعي الجزائري، شارك في المؤتمر العالمي الثامن بالكومنتورن الفرنسية، شارك في المؤتمر الاسلامي ممثلا للشيوعيين، أشرف على تسيير جريدة "الكفاح الاجتماعي"، أصبح سنة 1937م، عضو المجلس البلدي بالعاصمة، ثم انتخب نائبا بالمجلس التشريعي في 1945م، في 1955م انخرط في جبهة التحرير، شارك في مؤتمر الصومام 1920م، اعتقل سنة 1958م وبقي في السجن إلى غاية الاستقلال. توفي بالجزائر في 05 مارس 1981م. انظر: عاشور شرفي: **قاموس الثورة الجزائرية**، تر: عالم مختار، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م، ص51.

قوانين اجتماعية، مساواة)، بالإضافة إلى مطالبته بالجنسية الفرنسية لبعض الجزائريين فقط دون غيرهم."

والحقيقة أن الحزب الشيوعي الجزائري لم يعرف تغييرا في توجهاته ومطالبه، التي بقيت تصب في نفس الاتجاه، والذي خدم أساسا فكرة الارتباط الدائم بفرنسا، والمحافظة على مصالحها في الجزائر[1].

[1] مومن العمري: مرجع سابق، ص ص46، 47.

المبحث الثالث:الوضع السياسي في الجزائر أثناء الحرب العالمية الثانية (1939-1945م):

بدأت الحرب العالمية الثانية مع نهاية صيف 1939م، وفي تلك الأثناء كانت فرنسا ضعيفة في بلادها وفي مستعمراتها، خاصة في الجزائر، فلا حكومة ولا جيش ورغم التحصينات التي كانت تتمتع بها على الحدود الشرقية أمام القوات الألمانية. أما في الجزائر فإنها لم تستطع ايجاد حلول لمشاكلها، فالأحوال الاقتصادية كانت تنذر بالمجاعة، بالإضافة إلى مطالب الوطنيين بالمساواة في الحقوق، وإلغاء القوانين الاستثنائية، التي لم تجد أذن صاغية في البرلمان الفرنسي، كما فشلت مشاريع الاصلاح التي تقدم بها بعض الفرنسيين مثل مشروع فيوليت[1].

ولتضمن فرنسا تجنيد الجزائريين في الحرب، انتهجت مع النواب والنخبة أسلوب الملاينة فوعدتهم بتحقيق مطالبهم عند انتهاء الحرب. أما بالنسبة لحزب الشعب فقد صدر قرار بحله في 26 سبتمبر1939م وقادته كانوا في السجن، ومنعوا جريدتي الامة والبرلمان من الصدور، أما جمعية العلماء المسلمين لم تلجأ إلى حلها لأنها في الظاهر غير سياسية، إلا أنها رفضت تأييد فرنسا في الحرب فضيقوا عليها الخناق وشددوا الرقابة على نشاطها، وفرضوا الاقامة الجبرية لأعضائها وتفريق صفوفها، بالإضافة إلى اغلاق المدارس والمساجد.

وفي غياب رئيس حزب الشعب وعناصر بارزة منه تمكنت فرنسا من تجنيد الجزائريين[2]. وشارك فرحات عباس في هذه الحرب كصيدلي احتياطي أما مصالي الحاج، كتب مقالا في

---

[1] ابو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930م، مرجع سابق، ص173.

[2] زليخة المولودة علوش سماعيلي: **تاريخ الجزائر من فترة ماقبل التاريخ الى الاستقلال**، دار دزاير انفو، الجزائر، 2013م، ص ص424، 425.

جريدة "الامة" وهاجم فيه الاستعمار الفرنسي ووعد بأنه سيستمر في عدائه إلى فرنسا لأن شمال افريقيا ليس به شيء مشترك مع فرنسا ومن أجل ذلك أعيد إلى السجن بعد أن كان خرج منه.

لكن سقوط فرنسا أمام الألمان في جوان 1940م كان دليلا على ضعفها فأقام الألمان حكومة موالية لهم في جنوب فرنسا سميت بحكومة فيشي ترأسها الماريشال بيتان (Marcel Pétain[*])، الذي وجه له فرحات عباس رسالة في أفريل 1941م[1]. وصف فيها حالة الجزائر والجزائريين طالبا منه القيام ببعض الاصلاحات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية[2]. (انظر الملحق رقم: 01)

وفي ظل هذه الظروف شهدت الجزائر نشاطا سياسيا أثناء الحرب العالمية الثانية للتعريف بالقضية الجزائرية، وإيصال مطالب الجزائريين خاصة بعد نزول الحلفاء أرض الجزائر 08 نوفمبر 1942م[3]. وهم يرددون حريات الشعوب ويعرضون الميثاق الاطلسي، والغرض من ذلك هو تجنيد الشعوب للحرب ضد الألمان، لذلك وجه وارلان (Wourlean) مع مبعوث روزفلت (Roosevelt) مورفي (Mourvie) ندائه إلى الجزائريين قصد توحيد الجيوش في الحرب[4]. كذلك قائد الحملة جيرو (DJEREAU) الذي طلب مقابلة ممثلي الطبقة السياسية، وكذلك بعض الأعيان وانتهت بضرورة التعاون والتحالف للوقوف مع الحلفاء ضد المحور ووعدهم لهم بمكافئتهم بعد نهاية الحرب.

---

[*] الجنرال بيتان: (1856-1951م) ترأس الحكومة الفرنسية عام 1940م والتي عرفت بحكومة فيشي اتهمته حكومته بالعمالة لألمانيا، حكم عليه بالإعدام مع نهاية الحرب العالمية الثانية ليغير إلى المؤبد.

[1] ابو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930م، مرجع سابق، ص175 .

[2] عبد النور ناجي: "**البعد السياسي في تراث الحركة الوطنية الجزائرية**"، التراث العربي، ع107، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2008م، ص ص39، 40.

[3] مومن العمري: مرجع سابق، ص56.

[4] ادريس خضير: **البحث في تاريخ الجزائر الحديث (1830-1962م)**، ج1، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006م، ص369.

وتوالى نشاط أنصار حزب الشعب المنحل مع جماعة النواب وعلى وجه الخصوص فرحات عباس والذي انتهى بإصدار بيان الشعب الجزائري في 10 فيفري 1943م، الذي احتوي على مجموعة من المطالب[1] ومما جاء فيه:

1-إدانة الاستعمار وإلغائه وتطبيق تقرير المصير في البلدان الصغيرة والكبيرة.

2-تزويد الجزائر بدستور خاص يضمن:

أ-الحرية والمساواة المطلقة لجميع السكان دون تمييز لعرق أو دين.

ب-وإلغاء الملكية الاقطاعية بتطبيق اصلاح زراعي.

ج-الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية.

د-التعليم المجاني والإجباري للأطفال من الجنسين.

ه-حرية الصحافة وحق انشاء الجمعيات.

و-حرية العبادة للجميع وتطبيق مبدأ فصل الدين عن الدولة.

3-المشاركة المباشرة للمسلمين في حكومة بلدهم الجزائرية وإطلاق سراح جميع المحكوم عليهم والمعتقلين السياسيين على اختلاف انتماءاتهم الحزبية[2].

في 31 مارس 1943م سلم فرحات عباس نسخة إلى الوالي العام السيد مارسيل بيرتون(Marcel Peyrouton)، وقد تعهد هذا الأخير بالنظر إلى مطالب الجزائريين ودراستها من طرف جهة مختصة، وبالفعل قد تم تأسيس هذه اللجنة في 03 أفريل 1943م تحت اسم "لجنة

---

(1) مومن العمري: مرجع سابق، ص56.

(2) احمد مهساس: **الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الاولى الى الثورة المسلحة**، تر: الحاج مسعود مسعود ومحمد عباس، منشورات الذكرى الاربعين للاستقلال، الجزائر، 2002م، ص191.

البحث الاقتصادي والاجتماعي الاسلامي"[1] وفي اليوم نفسه سلم نسخا منه إلى ممثلي الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا والاتحاد السوفياتي، وبعثوا نسخة إلى الجنرال ديغول (Charle de goule)[*] ونسخة إلى الحكومة المصرية[2].

وفي 26 ماي 1943م ظهر ملحق البيان. الذي هو عبارة عن مشروع إصلاحات اقتصادية واجتماعية، خاصة للمسلمين ومنها: اشراكهم في الحكم وذلك بتغيير الولاية العامة إلى حكومة جزائرية، زيادة على مطالب مؤجلة أساسها دستور للجزائر، ومجلس جزائري تأسيسي[3]. وسلموها إلى الجنرال ديغول عن طريق الحاكم العام الجديد الجنرال كاترو (Georges Catroux).

ولتهدئة الوضع في الجزائر أفرج الحاكم العام كاترو في مطلع ديسمبر على المساجين[4]، وقامت السلطات الفرنسية بإصدار مرسوما بتاريخ 07 مارس 1944م .الذي كان عبارة عن نسخة لخطاب الجنرال ديغول الذي القاه يوم 12 ديسمبر 1943م، كما يعتبر نسخة لمشروع بلوم فيوليت عام 1936م، ولقد حاول هذا المرسوم إفراغ نص البيان من محتواه الحقيقي، وركز على نقطة واحدة وليست بالجديدة، وهي منح الجنسية الجزائرية لفئة محدودة من المسلمين الجزائريين، مع الاحتفاظ بالأحوال الشخصية.

---

[1] مومن العمري: مرجع سابق، ص56.

[*] الجنرال ديغول: رجل دولة فرنسي (1980-1970م) ولد بمدينة ليل بشمال فرنسا في 22 نوفمبر 1890م، التحق بمدرسة سان سير الحربية وتقلد العديد من المناصب، شارك في الحربين العالميتين الأولى والثانية استطاع أن يفرض نفسه كرئيس لحكومة فرنسا الحرة في 7 أوت 1940م ارتبط اسمه بمجازر 8 ماي 1945م بالجزائر استنجد به الفرنسيون لإنقاذ الوضع في الجزائر سنة 1958م. انظر: عاشور شرفي: مرجع سابق، ص100.

[2] بشير بلاح: مرجع سابق، ص452.

[3] سليمان قريزي: **تطور الاتجاه الثوري و الوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية (1940-1954م)**، اطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011م، ص81.

[4] بشير بلاح: مرجع سابق، ص454.

وإزاء هذه المواقف السلبية المتجاهلة لحقوق ومطالب الجزائريين[1]. اتصل فرحات عباس بمصالي الحاج وبأعضاء من جمعية العلماء، واتفقوا على تأسيس هيئة سياسية سميت بأحباب البيان والحرية، وذلك يوم 14 مارس 1944م بمدينة سطيف، وقد أصدرت "جريدة المساواة" التي برزت في اليوم الثاني للإعلان عن أحباب البيان[2].

وكان الهدف الرئيسي من تأسيسها هو المطلب الأساسي الوارد في بيان 10 فيفري 1943م، والمتمثل في المطالبة بحكومة جزائرية تتمتع بدستور خاص بها، تعده جمعية جزائرية تأسيسية، ينتخبها كل سكان الجزائر عن طريق الاقتراع العام، ويجب أن تكون مرتبطة بمبادئ ميثاق الامم المتحدة الذي كان قيد الإعداد في سان فرانسيسكو، ولا سيما المادة 73 منه، والتي تنص على أن يلتزم الاعضاء ب: "يقدرون الاماني السياسية الحرة."[3]

إضافة إلى هذه الأهداف فقد حدد فرحات عباس في كتابه ليل الاستعمار أهداف أخرى هي: الدفاع عن البيان، ونشر الافكار الجديدة التي هي روح الحركة، واستنكار الاستبداد والتنديد بالعنصرية وجبروتها، ووضع وسائل نشاط الحركة لإسعاف كل ضحايا القوانين الاستثنائية وضحايا القمع والاضطهاد وإقناع الجماهير بمشروعية الحركة وخلق تيار مؤازر للبيان[4]. (انظر الملحق رقم: 02)

---

(1) مومن العمري: مرجع سابق، ص57.

(2) سليمان قريزي: مرجع سابق، ص82.

(3) علي تابليت: "**من جرائم الاحتلال الفرنسي في الجزائر:مذابح 08 ماي1945م**"، الذاكرة، ع2، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995م، ص58.

(4) محمد الطيب العلوي: **مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830م حتى ثورة نوفمبر 1954م**، دار البعث للنشر والتوزيع، الجزائر، 1985م، ص211.

وهكذا سارت أحباب البيان على منهج البيان السابق واستجاب العلماء وزعماء الأحزاب لرغبة التعاون[1]. وبتأسيس هذه الحركة تركز موقف الزعماء الجزائريين، بما أظهروه من حرص وإخلاص، وبما أبدوه من استعداد للتنازل عن الاختلافات والنزاعات الشخصية، مراعين مصلحة البلاد قبل كل شيء ومقدرين الظروف التي كانت تمر بها[2].

ولقد لاقت هذه الحركة نجاحا كبيرا على المستوى الجماهيري، وأن عدد أعضائها قد تجاوز 500.000 عضو، مع تشكيل أكثر من 150 فرعا للمنظمة على مستوى التراب الجزائري، وقد ظهر جليا مدى التوجه الجديد للسياسة الوطنية.

وفي الوقت الذي اتخذت فيه الحركة الوطنية منعطفا جديدا بدأ المستعمرون يشعرون بالخطر، فقامت بإعادة مصالي الحاج إلى السجن في افريل 1945م، بعد أن خففت عنه السجن وانتهت العملية بنفيه إلى برازافيل بالكونغو، وهذا ما أثار موجة السخط العام باعتبار ذلك تحديا لمشاعر الوطنيين، ومطالبهم الخاصة بتقرير المصير، خاصة وأن العالم كله كان يتهيأ للاحتفال بانتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، هذه الاحتفالات التي شهدت الجزائر أثنائها أحداثا دامية، سببها الأساسي المطالبة بتحقيق الحرية التي وعد بها الجزائريون، على غرار العالم الحر الذي انتصر على النازية[3].

---

[1] يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري ، مرجع سابق، ص112.

[2] محمد الطيب العلوي: مرجع سابق، ص213.

[3] سليمان قريزي: مرجع سابق، ص ص83، 84.

المبحث الرابع: أحداث الثامن ماي 1945م.

تمثل أحداث الثامن ماي منعرجا حاسما في مسيرة الحركة الوطنية الجزائرية، فقد كانت تعبيرا صادقا عن عمق الإحساس الوطني، وما تحمله من آمال وتطلعات لبعث جزائر حرة، وبداية حتمية للتوجه نحو العمل الثوري والمقاومة المسلحة[1].

بدأت هذه الأحداث بمظاهرات شعبية بمناسبة عيد العمال، نظمها حزب الشعب الجزائري، عبروا فيها عن رغبتهم في الاستقلال، رافعين بذلك العلم الجزائري وطالبوا فيها بإطلاق صراح مصالي الحاج، وقد شملت هذه الاخيرة العديدة من مدن الجزائر. مثل: العاصمة، وهران، بجاية وسطيف، فواجهتها القوات الاستعمارية بالعنف وخلفت العديد من القتلى والجرحى.

أثبتت مظاهرات أول ماي على مستوى النضج السياسي الذي وصل إليه الشعب الجزائري[2]، وعلى الرغم من القمع الاستعماري، إلا أنه في الثامن من ماي وبمناسبة إعلان الحلفاء عن نهاية الحرب على المانيا، وبرخصة من إدارات الشرطة الفرنسية نظم الجزائريون مظاهرات سلمية، جرت في سطيف وقالمة وخراطة وغيرها من مدن الجزائر، إحتفاءا بيوم النصر على النازية والفاشية، واحتفالا بانتهاء الحرب العالمية الثانية التي شاركوا وضحوا فيها بدمائهم[3].

ففي سطيف خرج المتظاهرون وانطلقوا من حي المحطة قرب الجامع الجديد، حاملين علم الجزائر الوطني ورافعين لافتات بها شعارات "تحيا الجزائر مستقلة"، "يسقط الاستعمار"، "اطلقوا صراح مصالي الحاج" وتوجهوا حتى وصلوا الى إحدى المقاهي بوسط المدينة، والتي كانت

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: **الجزائر منطلقات وآفاق**، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2000م، ص120.

[2] محمد العربي الزبيري: مرجع سابق، ص ص67-69.

[3] ابراهيم مياسي: **قبسات من تاريخ الجزائر**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010م، ص151.

تسمى "مقهى فرنسا الكبير" وهناك حاول رئيس الشرطة ان ينتزع العلم من احد المتظاهرين[1] "بوزيد سعال"[*]، فقاومه وعندئذ أطلق رجال الشرطة النار عليه، وعلى المتظاهرين[2]، حينها استشهد العديد من الابرياء، من رجال ونساء واطفال وارتكبوا بذلك مجزرة لا مبرر لها[3] ولم يكتفوا بذلك فقد استنجدوا بقوات الجيش والدرك، وانتشرت اخبارها في مختلف أرجاء مدن الشرق الجزائري، وباقي مدن الجزائر فردوا بالمثل تعبيرا عن غضبهم واستعدادهم للدفاع عن شرفهم وكرامة بلادهم، فضاعفت الادارة الفرنسية عملها الوحشي وجندت اللفيف الاجنبي، الذين بالغوا في التخريب والتدمير والقتل الجماعي دون تمييز، ولم تكتفي بهذا فقد أذنت بقنبلة لسلاح الطيران في واد المرسى، قالمة وخراطة وتم تدمير حوالي 45 قرية[4].

وقد واجهت السلطات الاستعمارية في نفس هذا اليوم، والأيام التي تلته المتظاهرين بكل وحشية وعنف، وارتكبت بذلك مجزرة رهيبة في حق الجزائريين، وقد اختلفت التقارير حول عدد القتلى والجرحى نتيجة هذه الأحداث، فوزير الداخليية الفرنسي تكسييه Texier: ذكر أن عدد الجزائريين الذين شاركوا في الحوادث قد بلغ 50.000 ونتج عن ذلك مقتل 88 فرنسيا، و150 جريحا. أما الجانب الجزائري فمن 1.200 الى 1.500 قتيل، و2.400 معتقل أطلق منهم 517 وحوكم الباقي، ولم يذكر الجرحى. وتتراوح التقديرات الجزائرية ما بين 45.000 الى 100.000 قتيل، وبالنسبة للتقديرات الاجنبية فهي تختلف أيضا بعضها يقترب من إحصاء الفرنسيين، وبعضها يقترب من إحصاء الجزائريين، وهي في الغالب من 50.000 الى

---

(1) فرحات عباس: مصدر سابق، ص166.

(*) بوزيد بوسعال: أول شهيد في مجازر 08 ماي 1945م.

(2) محمد الشريف ولد حسين: **من المقاومة الى الحرب من اجل الاستقلال 1830–1962**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010م، ص45.

(3) Ahmed hanneche: **la longue mareche de l'algerie combattante (1830-1962)**, achevé d'imprimer sur les presses ,algérie ,2010 , p 67.

(4) ابراهيم مياسي: مرجع سابق، ص ص151، 152.

70.000. وبعد حوالي شهرين ونصف تقريبا قدرت النيويورك تايمز عدد القتلى يتراوح مابين 7 ألاف الى 18 ألف، عندما استعمل الفرنسيون القنابل والإعدام الجماعي(1).

وعن الجانب الجزائري ذكر حزب الشعب في منشوراته في جوان 1945م ب 35000 قتيل، مقابل 90 فرنسي. وقد صرح الناطق الرسمي باسم حزب الشعب المحرم الشاذلي الماكي في القاهرة 03 أكتوبر 1947م لجريدة "المغرب" بالجزائر برقم 35000 قتيل جزائري، في حين صرح السيد بلحاج من حركة انتصار الحريات الديمقراطية أمام المجلس الجزائري في 29 جوان 1949م ب40000 ضحية جزائري.

وفي 08 ماي 1955م بالقاهرة صرح محمد خيضر(*) لصوت العرب:"إننا نحتفل اليوم بذكرى المجزرة التي قتل فيها ما يزيد عن 45000 الف جزائري، قتلتهم القوات الامبريالية الفرنسية فالجزائر تعيش حداد وطنيا."(2)

وعلى إثر هذه الاحداث أقدمت الادارة الفرنسية على حل الاحزاب السياسية واعتقلت زعمائها فقد ألقي القبض على زعماء أصدقاء البيان والحرية(3). ذكر فرحات عباس في كتابه ليل الاستعمار:"أنه كان مع الدكتور سعدان في قاعة الانتظار بالولاية العامة بالجزائر العاصمة في 08 ماي 1945م ينتظران الاذن لمقابلة ممثل فرنسا، وتقديم التهاني له بمناسبة يوم النصر على النازية، وذلك باسم حركة أحباب البيان والحرية فألقيا عليهما القبض بتهمة المس بالسيادة

---

(1) ابو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، مرجع سابق ، ص239.

(*) محمد خيضر:(1911 –1967م)، رجل ثوري وسياسي جزائري، ولد بالقرب من مدينة بسكرة، كان مناضل نشيط في حزب الشعب الجزائري، ثم في حركة انتصار للحريات الديمقراطية، أحد أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل، كان من بين لجنة التسعة، أحد المختطفين الخمس من الطائرة، أفرج عنه سنة 1962م، عاد إلى الساحة السياسية، في اطار حزب جبهة التحرير الوطني، غادر الجزائر إلى أوربا واغتيل بمدريد في 1 جانفي 1967م ودفن بالمغرب، انظر: عبد الكريم بوصفصاف وآخرون: **معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ج2، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004م، ص 113.

(2) علي تابليت: مرجع سابق، ص19.

(3) ابو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، مرجع سابق، ص239.

الفرنسية داخليا وخارجيا، وظل لمدة ستة أشهر بأحد سجون قسنطينة"[1].وألقي القبض أيضا على الشيخ البشير الابراهيمي، وعلى الكثير من رجال وأنصار جمعية العلماء المسلمين [2].

[1] فرحات عباس: مصدر سابق، ص168.

[2] ابو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، مرجع سابق، ص ص239، 240.

الفصل الثاني: الاتحاد الديمقراطي ومساهمته في النضال السياسي(1946-1954م)

المبحث الأول: تأسيس الاتحاد الديمقراطي (U.D.M.A)1946م.

المبحث الثاني: برنامج الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.

المبحث الثالث: النشاط السياسي للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.

1- اقتراحه لمشروع دستور الجزائر.

2- مشاركته في الانتخابات

3- موقفه من دستور 1947م.

4- نضاله داخل الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها.

المبحث الأول: تأسيس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائر(U.D.M.A) 1946م.

أثرت أحداث 08 ماي 1945م في فرحات عباس، ما دفعه إلى كتابة وصيته السياسية وهو بالسجن، في هذه الوصية أكد عن تعبه من العمل السياسي، وهي بمثابة الإستقالة، كتبها ليدافع عن شرفه وتبرئة نفسه وأحباب البيان والحرية من هذه الأحداث[1].

ورغم تبرأ فرحات عباس من أحداث 08 ماي إلا أن سلطات الاحتلال والمحتلون اعتبروه مسؤولا مباشرا عن الاحداث التي جرت في سطيف، والتي امتدت إلى بقية المناطق الأخرى، وذلك بسبب نشاطه المكثف خلال الحرب العالمية الثانية، الداعي إلى إقامة جمهورية جزائرية، والرافض إلى سياسة الاندماج والارتباط بفرنسا[2].

وفي إطار العفو عن المساجين أطلقت الادارة الفرنسية في 16 مارس 1946م سراح فرحات عباس وبقية المساجين السياسيين[3]. وعلى عكس ما جاء في الوصية السياسية ففرحات عباس لم يعتزل السياسة، وهذا ما أكده في كتابه ليل الاستعمار بقوله: "رأينا أنه من واجبنا نظرا لنوايا أعدائنا أن نبقى في الكفاح وأن نستأنف العمل حيثما تركناه."

فبمجرد خروجه من السجن عاد إلى معترك السياسة[4]. والتف حوله المنتخبون والأعيان السياسيون الذين كانوا قد ساهموا في البيان الجزائري، منهم المحامين أمثال: أحمد بومنجل[*]،

---

[1] حميد عبد القادر: **فرحات عباس رجل جمهورية**، دار المعرفة، الجزائر، 2007م، ص ص210، 211.

[2] عز الدين معزة: **فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال(1899-1985م)**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004-2005م، ص198.

[3] الطيب بن نادر :**الجزائر حضارة وتاريخ** ، دار الهدى، الجزائر، 2008م، ص108.

[4] فرحات عباس: مصدر سابق، ص171.

[*] ولد أحمد بومنجل سنة 1920م ببني يني بالقبائل الكبرى، اشتغل في بداياته معلما، ثم واصل دراسته و تحصل على شهادة الليسانس في الحقوق، و مارس المحاماة، ساهم في تأسيس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، ومع انتخابه في مجلس الوحدة الفرنسية، غادر الجزائر ليستقر في فرنسا. ليصبح مع بداية 1957م عضو في فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، ثم

قدور صاطور[*]، ومصطفاوي الهادي، والأطباء منهم: الدكتور سعدان، وابن خليل، وأحمد فرانسيس[**]، والمدرسون منهم: عبد القادر محداد، ومحمد بن سالم، وابن قادة[1]، وغيرهم من الاطارات القريبة منه سياسيا، حيث طرح أمامهم أفكاره الجديدة واسترشدهم في كيفية إنشاء حزب جديد.

ولكي يعطي فرحات عباس لنشاطه إطارا قانونيا، انتقل إلى باريس وهناك إتصل "Achille Mestre" مدرس الحقوق بكليتي تولوز وباريس حول موقف فرنسا من إمكانية جعل ولايات الجزائر دولة تحتفظ فيها فرنسا بشؤون السيادة، فاعترف له بعدم مخالفة الفكرة لنصوص النص بعد فحص دقيق لنصوص الدستور الجديد وكان ذلك أيضا رأي السيد "Charlier" أستاذ القانون العام بالجزائر.

=عضو في المجلس الوطني للثورة من 1957 إلى 1962م، توجه إلى تونس ليشرف على تسيير جريدة "المجاهد" التي صدرت باللغة الفرنسية، مثل الحكومة الجزائرية المؤقته في محادثات مولان. انظر: عاشور شرفي: مرجع سابق، ص100.

[*] ولد قدور صاطور بالجزائر العاصمة سنة 1911م، وبعد أن أنهى دراسته الابتدائية والثانوية إلتحق بكلية الحقوق سنة 1929م، دخل سلك المحاماة سنة 1933م، وفي سنة 1944م انضم إلى حركة أحباب البيان الحرية مدفوعا بإعجابه بفرحات عباس، وتجاوبا مع أطروحات بيان الشعب الجزائري، ساهم في تأسيس الاتحاد الديمقراطي سنة 1946م، وفاز في سنة 1951م في الانتخابات الجزئية لتجديد المجلس الجزائري، بعد أن أخفق سنة 1948م، وبسبب التزوير.استقال في خريف 1955م من المجلس، تجاوبا لنداء جبهة التحرير وكان من موقعي "لائحة 61"، وما لبث أن أصبح محامي الجبهة وأحدا من وسطائها لدى الصحافة الليبرالية. انظر: محمد عباس: **نداء الحق شهادات تاريخية**، دار هومة، الجزائر، 2009م، ص157.

[**] ولد أحمد فرانسيس بمدينة غليزان عام 1912م، تابع جل تعليمه بفرنسا، أين تحصل على دكتوراه في الطب من جامعة باريس، بدأ نضاله السياسي وهو طالب بكلية الطب الفرنسية، في إطار جمعية الطلبة شمال افريقيا. عند عودته للجزائر استأنف نشاطه السياسي مع فرحات عباس، شارك في تأسيس حركة أحباب البيان والحرية، بعد مجازر 08 ماي 1945م تم اعتقاله، ليطلق سراحه 1946م، ساهم في تأسيس حزب الاتحاد الديمقراطي، وعين مندوبا في المجلس الجزائري، التحق بصفوف الثورة سنة 1956. انظر: حميد عبد القادر: **دروب التاريخ مقالات في تاريخ الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954م**، دار القصبة للنشر، الجزائر، م2002م، ص200.

[1] محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1939-1951م)**، تر: محمد بن البار، ج2، دار الامة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011م، ص1032.

بعدما اتخذ فرحات عباس جميع الإحتياطات الفنية والسياسية[1] ومن أجل التعريف بمبادئ حزبه الجديد، وزع بمناسبة أول ماي 1946م منشور من ثلاث صفحات، طبع منه ألف وخمسمائة نسخة[2] تحت عنوان: "نداء للشباب الجزائري المسلم: أمام الجريمة الاستعمارية لا اندماج ولا أسياد جدد"[3]، دعا فيه إلى التعاون الفرنسي الإسلامي، من أجل تحرير الجزائر من تسلط المستعمر، وتحقيق مشروع جزائر جديدة متحدة فدراليا مع فرنسا جديدة غير استعمارية، لأن الشعب الجزائري في نظره شعب شاب بحاجة إلى التعاون مع أم عظيمة (فرنسا)[4]. وأكد ذلك في قوله: "كانت غايتنا إبراز شعب فتي حتى يتكون تكوينا ديمقراطيا واجتماعيا. وأضاف: "أن هدفنا هو تحرير الجزائر من نظام السيطرة الاستعمارية، مع احترام مبدأ القوميات، إذ يملي علينا واجبنا بناء مستقبل بلادنا على أسس صحيحة وتاريخية حتى ندمجه في الديمقراطية العالمية الحرة."[5]

إن أفكار فرحات عباس في هذا النداء هي أفكار مثقف، عبر عن إيمانه بالفكر الديمقراطي وبالوطنية الصحيحة، التي لا تستعمل الدين لأغراض سياسية ضيقة، مثلما فعل مناضلوا حزب الشعب الذي صب عليهم غضبه وقال: "إن الجزائريين بحاجة إلى وطنيين غيورين على بلادهم متشبعين بواجبهم الاجتماعي، ودعا إلى تعايش الأعراق وتواصلها والعمل على تحرير الجزائر من النظام الكولونيالي، في إطار الشرعية الجمهورية وباسم التعاون الفرنسي الإسلامي مع التأكيد على إنشاء دولة جزائرية مرتبطة فدراليا بفرنسا[6]. كما ندد فيه

---

[1] محمد العربي الزبيري: مرجع سابق، ص105.

[2] احمد بن مرسلي: **ثورة اول نوفمبر في صحافة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري جريدة الجمهورية الجزائرية نموذجا**، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2007م، ص91.

[3] حميد عبد القادر: فرحات عباس رجل الجمهورية، مرجع سابق، ص117.

[4] احمد بن مرسلي: مرجع سابق، ص92.

[5] فرحات عباس: مصدر سابق، ص ص172، 173.

[6] حميد عبد القادر: فرحات عباس رجل الجمهورية، مرجع سابق، ص117.

بالجرائم الاستعمارية في مجازر 08 ماي 1945م، وبراءة أحباب البيان من تلك الجرائم، وأنهم نظموا مظاهرة سلمية، ولم يدعوا إلا للسلام والهدوء والاتحاد والتفاهم المتبادل بين الأوربيين والجزائريين."[1]

هكذا ومن خلال هذا النداء نرى أن فرحات عباس ورفاقه ورغم ما حدث ما يزالون يؤمنون بالارتباط مع فرنسا، ويسعون لتحقيق ذلك ولو بأسلوب متطور، بعيد عن فكرة الاندماج الكاملة التي كانوا يدعون إليها قبل الحرب العالمية الثانية[2].

وكان فرحات عباس قبل توزيعه للنداء قد تمكن من جمع الكثير من الاطارات الذين يؤمنون بأفكاره، واتفقوا على بعث حزب جديد أسماه "الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري"[3] (U.D.M.A) أراد أن يكون منبرا، يبلغ من خلاله إنشغالات ومشاكل الجزائريين ومصاعبهم في ظل القوانين المجحفة والجائرة، التي وضعتها فيهم الادارة الاستعمارية[4]. وجعلوا شعاره: "نعم للاستقلال نعم للارتباط بفرنسا في شكل جمهورية جزائرية"[5]. وهو امتداد لأحباب البيان والحرية فيما يتعلق بالبرنامج والعمل، ويختلف في التنظيم، وتظهر أهداف هذا الحزب في تسميته، فهو نادى بالاتحاد مع فرنسا في إطار فدرالي تسوده الديمقراطية ويقوم على

---

(1) شارل اندري جوليان: **افريقيا الشمالية تسير**، تر: المنجي سليم وآخرون، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976م، ص341

(2) يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري...، مرجع سابق، ص111.

(3) محمد العربي الزبيري: مرجع سابق، ص107.

(4) محمد الصغير عباس: **فرحات عباس من الجزائر فرنسية إلى الجزائر جزائرية (1927-1963م)**، رسالة ماجستير في الحركة الوطنية ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007م، ص83.

(5) عبد الكامل جويبة: **الحركة الوطنية الجزائرية والجمهورية الجزائرية الرابعة(1946-1954م)**، دار الواحة، الجزائر، 2013، ص144.

أساس البيان الجزائري[1]. وقدم فرحات عباس قانونه الاساسي إلى المصالح المختصة في النصف الثاني من شهر أفريل قصد الاعتماد والحصول على الترخيص القانوني[2].

---

[1]عبد الحفيظ بوعبد الله: **فرحات عباس بين الادماج والوطنية(1919-1962م)**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2005-2006م، ص142.

[2] محمد العربي الزبيري: مرجع سابق، ص107.

المبحث الثاني: برنامج الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.

استثمر فرحات عباس رصيد حركة أحباب البيان والحرية كما استفاد من تجربته النضالية الخاصة، وتجربته مع العلماء والمصاليين، واقتنع بأن فكرة الاندماج يستحيل تحقيقها لأن المعمرين يرفضونها دفاعا عن مصالحهم، كما يحاربها الجزائريين لأنها تتنافى مع مقوماتهم[1]. ومن كل هذا خرج ببرنامج لحزبه الجديد يقوم على محاور أساسية هي:

-تحرير الجزائر من الاستعمار مع احترام مبدأ تعدد الجنسيات، أي بناء مستقبل الجزائر على أسس الواقع والتاريخ .

-إقامة جمهورية جزائرية مستقلة استقلالا ذاتيا ترتبط بالجمهورية الفرنسية الجديدة، المناهضة للاستعمار وللامبريالية في إطار فدرالي.

-القبول بتعدد الديانات إذ لا ضرورة بأن يكون لأبناء الوطن الواحد دين واحد.

-إجبارية ومجانية التعليم لجميع أطفال الجزائر، والعمل من أجل ترقية اللغة العربية باعتبارها اللغة الوطنية والرسمية .

-تخليص الاسلام لما آل إليه بفعل اعتداءات الادارة.

-القضاء على النظام الاقطاعي والتركيز على الاصلاح الزراعي بهدف تحسين وضعية الفلاحين.

-نبذ استعمال العنف في مقاومة الاستعمار والتأكيد على النضال السياسي كوسيلة لاسترجاع الحقوق[2].

---

[1] عبد الحفيظ بو عبد الله: مرجع سابق، ص142.

[2] محمد العربي الزبيري: مرجع سابق، ص ص111-113.

ومن جهة أخرى تضمن هذا البرنامج جملة من المحاور رأى فرحات عباس أنها ضرورية لتشييد الجزائر "على أسس واقعية وتاريخية تكون كفيلة بأن تعبد لها طريق الديمقراطية العالمية" من بينها:

-المساواة المطلقة: ويكون ذلك بواسطة القضاء على الاختلافات العرقية وعلى الأحقاد المتواجدة بين افراد المجتمع الجزائري، وعلى واقع التحقير الذي كان مسلطاً على الجزائريين. والمقصود بها تلك القوانين والمراسيم والإجراءات التعسفية التي كانت تحمل أسماء متعددة لكنها ترمي في مجملها إلى تهميش الشعب الجزائري وإبقائه في حالة التبعية الدائمة.

-التربية التي تستهدف الإنسان من أجل تكوين مواطن حر يكون متشبعاً بالواجب الاجتماعي ومدركاً لمهمته الحضارية. وفي هذا المجال يكون التركيز على تعميم الفكرة القائلة:" إن أبناء الوطن الواحد لا يكونون بالضرورة على دين واحد."

-العلم والتكنولوجيا: اللذان لا يمكن بدونهما، أن ترقى الجزائر إلى مصاف الأمم المتقدمة، لأجل ذلك، فإنها يجب أن تفتح أبوابهما لجميع أبناء الجزائريين بدون أي تمييز عرقي أو ديني كما ينبغي أن يعاد للغة العربية اعتبارها كلغة وطنية ورسمية في البلاد.

ومنه يرى فرحات عباس أن تجسيد برنامجه السياسي يمكن تحقيقه على أرض الواقع بدون عوائق، بشرط أن يكون منطلق النشاط هو بيان الشعب الجزائري ، وتوظيف التجارب التي خاضتها حركة أحباب البيان والحرية[1].

---

[1] محمد العربي الزبيري: مرجع سابق، ص ص106، 107.

المبحث الثالث: النشاط السياسي للاتحاد الديمقراطي.

1- اقتراحه لمشروع دستور الجزائر:

بعد ما تحصل فرحات عباس ورفقائه على إعتماد حزب الاتحاد الديمقراطي، قرروا المشاركة في الانتخابات التشريعية الفرنسية، المقرر إجراؤها في 02 جوان 1946م، وتحت عنوانه وضعوا قوائم المرشحين لانتخابات المجلس التأسيسي الثاني، وقد لقي هذا القرار معارضة شديدة من طرف مناضلي حزب الشعب رافعين شعار:"من انتخب قد كفر"[1]، فهم اعتبروا مطالب الاتحاد تراجعا وتخاذلا عن القضية الوطنية[2]. وكان تأثيرهم على الشعب واضحا حيث امتنع عن التصويت حوالي نصف عدد الناخبين[3].

ورغم النداء بالمقاطعة إلا أن الاتحاد الديمقراطي، حقق فيها نجاحا باهرا فتحصل على 11 مقعدا من أصل 13 مقعدا مخصصة للجزائريين، ففاز في عمالة قسنطينة: فرحات عباس، مصطفاي الهادي، ابن خليل، صاطور، باي العقون وحاج سعيد. وفاز في عمالة وهران: عبد القادر محداد، قادة بوتارن وأحمد فرنسيس. وفي الجزائر العاصمة: فاز سعدان، وابن قداش، ولم يتم انتخاب كل من محمد بن سالم، وأحمد بومنجل بسبب عملية التزوير التي قام بها أنذاك الحاكم العام "بيريلي" Pirelli حسب تصريح فرحات عباس[4]. ولقد قدرت نسبة النجاح للحزب ب 71% من الاصوات المعبر عنها، والتي كانت في حدود 458000 صوتا من مجموع 63 ألف صوت، وعبر فرحات عباس عن هذا الانتصار ب "أنه انتصار المسلم الابدي"[5].

---

[1] محمد العربي الزبيري: مرجع سابق، ص108.

[2] عبد الكامل جويبة: مرجع سابق، ص151.

[3] محمد العربي الزبيري: مرجع سابق، ص110.

[4] شايب قداردة: "**تحولات الحركة الوطنية الجزائرية بعد الحرب العالمية الثانية 1945-1954م**"، العلوم الإنسانية، مج أ، ع30، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2008م، ص ص149، 150.

[5] محمد الصغير عباس: مرجع سابق، ص83.

ويرجع محفوظ قداش انتصار الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في هذه الانتخابات البرلمانية إلى فشل سياسة الاندماج، التي تخلى عنها الشيوعيون أنفسهم ولولا عملية التزوير التي أقدمت عليها الادارة الاستعمارية لكان انتصار الاتحاد أكبر[1].

وبعد هذا الانتصار تقدم منتخبوا الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في 09 أوت 1946م، بطرح مشروع "الجمهورية الجزائرية" إلى مكتب المجلس التأسيسي، في حين لم يكن لفرنسا في تلك الفترة دستور، أي قبل إقرار دستور الجمهورية الفرنسية الرابعة في أكتوبر من نفس السنة[2]. وأهم ما تضمنه المشروع المقترح ما يلي:

المادة الأولى: تعترف الجمهورية الفرنسية بالاستقلال الذاتي للجزائر وفي نفس الوقت تعترف بالجمهورية والحكومة الجزائرية والعلم الوطني.

المادة الثانية: تكون الجمهورية الجزائرية عضوا في الاتحاد الفرنسي بصفتها دولة شريكة وتكون العلاقات الخارجية والدفاع الوطني مشتركا مع الجمهورية الفرنسية.

المادة الثالثة:. أن تحتفظ الجمهورية الجزائرية بالسيادة الكاملة للتراب الوطني وتشرف على المرافق الداخلية وحتى الشرطة.

المادة الرابعة: أن يتمتع كل فرنسي في الجزائر بالجنسية الجزائرية ويتمتع بكافة الحقوق المخولة له والعكس بالنسبة للجزائريين في فرنسا[3].

المادة الخامسة: ينتخب برلمان جزائري بالاقتراع العام تكون له السلطات التشريعية فقط أما السلطات التنفيذية فتوضع في يد رئيس الجمهورية الذي يساعده مجلس الوزراء.

---

[1] حميد عبد القادر: فرحات عباس رجل الجمهورية، مرجع سابق، ص ص119، 120.

[2] عبد الكامل جويبة: مرجع سابق، ص151.

[3] عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون: **الكفاح القومي والسياسي**، ج2، ط2، منشورات السائحي، الجزائر، ص ص477، 478.

المادة السادسة: يمثل فرنسا في الجزائر ممثل عام تقبل به حكومة الجزائر ويتمتع بصلاحيات استشارية فقط.

المادة السابعة: أن تكون اللغتين العربية و الفرنسية رسميتين في الجمهورية الجزائرية مع إجبارية التدريس بهما. معا في كل مراحل التعليم[1].

وبعد تقديم فرحات عباس للمشروع إلتقى في باريس بالرئيس"هوشي منه" فهنأه على نشاطه في جو من الوضوح وروح سامية بناءة، ومن القاهرة وصلته رسالة من الحبيب بورقيبة زعيم الدستور الجديد أشار له فيها بأن فرنسا لن تلبي أي مطلب من مطالبنا، ونصحه بالانضمام إلى حزب الشعب الجزائري[2].

وفي نفس الوقت الذي تقدم فيه فرحات عباس بهذا المشروع، كانت هناك ثلاث مشاريع أخرى معدة لتقديمها إلى المجلس الوطني الفرنسي، من قبل الحكومة الفرنسية والحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي الجزائري[3].

إن مجرد تقديم مثل هذه الوثيقة إلى مكتب المجلس التأسيسي الفرنسي يعتبر انتصارا ثانيا بالنسبة للحركة الوطنية وبالنسبة إلى ممثلي الاتحاد الديمقراطي في الدفاع عن مشروعهم، ولكنهم وجدوا جوابا معاديا رغم الضمانات التي قدمها فرحات عباس، وفي النهاية لم يأخذ المجلس مقترحاتهم مأخذ الجد ولم يجهد نفسه حتى لمناقشة الدستور المقترح[4].

وفي أكتوبر 1946م صادق الشعب الفرنسي على دستور الجمهورية الرابعة، الذي نص فيه على أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا. فكان ذلك خيبة أخرى للاتحاد الديمقراطي

---

[1] محمد بلعباس: **الوجيز في تاريخ الجزائر**، دار المعاصرة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص81.

[2] عز الدين معزة: مرجع سابق، ص203.

[3] يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري...، مرجع سابق، ص119.

[4] عبد الحفيظ بوعبد الله: مرجع سابق ، ص145.

وأصبحت فكرة الاندماج هي الرابحة، وخاصة أن بند 82 من هذا الدستور تأكد أن الاحوال الشخصية لن تكون أبدا سببا في حرمان أي مواطن من الحقوق والحريات التي تتعلق بالجنسية الفرنسية، وزيادة على هذا فإن الدستور الجديد أبقى على مبدأ القسمين في الانتخابات، الدرجة الاولى والثانية بالتساوي في النيابة بين المسلمين والفرنسيين، وذلك يعني تسوية عشرة ملايين مسلم بثمانمائة ألف أوربي[1].

لم يفقد فرحات عباس ورفقاؤه الثقة وعقدوا في أكتوبر 1946م المؤتمر الأول للاتحاد الديمقراطي، وخلاله صرخ فرحات عباس باتجاه الشباب يقول: "الاتحاد الديمقراطي أتى لكم بعقيدة وبرنامج وهذه العقيدة وهذا البرنامج يستطيعان الصمود أمام أي نقد. وكلاهما يستطيعان أيضا أن يقودا الجزائر إلى تقرير مصيرها وبحرية وبنفسها."[2] وفي هذا المؤتمر وافقوا على فكرة الاتحاد مع القوى الديمقراطية، مع حزب الشعب وطالبوا بإطلاق سراح مصالي الحاج[3].

ولأن إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر تقف دائما ضد توحد الجزائريين، وتعمل على تفريق صفوفهم بشتى الطرق، وبما أنها لم ترضى بالفوز الكبير الذي حققه الاتحاد الديمقراطي، والحل بالنسبة إليها هو إيجاد منافس قوي في الساحة السياسية الجزائرية، وفي هذا السياق تم إطلاق سراح مصالي[4]. وعبر فرحات عباس عن رأيه في كتابه تشريح الحرب بقوله:"عندما طلب "جورج بيدو" رئيس الحكومة من الحاكم العام "ايف شاتينيو" ليقطع الطريق أمامي قال له:

---

(1) يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري...، مرجع سابق، ص119.

(2) ليلى بن عمار بن منصور: **فرحات عباس ذلك الرجل المظلوم**، تر: حسين لبراش، مطبعة مراد حسناوي، الجزائر،2011م، ص290.

(3) حميد عبد القادر: فرحات عباس رجل الجمهورية، مرجع سابق، ص123.

(4) احمد بن مرسلي: مرجع سابق، ص93.

"لا أرى إلا رجلا واحدا يمكنه أن يهزم السيد عباس في الانتخابات هو الحاج مصالي". فأمره الرئيس قائلا: "ليكن، اجعل مصالي يهزمه."[1]

حل مصالي الحاج أولا في باريس وهناك إلتقى به وفد الاتحاد الديمقراطي الذي ضم سعدان وبومنجل الذين عرضا عليه الوضع وحاولا إقناعه بضرورة الاتحاد وخصوصا بمناسبة الانتخابات التشريعية، إلا أن مصالي الحاج وحزبه أرادوا الاستفتاء في فكرة الأمة الجزائرية ومبدأ الاستقلال ولم يقبلوا الاتحاد[2].

وصل مصالي في 13 أكتوبر 1946م إلى الجزائر العاصمة واستقر ببوزريعة، وقرر المشاركة في الانتخابات[3]. وهذه الانتخابات لم يشترك فيها الاتحاد الديمقراطي لأسباب أرجعها فرحات عباس أنه لم يكن يرغب في الوقوف أمام حزب وطني رفع قضية الاستقلال عاليا[4].

أودع مصالي الحاج قوائم تدعى "تحرير الشعب الجزائري" ورفض هذه التسمية محافظ الجزائر، لهذا تم اختيار "انتصار الحريات الديمقراطية" غداة انتخابات الجمعية الوطنية 10 نوفمبر 1946م، وقد رفضت الادارة ترشيح مصالي الحاج وحذفت من قوائمهم خمسة مرشحين، إثنان في سطيف وثلاثة بوهران. فيما رفض محافظ قسنطينة قائمة بأكملها، متعللا بعدم جواز انتخاب المترشح فيلالي سي عبد الله، المحكوم عليهم بالإعدام إثر أحداث 08 ماي

---

[1] فرحات عباس : **تشريح الحرب**، تر: احمد منور، دار المسك، الجزائر، 2010م، ص243.

[2] محفوظ قداش: مصدر سابق، ص1079، 1080.

[3] بنيامين سطورا: **مصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية**، تر:صادق عماري، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م، ص194.

[4] احمد بن مرسلي: مرجع سابق، ص93.

1945م[1]. وأعطت النتائج 05 مقاعد لنواب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ومرشحين لدى الشيوعيين، وبقية المقاعد لمرشحي الادارة[2].

وبالرغم من مناورات الادارة الفرنسية الهادفة إلى القضاء على كل تمثيل سياسي للجزائريين غير أن الاتحاد الديمقراطي، ظهر خلال هذه الفترة على أنه الحزب أكثر تنظيما ونشاطا واستجابة لدى الجزائريين وتجلى ذلك في انتخابات مجلس الجمهورية[3] في ديسمبر 1946م، التي تحصل فيها على 04 مقاعد من أصل 07 مقاعد، التي لم تشارك فيها حركة الانتصار للحريات الديمقراطية والتي إكتفت بالتمثيل في البرلمان الفرنسي.

استغل فرحات عباس هذا النجاح في كسب الجزائريين إلى صفه، وأعاد طرح مشروع قانون الجمهورية داخل الاتحاد الفرنسي، على البرلمان الفرنسي يوم 21 مارس 1947م، من طرف: مصطفاوي، بن خليل، سعدان، مهدادي، لكن المجلس الوطني الفرنسي رفض مناقشة ذلك[4].

2- موقفه من دستور 1947م:

بسبب نشاط الاتحاد الديمقراطي الذي كان له تأثير كبير في تلك الفترة، إذ زرع الرعب في أوساط الكولون الذين بدأوا الضغط على حكومة الجمهورية الرابعة، ولهذا تكتلوا بتهديدها بالتمرد على قراراتها التي قد لا تكون لصالح الجزائر فرنسية. وفي هذا الإطار وجه السيد بوير بانس المدير السابق بالولاية العامة، المسيطر على أغلبية أراضي ناحية بابا علي بالعاصمة رسالة إلى وزير الخارجية جاء فيها: "إذا كانت فرنسا، بالتخلي عنا، سوف تتسربل بالعار، فإننا

---

[1] محفوظ قداش: مصدر سابق، ص1080.

[2] عبد الحفيظ بو عبد الله: مرجع سابق، ص149.

[3] عز الدين معزة: مرجع سابق، ص207.

[4] احمد بن مرسلي: مرجع سابق، ص94.

فيما يخصنا سنكون مضطرين لمطالبة الأمم المتحدة بحقنا كشعب تخلت عنا فرنسا ويومها سيكون عليكم أنتم وزير الشؤون الخارجية واجب تقديم الاسباب التي قد تكون دفعت فرنسا لخيانتنا"[1].

وفي نفس السياق نشر رئيس مجلس العموم لعمالة الجزائر في رسالة موقعة من طرف ثلاثة وعشرين من رفقائه إلى باريس جاء فيها: "لو أن المجلس الوطني يزود الجزائر بقانون لا يخدم مصالح الاستعمار فإن ممثلي الاقلية الاوربية لن يترددوا في التوجه إلى غير الميتروبول[*]".

ومن جهته تعرض النائب جاك شوفالي[**] في المجلس الوطني الفرنسي منتقدا الدستور الذي تقدم به ممثلوا الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وتقف طويلا عند إجبارية تعليم اللغة العربية حيث قال: "إن جعل تعلم اللغة العربية إجباري يعني دفع المسلمين أكثر فأكثر إلى الإسلام وتمتين العلاقة مع الجامعة العربية، وكل الذين يريدون استقلال الجزائر وأخيرا يعني إدخال البربر تحت سلطة الاسلام عن طريق اللغة العربية"[2].

ومع اقتراب مناقشة مشروع الدستور كثف فرحات عباس نشاطه لإقناع النواب الاوربيين من القسم الاول والمسؤولين الفرنسيين، وحذر من اقرار مشروع لا يعترف بالجمهورية الجزائرية المستقلة ذاتيا، وضرورة إيجاد حل إيجابي يرضي رغبات الشعب الجزائري بعيدا عن كل سياسة

---

[1] العربي الزبيري: مرجع سابق، ص116.

[*] المتروبول: تعبير فرنسي يشير إلى الدولة الاستعمارية بخلاف مستعمراتها أو توابعها.

[**] تولى جاك شوفاليي مسؤولية رئيس بلدية الأبيار، عضو الجمعية الجزائرية، انضم إلى وزارة مانديس فرانس ككاتب دولة ثم وزير الدفاع، كان يتمنى الجزائر فرنسية، بعد اندلاع الثورة ووقف اطلاق النار لعب دورا لوقف عمليات التخريب والاغتيالات التي قامت بها منظمة الجيش السري، اعتزل السياسة بعد الاستقلال توفي في الجزائر العاصمة في 1970. انظر: عاشور شرفي: مرجع سابق، ص211.

[2] محمد العربي الزبيري: مرجع نفسه، ص117.

إدماجية تتجاهل مطالبه، ولا تعترف بشخصيته، وأن الدستور الذي يقترحه الحزب هو الاصلح[1].

ولهذا استقبل فرحات عباس من طرف رئيس الحكومة الفرنسي بول رامادي الذي اعتقد أنه باستطاعته تغيير موقف رئيس الاتحاد الديمقراطي، خاصة بعد ما أطلعته مصالح المخابرات على محتوى المكالمات التي كان يجريها مع الجزائريين الممثلين للإدارة الاستعمارية في البرلمان الفرنسي، والتي تدل على أنه تمكن من التأثير عليهم وجعلهم يتبنون فكرة النضال من أجل إقامة جمهورية جزائرية متحدة مع فرنسا. ويذكر السيد عمار نارون أن المقابلة لم تدم طويلا نظرا لتمسك كل منهما بموقفه، وقد احتفظ التاريخ من ذلك اللقاء القصير بحوار ممتع يدل على ثقافة الرجلين والقدرة الفائقة على التعبير، حيث قال عباس: "إن جسم الجزائر محصور في اللباس المفروض عليه إنه بحاجة إلى التنفس حاولوا إذن أن تخيطوا له لباسا عصريا." وبدون تردد أجابه رمادي:"أجل سيد عباس إننا سنخيط لكم لباسا جديدا لكن تفصيله سيكون دقيقا على الطريقة الفرنسية."[2]

ومما لا شك فيه أن تهديدات الكولون قد أثمرت لأن الحكومة الفرنسية قد جندت كل طاقاتها لاستبعاد مشروع قانون الاتحاد الديمقراطي، في المجلس الوطني وجعلته يهتم بالمشروع المقدم من قبلها[3]. ورغم كل الجهود والمساعي المبذولة من طرف ممثلي الاتحاد الديمقراطي، وعناصر الحركة الوطنية الجزائرية من أجل الضغط على الحكومة الفرنسية وكسب تأييد بعض الاطراف الفرنسية، لم يوفقوا أمام غالبية النواب الفرنسيين الموالين للإدارة الفرنسية وللمعمرين.

---

[1] عبد الحفيظ بو عبد الله: مرجع سابق، ص 152.

[2] محمد العربي الزبيري: مرجع سابق، ص120.

[3] مرجع نفسه، ص117.

ولذلك تمت المصادقة على هذا القانون يوم 20 سبتمبر 1947 في المجلس الوطني الفرنسي ب 322 صوت مقابل مقابل 92 صوت وامتناع 193 صوت[1].

ولقد عرف هذا المشروع الحكومي باسم"La statut de L'algérie" قانون الجزائر التنظيمي وقد عرف بتسميات عدة دستور الجزائر، والقانون الاساسي أو قانون الجزائر...إلخ ومهما كانت التسمية فإنه لم يأتي بجديد بل جاء جامعا لمحتويات المراسيم والقوانين والأمريات الاستعمارية التي فرضت على الجزائر منذ السنوات الاولى من الاحتلال، وقد اشتمل هذا القانون ثمانية أبواب وستين مادة، ويهدف بالدرجة الاولى إلى فصل النخبة التي تتمتع بحق المواطنة عن بقية الشعب[2].

إن إقرار هذا القانون والمصادقة عليه في غياب ممثلي الشعب الجزائري كان صدمة أحدثا رد فعل عنيف لدى الاتحاد الديمقراطي، الذي وضع آمالا في مشروع دستور الجزائر، إذ أمر مستشاريه بالاستقالة من مجلس الجمهورية، وقد تم ذلك بواسطة رسالة تضمنت موقفه من الدستور الجديد، ومن أهم ما جاء فيها: "مع كل الاحترام يشرفنا أن نحتج ضد قانون الجزائر التنظيمي الذي فرضه البرلمان الفرنسي على أغلبية سكان الجزائر، وعلى هذا الأساس نوجه لكم استقالتنا من عضوية مجلس الجمهورية، وبدون الإلحاح كثيرا على المساومات التي قامت بها الاحزاب في غيابنا، حول هذا القانون فإننا نلحظ عليه العيوب الثلاثة:

1-لقد صوت عليه في غياب المنتخبين المسلمين، ودون أن تأخذ في الاعتبار طموحات شعب الجزائر الشرعية، فتآمر غلاة المعمرين من جهة، وتأثير رئيس الحكومة السابق[*] خارج

---

[1] عبد الكامل جويبة: مرجع سابق، ص ص156، 167.

[2] محمد العربي الزبيري: مرجع سابق، ص117.

[*] يقصد الجنرال ديغول.

البرلمان من جهة أخرى، قد حالا دون حرية سير المؤسسات الجمهورية، وقد وقع تحالف ضد الجزائريين المسلمين وواجبنا التنديد بذلك.

2-هناك خرق للدستور الذي تنص مادته 82 في فقرتها الثانية، على أن الأحوال الشخصية لا يمكن لها بحال من الأحوال أن تشكل سببا لرفض الحقوق والحريات اللصيقة بصفة المواطنة الفرنسية، أو الحد منها وإنها لمفارقة أن يرى المرء في إطار الجمهورية الفرنسية الواحدة التي لا يتجزأ تقسيما للمنتخبين إلى مجموعتين وفقا لجنسهم وعقائدهم الدينية.

3-إن الحكومة وبعض البرلمانيين قد استندوا إلى وجود ممثلين عن الجزائريين المسلمين في البرلمان الفرنسي، لتجريد الجمعية الجزائرية من كل سلطة تشريعية، إن منتخبي البيان يؤكدون على الطابع المؤقت لذلك التمثيل، إن مشاركتنا في البرلمان الفرنسي ليس في المساهمة في ممارسة السيادة الفرنسية، ولكن المشاركة في إنشاء وإقامة الهيئات الاتحادية إن دورنا ليس هو أن نشرع للمتروبول، فالجزائري يجب أن يمارس سيادته في الجزائر وفي مجلس الاتحاد."[1]

وقد علق فرحات عباس على هذا الدستور بقوله: "تحت ضغط المصالح الشخصية للمعمرين، صوت البرلمان الفرنسي على دستور الجزائر الذي هو في الحقيقة ضد الديمقراطية."[2]

وكان الدكتور سعدان قبل هذه الإستقالة قد تحدث في مجلس الجمهورية عن هذا القانون، فوصفه باللعب الصبياني، الذي لا يمكن أن يكون إطارا لحل معضلتي الحرية والديمقراطية التي يعاني منهما الشعب الجزائري. بعد أن أكد أن القانون مؤسس من الكذب والغموض، وهو من وضع رجال لم يتخلصوا بعد من التعصب الكولونيالي والتقاليد الامبريالية التي تنمي في نفوسهم غريزة السيطرة على الآخر وتجعلهم لا يترددون في استعمال القوة

---

[1] عبد الحفيظ بو عبد الله: مرجع سابق، ص ص 154،155.

[2] عبد الكامل جويبة: مرجع سابق، ص159.

والعنف، للاحتفاظ بمتاع الغير". وختم يقول: "إن المأساة في هذه القضية تتمثل في كوننا وفرنسا لا نتكلم لغة واحدة، فالحكومة الفرنسية والمجلس الوطني يشرعان لبلدنا الذي يعتبرانه مزرعة متجاهلين أنه وطن وأنه لم نعد خدما ولا أقنانا."[1]

وصرح مصطفاوي عضو في كتلة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري منتقدا الدستور قائلا: "إن هذا القانون الأساسي لا يسير على سياسة إدماجية على الرغم من تظاهره بذلك، وهو ليس بالقانون الاتحادي الفدرالي على النحو المطلوب، وليست فيه أية روح ديمقراطية على الرغم من ولادته في جو التحرر العالمي، وهو ليس بالتقدمي لأنه يأخذ باليد اليمنى ما يعطيه باليد اليسرى، إنه يفتقر إلى الشخصية وإلى الأصالة وإلى النفس وإلى الروح وإذا كانت فيه أصالة، ففي حفاظه بشكل جديد على الامتيازات القديمة التي يتمتع بها سادة الأرض وهو يستبدل الأصفاد الحديدية التي نقيدها بأصفاد من الذهب."[2]

وعلى الرغم من أن الدستور لم يأت بجديد ولم يغير شيئا من وضع الجزائريين فإن الكولون قد حاربوا الدستور وعارضوه، وأنشأوا جمعية الدفاع عن الجزائر الفرنسية وشنوا بها حربا إعلامية ضده للقضاء عليه وإبطال العمل به[3].

كان صدور دستور 1947م خيبة أخرى على الاتحاد الديمقراطي وعلى الرغم من ذلك إلا أنها لم تمنعه من مواصلة نشاطه، تحت شعار "الثورة بالقانون" والتمسك "بالجمهورية الجزائرية" التي أصبحت عنوان الصحيفة الناطقة باسم الحزب والعمل على الاستعداد لخوض الانتخابات[4].

---

[1] محمد العربي الزبيري: مرجع سابق، ص119.

[2] عبد الحفيظ بو عبد الله: مرجع سابق، ص155.

[3] عبد الكامل جويبة: مرجع سابق، ص169.

[4] عبد الحفيظ بو عبد الله: مرجع سابق، ص156.

3-مشاركته في الانتخابات:

ومباشرة بعد مصادقة الجمهورية الرابعة على القانون التنظيمي، شرعت الادارة الاستعمارية في تطبيقه بإجراء الانتخابات البلدية في أكتوبر 1947م، فالاتحاد الديمقراطي رأى أن يدخل الانتخابات البلدية المقرر إجرائها يومي 19 و26 أكتوبر 1947م :"تحت شعار الترقية الاجتماعية للشعب الجزائري". مركزا على إقناع الشعب بضرورة الدعم المطلق للنضال من أجل تنمية أفضل لمجالات الحياة اليومية، مع التركيز على التعليم والتربية والتكوين المهني، وتوفير مختلف حاجات الغذاء. أما الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية كانت ترى من هذه الانتخابات أن تتحول إلى ظاهرة سياسية، يتم من خلالها تجذير العداء للقانون التنظيمي، وتعميم فكرة اللجوء إلى جميع الوسائل من أجل استرجاع السيادة الوطنية.

هذا التباين في الموقف من الانتخابات البلدية هو الذي حال دون تحقيق الوحدة الوطنية والديمقراطية للدفاع عن مصالح الجزائريين، التي نادى بها الاتحاد الديمقراطي مدعوما بالحزب الشيوعي الجزائري الذي كان يدعوا إلى التركيز على المطالب ذات الصبغة البلدية[1].

ولقد تجاوبت الجماهير الشعبية مع الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، حيث تحصلت على 33% من الاصوات، مقابل 18% للاتحاد الديمقراطي و04% للحزب الشيوعي الجزائري والمستقلون 45% من الاصوات[2]. ورغم تسجيل الهزيمة فإن الاتحاد الديمقراطي قد حاول منذ الإعلان عن النتائج الأولى التظاهر بروح رياضية، حيث نشر العديد من المقالات يؤكد فيها أن اختيار الشعب الجزائري يعد ترسيخ وتثبيت لفكرة الوطنية[3].

---

(1) محمد العربي الزبيري: مرجع سابق، ص121.

(2) شارل روبير اجرون: مرجع سابق، ص990.

(3) محمد العربي الزبيري: مرجع سابق، ص122.

شجعت هذه النتائج حركة الانتصار للحريات الديمقراطية على العمل من أجل توحيد القوى الوطنية، من خلال الدعوة التي وجهها مصالي الحاج إلى حزب الاتحاد الديمقراطي، يدعوه إلى الحوار بهدف إيجاد السبل لإخراج البلاد من الوضع التي آلت إليه واستجاب الاتحاد الديمقراطي من خلال النشرة التي صادق عليها المكتب السياسي للحزب، وبداية الحوار بين الحزبين، والاتفاق على برنامج عمل مشترك يقوم على دستور دولة جزائرية ذات سيادة مطلقة وإلغاء كل أنواع الاستعمار.

ولكن هذا التقارب لم يدم طويلا، وما إن إنحل بتراجع الاتحاد الديمقراطي الذي وضع شروط لاستمرار التحالف منها: عدم رفض التمثيل البرلماني، وعدم إدانة الاتحاد الفرنسي والتخلي عن دستور الدولة الجزائرية ذات السيادة المطلقة، وهو ما رفضته حركة الانتصار وعلق مصالي الحاج على الجمهورية الفدرالية التي رفع شعارها فرحات عباس بالمولود الامبريالي، لأنها تترك الدفاع الوطني والخارجية بين أيدي الامبريالية الفرنسية وسوى مليون أوربي بعشرة ملايين من الجزائريين." وبذلك تشتت الحركة الوطنية من جديد[1].

وللسهر على تطبيق القانون الخاص بالجزائر وبضغط من الكولون تم إزاحة الحاكم العام شاتينيو (YVES Chataigneau) بتهمة عرقلة مصالحهم، وعينت الادارة الفرنسية الوالي العام مارسيل إدمون نايجلان(Marcel édmond naegelen) مكانه. وقد سارع منتخبوا الأقلية الأوربية بالالتفاف حوله والحصول منه على تعهد وهو منع المجلس الجزائري على الوطنيين[2].

---

[1] عبد الكامل جويبة: مرجع سابق، ص172.

[2] عبد الحفيظ بو عبد الله: مرجع سابق، ص157.

[*] المنظمة الخاصة: أنشأت في 15 فيفري 1947، حين انعقد ثاني مؤتمر حزب الشعب ببلكور في محل كان ملكا للمناضل سي مولود، منحت طابعا شبه عسكري، وزودت بهياكل خاصة بالكفاح المسلح، وكانت تتألف من مجلس قيادة: مجلس عام ومجلس إقليمي، وكان محمد بلوزداد أول مسؤول بها، لعبت دور كبير في تكوين المناضلين وجمع السلاح. أكتشف أمرها من

وقد تميزت الفترة قبل انتخابات أفريل 1948م بفشل مساعي الوحدة بين الاتحاد وحركة الانتصار، وقد كان فرحات عباس يرغب في تكوين "جبهة ديمقراطية" مفتوحة حتى على أعضاء الحزب الشيوعي للوقوف في وجه الجبهة الاستعمارية، لكن سرعان ما تراجع عن هذه الفكرة بعد اقتراح مصالي الحاج الذي نص على المشاركة في الانتخابات حول موضوع الامة الجزائرية السيدة، لتقاسم المقاعد بالتساوي وظهور خلافات داخل حركة الانتصار حول سياسة المشاركة في الانتخابات، خاصة من طرف الشباب الثوريين الذين أنشأوا المنظمة الخاصة[*]، لتتولى التحضير للعمل المسلح، أما العلماء المتعاطفون موضوعيا مع فرحات عباس فقد فضلوا الحياد[1].

لقد كان نايجلان اشتراكيا في مذهبه السياسي لكنه بالنسبة إلى الجزائر كان يمينيا متطرفا يرى في استقلالها نهاية الانجازات الفرنسية، فإنه وبمجرد تنصيبه شرع في وضع أسس مدرسة تزييف الانتخابات، التي عرفت باسمه: "الانتخابات على طريقة نايجلان التزوير، الخوف، الدم." مستخدما جميع الاجراءات التعسفية منها الاعتقال أو توجيه التهم للمترشحين الوطنيين، كالمس بالسيادة الفرنسية، استعمال العنف والإخلال بالأمن.

كما أصدر أوامر إلى المصالح الادارية بالبلديات كي لا توزع بطاقات الناخبين في المراكز التي يشك في ميولات سكانها الوطنية، وزيادة عدد المترشحين المستقلين أو الأحرار من التابعين للإدارة، مما أضفى طابع الشرعية في الغش الانتخابي. وعندما بدأت عملية الاقتراع

= قبل السلطات الفرنسية سنة 1950م. انظر: محمد يوسفي: **الجزائر في ظل المسيرة النضالية المنظمة الخاصة**، تق وتح: محمد الشريف، ط2، دار ثالة، الجزائر، ص196.

[1] حميد عبد القادر: فرحات عباس رجل الجمهورية، مرجع سابق، ص131.

تضاعفت إجراءات التزييف كإسناد مكاتب التصويت إلى الأوربيين فقط، ومنع ممثلي المترشحين من مراقبة سير العملية لإدراج صناديق مملوءة مسبقا[1].

وعلى الرغم من الضغط الاداري فقد انتزعت الحركة من أجل انتصار للحريات الديمقراطية 30.6% من الاصوات المعبر عنها وتحصلت على 09 مقاعد، وتحصل الاتحاد الديمقراطي على 08 مقاعد أي 17.5% من الاصوات المعبر عنها، وتحصل مرشحوا الادارة على 41 مقعدا[2].

كانت تجربة انتخابات الجمعية الوطنية درسا بالنسبة للحركة الوطنية، وللاتحاد الديمقراطي الذي أيقنت قيادته أن الادارة الاستعمارية مصممة على حرمان الشعب الجزائري حقه في تقرير مصيره بنفسه، وأكدت على أن التنازلات التي قدمها لم تجد نفعا وأن الحلول الوسطى غير معبرة. كل هذه الحقائق عرضت على أعضاء المؤتمر الذي انعقد بمدينة سطيف ما بين 25 و27 سبتمبر 1948م[3]. وقدم فرحات عباس مداخلة بعنوان: "نظرات في حاضر الجزائر ومستقبلها"، وكرس فيها الثورة بالقانون[4]، وطالب فيها بالوحدة المغاربية في إطار إتحاد شمال إفريقيا وإدخال الديمقراطية إلى المجلس الجزائري، وتحويل الحكومة العامة إلى حكومة جزائرية وإلغاء القوانين التعسفية.

وفي الاختتام وجه المؤتمرون رسالة شكر إلى منظمة الامم المتحدة، طالبين منها مساعدة كل الشعوب على منحها تقرير المصير، وإلغاء نظام الاستعمار. أما الحكومة الفرنسية فقد طلبوا منها: إرسال لجنة تحقيق حول أحداث الثامن ماي وتقديم تعويضات لضحاياها،

---

(1) عبد الحفيظ بو عبد الله: مرجع سابق، ص158.

(2) شارل روبير اجرون: مرجع سابق، ص992، 993.

(3) عز الدين معزة: مرجع سابق، ص159.

(4) يوسف قاسمي: **مواثيق الثورة الجزائري(1945-1962م)**، اطروحة دكتوراه العلوم في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2008-2009م، ص56.

إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، إلغاء انتخابات المجلس الجزائري، التعليم لجميع الاطفال المسلمين، التثبيت الرسمي والإجباري للغة العربية، إصلاح الزراعي، وإنشاء سياسة سكنية والصحة العمومية. كما دعى المؤتمرون إلى تكوين جبهة ديمقراطية لمواجهة الاستعمار، ولكن دون السير في سياسة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، بالرغم من إلتقائهما في عدة نقاط. ففي جوان 1948م في باريس نددا بالاستعمار الاسرائيلي بفلسطين وكونا جمعية الديمقراطيين المنتخبين ضد الاستعمار[1].

وفي مارس 1949م فشل الاتحاد الديمقراطي في الانتخابات التي جرت لتجديد المجالس العامة، بسبب استمرار التزوير العلني الذي كسبت من خلاله الادارة الاستعمارية ثقة الكولون، لكنها فقدت نهائيا ثقة الجزائريين بما فيهم فرحات عباس الذي بعث برسالة إلى الحاكم العام نايجلان في 09 مارس مفادها ضرورة توفير جو أفضل في الانتخابات لكن بدون جدوى[2].

وهذا ما أحدث تقارب في وجهات النظر بين الاحزاب الوطنية، اللذين شاركوا في المؤتمر العالمي للمناضلين من أجل السلام ووقعوا على إتفاق مشترك ينص بأن يكون للشعب الجزائري: "الحق في أن تكون له دولته ذات السيادة الخاصة به."[3]

وحينما عقد حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ما بين 16 و 17 سبتمبر مؤتمره الثاني بمدينة تلمسان. الذي ترأسه الاستاذ محداد وقبل إعلانه عن الافتتاح طلب من الحاضرين وقوف دقيقة صمت ترحما على روح الفقيد الدكتور سعدان.

---

[1] عز الدين معزة: **فرحات عباس والحبيب بورقيبة دراسة تاريخية وفكرية مقارنة(1899-2000م)**، أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2010م، ص ص285، 286.

[2] عبد الحفيظ بو عبد الله: مرجع سابق، ص160.

[3] شارل روبير اجرون: مرجع سابق، ص994.

في هذا المؤتمر قدم فرحات عباس مداخلة بعنوان: "نظام الاستعمار ورفضه للعدالة والتقدم" وفيها أكد على بقاء حزبه مخلصا لمبادئه ورافضا للاستعمار، ووجه نداء مرة أخرى إلى هيئة الامم المتحدة شارحا فيه وضعية الجزائر منذ 1830م إلى غاية 1949م، ومذكرا بالأهداف التي تأسست من أجلها ومطالبا منها التدخل لوضع حد الاحتلال الفرنسي للجزائر وشمال إفريقيا، والعمل على قيام إتحاد مغاربي بعد التحرر من الاستعمار، وطالب بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وفي تدخله فضح القمع الذي يتعرض له المصاليون[1].

استمر أسلوب التزوير في سائر الانتخابات مثل الجزئية عام 1950م والانتخابات العامة 1951م، بحيث لم يفز منتخب واحد لا من الاتحاد الديمقراطي ولا من حركة الانتصار، "ولم يبقى للمنتخبين سوى الامتناع عن التصويت أو الاحتجاج، وبقدر ما كانت طريقة نايجلان قد مكنت الكولون لمجالس طيعة يصنعون بها ما يشاءون، فإنها دون قصد قد فتحت الطريق أمام دعاة العنف الثوري من أبناء الحركة الوطنية وأعطتهم الحجة على أن المشاركة في الانتخابات ولعبة الديمقراطية لا يمكن أن يقودا لغير التفكك أما السبيل الأوحد للخلاص من الاستعمار فيتمثل فقط في الكفاح المسلح."[2]

3- نضاله داخل الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها:

لقد جرب الاتحاد الديمقراطي جميع أنواع المرونة في التعامل مع الادارة الاستعمارية، بهدف إنهاء النظام الاستعماري لكنه إقتنع أن الكولون والإدارة غير مستعدين للتنازل عن الجزائر، مستخدمين جميع الوسائل وإمكانيات العنف والقمع واللجوء إلى كل أساليب التزييف لمنع الجزائريين المشاركة في تسيير شؤون بلادهم.

---

[1] عز الدين معزة: فرحات عباس والحبيب بورقيبة...، مرجع سابق، ص286.

[2] عبد الحفيظ بوعبد الله: مرجع سابق، ص160.

كما أن حركة الانتصار التي كانت تعتقد أنها تستطيع وحدها تقويض الاستعمار، والتي كان قادتها يضنون أنهم يحتكرون الوطنية، ويتهمون غيرهم بالعمالة للإدارة الاستعمارية، قد اقتنعت بأن تحرير الجزائر يتطلب تظافر جميع الجزائريين، وهذا التحول كان نتيجة عدة أزمات مرت بها الحركة منها: الخلافات بين أعضاء المنظمة الخاصة وسياسي حركة الانتصار، وتنامي الرغبة الملحة في العمل المسلح وخاصة إكتشاف أمر المنظمة الخاصة من قبل الشرطة الفرنسية في مارس 1950م ،وما ترتب عنه من اعتقالات في صفوف مناضلي الحزب وأجواء الرعب والقمع .

ومن جهتها لم تعد جمعية العلماء المسلمين تكتفي بالدعوة الدينية والعمل التربوي والنشاط التعليمي، فالأحداث السياسية قد فرضت على قيادتها تجاوز إطار قانونها الاساسي والدخول إلى معركة النضال ضد الاستعمار[1].

ومن هذا المنطلق ارتفعت العديد من الاصوات منتقدة تشتت الحركة الوطنية الداعية إلى ضرورة الاتحاد باعتباره مطلبا جماهيري، وكذلك الصحافة التي دعت إلى ضرورة الوحدة فقد كتبت جريدة "البصائر" في افتتاحيتها بعنوان: "الانتخابات الجزائرية وأثرها" تنديدا بفضيحة الاساليب الاستعمارية في انتخابات الجزائر، وكتبت جريدة "الجزائر الجديدة" للشيوعيين: "لابد من الاتحاد والنضال إن الجزائريين وعلى إختلاف آرائهم كلهم ينادون لتحقيق الاتحاد العاجل بين القوى الوطنية إن الكفاح التحرري لا يقدر أن يقوم به حزب واحد ولا كل الاحزاب متفرقة."

وفي حوار أجرته جريدة الشعلة مع زعيم الاتحاد الديمقراطي حيث أكد: "أنا مع الاتحاد وأرحب به على شرط ألا يفرض علي اعتناق آراء ومبادئ غيري، الاتحاد في نظري جمع قوات

---

[1] عبد الحفيظ بوعبد الله: مرجع سابق، ص162.

مختلفة لتحطيم شيء قوي يجب تحطيمه وهو الاستعمار، وأنا مستعد أن أتحد مع من يقدمني أو يتقدم معي، ولو خطوة واحدة إلى الأمام."

كل هذه العوامل دفعت إلى تغيير الاوضاع السياسية في الجزائر ودفعت الحركة الوطنية إلى تجاوز خلافاتها مؤقتا لمواجهة الاستعمار، وتحقيق وحدة وطنية على غرار أحباب البيان والحرية [1].

وبالفعل اجتمعت الحركة الوطنية بمختلف اتجاهاتها في 05 أوت 1951م بقاعة السينما "دنيا زاد" ضمت ممثلون عن الاتحاد الديمقراطي، وجمعية العلماء وحركة انتصار للحريات الديمقراطية، والحزب الشيوعي. وأعلنوا عن تأسيس "الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها" وحددت أهدافها حول: إلغاء إنتخابات 17 جوان 1951م، وإحترام الحريات الاساسية وحرية الرأي والصحافة، الاجتماع، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، ورفض الاجراءات التعسفية وإنهاء تدخل الادارة في شؤون الدين الاسلامي للجزائريين[2].

ويرى الاتحاد الديمقراطي ان الغرض من تأسيس الجبهة هو بالدرجة الاولى ايجاد الاطار الملائم لتوحيد الحركة الوطنية من اجل التصدي "لمظالم الشرطة ومحركيها ولإحباط المؤامرات الحمقاء التي تعرض حياة شبابنا للخطر. كما أن الجبهة سوف لن تتوقف عن العمل حتى يتحطم القمع الاعمى الذي يقهر شعبنا وحتى يتمكن الجزائريون جميعهم من التمتع بحقهم في حرية الراي وحرية التعبير وحرية التنقل."

لقد قام الاتحاد الديمقراطي بنشاط مكثف داخل الجبهة الجزائرية، إذ تخلص نهائياً من قناعاته التي كانت تربطه بفكرة الاتحاد الفرنسي، لذا نجده قد ساهم في توحيد الطاقات الحية

---

[1] عبد الحفيظ بو عبد الله: مرجع سابق، ص163.

[2] محمود شاكر: **التاريخ الاسلامي التاريخ المعاصر بلاد المغرب**، ط2، المكتب الاسلامي، بيروت، 1996م، ص ص168، 269

المغاربية في جبهة قوية تعمل بجميع الوسائل على "إنهاء النظام الاستعماري وإقامة أنظمة مبنية على السيادة والديموقراطية تحرر شعوبها سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وتضمن لجميع السكان حقوقهم وحرياتهم."

حيث شارك مشاركة فاعلة في الاجتماع الذي عقدته الأحزاب الوطنية المغاربية في مقر إقامة الزعيم الحاج مصالي بحي شانتي الباريسي يوم 28 جانفي 1952م قصد التشاور حول القضية التونسية، علماً بأن الاجتماع المذكور قد توجه ببيان معبر عن المساندة المطلقة للكفاح الذي يخوضه الشعب التونسي بقيادة زعيمه الأستاذ الحبيب بورقيبة.

وبعد ذلك بيومين فقط، وقع السيد فرحات عباس ميثاق "الجبهة المغاربية" إلى جانب زعماء الأحزاب المعبرة عن رأي شعوب شمال إفريقيا. وبموجب التوقيع على ذلك الميثاق وإثر اجتماع باريس، تم تأسيس "لجنة شمال إفريقيا للاتحاد والعمل (Comitéd'union et d'action nord- africain) وكذلك "لجنة المتابعة" التي أسندت لها مهمة الإشراف على حسن تنفيذ هذا الميثاق[1].

وبقدر ما تفاعل الجزائريون من هذه الجبهة بقدر ما أشعر ذلك الفرنسيين بالخطر، وهذا ما نلمسه حين صرح الحاكم العام الجديد جاك شوفالي: "بأن هناك خطرا من انضمام جمعية العلماء المسلمين والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري إلى جبهة مشتركة بعد أن رفضوا ذلك منذ خمس سنوات." وهذا دليل على أن فرنسا كان يهمها أن تبقى تيارات الحركة الوطنية متباعدة في توجهاتها وأهدافها، وهذا ما يعطي للإدارة الفرنسية القوة لضربهم بسهولة[2].

---

[1] محمد العربي الزبيري: مرجع سابق، ص ص138، 139.

[2] سليمان قريزي: مرجع سابق، ص241.

ونظرا لاختلاف الاحزاب الايديولوجي والسياسي ولأن الدافع كان ظرفيا ما لبث أن وقع انشقاق في هذا التحالف عندما لم يستجب الحزب الشيوعي الجزائري لنداء مقاطعة الانتخابات وقدم مرشحين له بمناسبة إنتخاب مجالس المقاطعات في أكتوبر 1951م واقتصر نشاط الجبهة بعدها حول الالتفاف على مشاكل معينة، مثل: مكافحة القمع، والدفاع عن حرية الصحافة، وهذه الاهتمامات بعيدة عن ما كانت تأمله حركة الانتصار حول هدف تحقيق الاستقلال، وظهر أن مصير الجبهة هو الاخفاق وذلك ما حدث فعلا سنة 1952م لأسباب إيديولوجية وشخصية واختلاف في المنطلقات والأهداف[1].

في ظل هذه الظروف أصبح النضال السياسي مستحيل والأحزاب السياسية فقدت مصداقيتها لدى الجزائريين، خاصة حزب الاتحاد الديمقراطي المتشبث بفكرة تحقيق الجمهورية الجزائرية داخل الاتحاد الفرنسي، وفي إطار السيادة الفرنسية والقانون الفرنسي، كما نصت عليه اللائحة السياسية العامة التي صادق عليها المؤتمر الثالث للاتحاد أيام:07 و08 و09 سبتمبر 1951م.

أدت الاخفاقات المتتالية للاتحاد الديمقراطي الذي عرف أزمة حادة بفعل فقده للقاعدة الشعبية، التي أصبحت لا تثق في تحقيق الجمهورية الجزائرية بالقانون الفرنسي، إلى اليأس حتى من فكرة الحل الفدرالي مع فرنسا[2]. وعبر فرحات عباس على ذلك: "منذ 1948م وإلى غاية 1954م ونحن نطرح المشكل الجزائري أمام مجلس الدولة وأمام الحكومة وأمام رئيس الجمهورية والبرلمان الفرنسي فوجدنا أنفسنا أمام مؤامرة الدولة الفرنسية برمتها ضد شعب ضحى كثيرا في سبيل تحرير فرنسا."[3]

---

[1] عبد الحفيظ بو عبد الله: مرجع سابق، ص166.

[2] احمد بن مرسلي: مرجع سابق، ص97.

[3] محمد الصغير عباس: مرجع سابق، ص86 .

لكنه رغم ذلك لم يتخلى عن التمسك بالحلول السلمية، والطرق الشرعية وقد جدد ذلك في الذكرى العاشرة للبيان الجزائري بقوله:"يجب محاربة العنف من أي طرف كان والاقتناع أنه ليس حل للخلافات وعلى الساسة الفرنسيين إعادة النظر في المشكل الجزائري قبل فوات الأوان الحلول موجودة ويجب أن تكون من الكل ولأجل الكل."(1)

وبمناسبة إحياء الذكرى الاولى للثورة المصرية في جويلية 1953م وجه الجنرال نجيب، والعقيد جمال عبد الناصر دعوة لفرحات عباس للمشاركة في هذه المناسبة إلى جانب شخصيات أخرى، فذهب فرحات عباس مع أحمد بومنجل إلى القاهرة ، وهناك استقبالا استقبالا حارا، وبالقاهرة فتح مكتبا لحزب الإتحاد الديمقراطي(2).

---

(1) عبد الحفيظ بوعبد الله: مرجع سابق، ص167.

(2) عز الدين معزة :فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية...، مرجع سابق، ص222.

الفصل الثالث:الاتحاد الديمقراطي والثورة التحريرية

(1954- 1956م)

المبحث الأول: التحضير للثورة والاندلاع.

المبحث الثاني: موقف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري من الثورة.

المبحث الثالث: إلتحاقه بالثورة.

المبحث الأول: التحضيـر للثـــــورة والإنـــــدلاع:

لقد كانت سنة 1954م صعبة على مسار الحركة الوطنية، خاصة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية التي أصبحت تعيش على وقع أزمات متعددة وخطيرة، حيث عرفت قيادة اللجنة المركزية لهذه الحركة أزمة داخلية[1] أدت إلى انقسام الحزب إلى تيارين، الاول: عرف بالمصاليين وهو الذي قاده مصالي الحاج، وهذا التيار رفض العمل العسكري بحجة أن الوقت لم يحن بعد بالرغم من تمسكه بفكرة الاستقلال التام، وأن هذا الاستقلال لا يتحقق إلا من خلال تقوية الحزب، اعتمادا على العمل السياسي في إطار الشرعية. أما التيار الثاني: يمثله نخبة من القادة الثوريين وقد أطلق عليهم تسمية المركزيين[2].

وعلى إثر هذه الأزمة برز تيار ثالث فضل الحياد وقرر الفصل في هذا النزاع، ضم في البداية ثلاثة من أعضاء اللجنة المركزية وهم: حسين لحول، سيد علي عبد الحميد، ومحمد دخلي، ومحمد بوضياف[*] من المنظمة الخاصة[3] وقد تمت عدة لقاءات بينهم، انتهت بالاتفاق على بعث المنظمة الخاصة من جديد. والتي كان الهدف منها: المحافظة على وحدة الحزب ومنحه قيادة ثورية عاقدة العزم على المبادرة إلى القيام بالثورة، وكان ذلك أساس إنشاء اللجنة

---

[1] محمد العربي الزبيري وآخرون: مرجع سابق، ص23.

[2]عبد الوهاب بن خليف: مرجع سابق، ص180.

[*] محمد بوضياف:(1919-1992م) ولد بالمسيلة، انخرط في حزب الشعب، عضو في المنظمة الخاصة، في 23 مارس 1943م شكل اللجنة الثورية للوحدة والعمل، عضو في مجموعة ال (22) ومنسق لجنة الستة، كان من الخمسة المختطفين في عملية القرصنة الجوية، التي تعرضت لها الطائرة التي كانت تنقل الوفد الخارجي من المغرب إلى تونس في 22 أكتوبر 1956م، شغل منصب وزير الدولة، أغتيل في 28 جوان 1992م. انظر: عبد الكريم بوصفصاف وآخرون: مرجع سابق، ج1، ص ص285-288.

[3]محمد السعيد قاصري: **دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (1830- 1962م)**، دار الارشاد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م، ص ص619.

الثورية للوحدة والعمل[1]. التي تأسست في 23 مارس 1954م في إحدى أقدم مدارس الحزب وهي مدرسة الرشاد بشارع علي عمار[2] وكان الهدف من تأسيسها كما يدل عليه اسمها، إعادة وحدة الحزب وإنقاذه من التفكك وإعادة تشكيل القاعدة العسكرية[3]. ودعت هذه اللجنة المناضلين لعدم تبني نزاعات القادة، وفي هذا اللقاء تقرر إصدار صحيفة "الوطني" لتدافع عن الموقف الحيادي. غير أن المصاليين استاؤوا من إنشاء اللجنة الثورية، واستقبلوا الخبر بصورة سيئة[4] وبعد مضي فترة وجيزة، ومن أجل لم شمل قدماء المنظمة الخاصة، قام بوضياف بمضاعفة اتصالاته بمختلف إطاراتها فالتحق: رابح بيطاط[*]، وعبد الحفيظ بوصوف، والعربي بن مهيدي[**]، ومحمد مصطفى بن بولعيد[***] وغيرهم، كما اتصل بأعضاء الوفد الخارجي

---

[1] احمد عصماني: **مسيرة الثورة التحريرية من خلال تصريح قادتها(1954-1962م)**، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010م، ص22.

[2] بن يوسف بن خدة: مصدر سابق، ص335.

[3] امال شلبي: مرجع سابق، ص337.

[4] احمد عصماني: مرجع سابق، ص22.

[*] رابح بيطاط: (1925-2000م) ولد بعين الكرمة بقسنطينة، انظم إلى حزب الشعب الجزائري خلال الحرب العالمية الثانية، عضو في المنظمة الخاصة، ظل متابعا من طرف السلطات الفرنسية ابتداءا 1954م، عضو في اللجنة الثورية للوحدة والعمل، قائد المنطقة الرابعة عند اندلاع الثورة، اعتقل يوم 23 مارس 1955م، عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1956م، شغل عدة مناصب وزارية. انظر: حميد عبد القادر: دروب التاريخ..، مرجع سابق، ص ص185، 186.

[**] العربي بن مهيدي: (1923-1957م) ولد بعين مليلة من ابرز قادة الثورة الجزائرية شارك في مظاهرات احداث الثامن ماي 1945م، مسؤول منطقة الجنوب في المنظمة الخاصة 1947م، من المشاركين في اللجنة الثورية للوحدة والعمل قائد المنطقة الخامسة عند اندلاع الثورة. انظر: عبد الكريم بوصفصاف وآخرون: مرجع سابق، ج1، ص ص129- 132.

[***] مصطفى بن بولعيد: (1917-1956م) ولد بأريس ولاية باتنة، انخرط في صفوف حزب الشعب، عضو في المنظمة الخاصة ترأس اجتماع (22)، عضو في لجنة الستة، أحد مفجري الثورة، عين قائدا للولاية الأولى، ألقي عليه القبض في 12 فيفري 1955م، حكم عليه بالإعدام لكنه استطاع الفرار من سجن الكدية بقسنطينة مع بعض رفاقه ليعود إلى القيادة في 11 نوفمبر 1955م، ليستشهد يوم 22 مارس 1956م. انظر: محمد تمشباش: **بحوث من أعماق أحداث الثورة التحريرية 1954م**، دار علي بن زيد للطباعة والنشر، الجزائر، 2013م، ص ص65، 66.

وهم آيت أحمد(*) وأحمد بن بلة(**)، ومحمد خيضر[1]. وبعد فشل المساعي التي كان يقوم بها محمد بوضياف ضمن اللجنة الثورية للوحدة والعمل من أجل توحيد صفوف حركة الانتصار للحريات الديمقراطية المنقسم بين المركزيين والمصاليين قرر رفقة مصطفى بن بولعيد وديدوش مراد(***) والعربي بن مهيدي في أن يتصلوا بمجموعة من الاطارات القديمة في المنظمة الخاصة، قصد الاجتماع والتشاور من أجل إيجاد حل لما وصل إليه الحزب، وهو ما تم فعلا في 25 جوان 1954م وعرف باجتماع 22 نسبة لعدد المشاركين فيه.

عقد هذا الاجتماع بمنزل المناضل إلياس دريش بحي صالمبي بالجزائر العاصمة[2] وقد حضره المناضلون: مختار باجي، عثمان بلوزداد، رمضان بن عبد المالك، مصطفى بن عودة، مصطفى بن بولعيد، العربي بن مهيدي، لخضر بن طوبال، رابح بيطاط، زبير بوعجاج، سليمان بو علي، احمد بو شعيب، محمد بوضياف، عبد الحفيظ بوصوف، مراد ديدوش، عبد

(*)حسين آيت احمد: ولد عام 1926م بمنطقة القبائل، انضم الى حزب الشعب عام 1942م، ساهم في تشكيل المنظمة الخاصة، نادى منذ عام 1946م بالكفاح المسلح، نظم الهجوم على مكتب البريد بوهران أفريل 1949م، انضم سنة 1951م إلى الوفد الخارجي إلى جانب محمد خيضر. انظر: محمد حربي: مصدر سابق، ص189.

(**)أحمد بن بلة ولد يوم 25 ديسمبر 1918م بمغنية، بعد الحرب العالمية الثانية انضم الى حزب الشعب، وأصبح عام 1949م مسؤولا عن التنظيم وعن المنظمة الخاصة، اعتقل عام 1950م في قضية بريد وهران، لكنه تمكن من الفرار من سجن البليدة في 16 مارس 1952م، لجأ الى القاهرة وأصبح منذ نوفمبر 1954م احد أعضاء زعماء جبهة التحرير، احد المختطفين من الطائرة، كان عضو في المجلس الوطني للثورة، ونائبا لرئيس الحكومة المؤقتة، أول رئيس للجمهورية الجزائرية. انظر: محمد حربي: مصدر سابق، ص190.

[1] بن يوسف بن خدة.: مصدر سابق، ص338.

(***) ديدوش مراد: (1927- 1955م) ولد بالمرادية بالعاصمة، انضم منذ 1942م إلى حزب الشعب، أبرز اعضاء المنظمة الخاصة، كان من بين محرري بيان أول نوفمبر، كان مسؤول الناحية الثانية، وإثر اندلاع الثورة استطاع منذ البداية إرساء دعائم منظمة سياسية عسكرية إلى غاية 18 جانفي 1955م بعد معركة بدوار الصوادق سقط شهيدا، وبذلك يكون أول قائد منطقة يستشهد بساحة الشرف. أنظر حميد عبد القادر: دروب التاريخ...، مرجع سابق، ص ص184، 185.

[2] زهير احدادن: **مختصر تاريخ الثورة، الثورة الجزائرية (1954-1962م)**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2013م، ص09.

السلام حبشي، عبد القادر العمودي، محمد مشاطي، سليمان ملاح، محمد مرزوقي، سويداني بوجمعة وزيغود يوسف، بالاضافة إلى صاحب المنزل[1].

تزأس هذا الاجتماع بن بولعيد ومن بين النقاط المشار اليها في هذا الاجتماع هو تاريخ المنظمة الخاصة منذ نشأتها الى حين اكتشافها، والعمل الذي اداه قدامى المنظمة الخاصة في فترة 1950-1954م، حصيلة القمع والتنديد بالسلوك الانهزامي لقيادة الحزب 46 وأزمة حزب الشعب، أسبابها العميقة، موقف اللجنة الثورية للوحدة والعمل من الازمة والمركزيين . وانتهى الاجتماع بهذه الكلمات: "نحن قدامى المنظمة الخاصة يرجع إلينا اليوم القرار في التشاور وتقرير المستقبل."[2]

واتفق الجميع على أن يكون الهدف الاول هو الحصول على عدد كبير من الاسلحة بطريق الهجوم على الثكنات وتجنيد المناضلين وراء الثورة، وعلى كل واحد الشروع في ناحيته للتحضير لهذا الحدث الهام. ومما وقع عليه الاجماع بين الاعضاء هو محاربة الزعامة وأن القيادة تكون جماعية[3].

يعتبر اجتماع 22 هو النواة الاولى لجبهة التحرير الوطني، حيث تم فيه الاتفاق على الشروع في الثورة المسلحة وعليه تم تكليف محمد بوضياف وتطبيقا لذلك عين بوضياف لجنة تتولى الاعداد للثورة تتكون خمسة أعضاء وهم: ديدوش مراد والعربي بن مهيدي ورابح بيطاط وهو نفسه[4].

---

(1) زبيحة زيدان: مرجع سابق، ص78،79.

(2) عمار ملاح: **محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954م**، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م، ص ص46، 47.

(3) زهير احدادن: مرجع سابق، ص10.

(4) الامين شريط: **التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية(1919-1962م)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998م، ص84.

ولقد لوحظ في الاجتماع غياب ممثلي منطقة القبائل التي تعد مشاركتها في الكفاح حتمية ولا بد منها، لتوفير شروط نجاح الثورة والتي يجب أن تكون شاملة لكافة أنحاء الجزائر ولذلك قررت المجموعة الاتصال بقيادتها كريم بلقاسم(*) من أجل إقناعه بالانضمام وقد نجح هذا المسعى، وأضيف كريم بالقاسم ليصبحوا ستة[1].

وعلى إثر ذلك بدأت اللجنة عملها بجدية ونشاط كبيرين خلال شهر جويلية وأوت وسبتمبر عبر كامل التراب الوطني، وخلال فترة الاعداد للثورة ضمت اللجنة ممثلين لحركة الانتصار بالخارج وهم: محمد خيضر، وحسين آيت احمد، وأحمد بن بلة. وبالتالي أصبحت هذه الاخير تتشكل من تسعة أعضاء. وفي شهر سبتمبر اجتمعت اللجنة لدراسة بعض القضايا مثل: نتائج الاتصالات والتحركات، وقضية التنظيم السياسي والعسكري، والسلاح وكيفية الحصول عليه[2].

وتبعا لهذه التحضيرات الحثيثة، انعقد اجتماع آخر في العاشر من أكتوبر من نفس السنة بالجزائر العاصمة، قصد دراسة مقترحين أساسيين هما: الاعلان عن الثورة الجزائرية للعالم، وتحديد تاريخ انطلاق الثورة. ساد نقاش مطول حول اسم الحركة التي تنطلق تحت لوائها الثورة، وقد توصل أعضاء القيادة الوطنية إلى تسمية الحركة "بجبهة التحرير الوطني FLN "، مدعمة بقوة عسكرية تسمى "جيش التحرير ALM " كبديل للجنة الثورية للوحدة والعمل.

(*) كريم بلقاسم: (1922-1970م) ابرز قادة الثورة التحريرية وواحد من التسعة، ولد في ذراع الميزان ولاية تيزي وزو، التحق بحزب الشعب الجزائري ثم حركة انتصار للحريات الديمقراطية سنة 1946م، مسؤول منطقة القبائل سنة 1949م، شارك في الثورة طيلة سبع سنوات والنصف، ولعب دورا كبيرا في مؤتمر الصومام، اصبح وزير القوات المسلحة في الحكومة المؤقتة الاولى والثانية توفي 1970م. محمد الشريف ولد حسين: مصدر سابق، ص98.

[1] محمد العربي الزبيري وآخرون: مرجع سابق، ص24.

[2] محمد السعيد قاصري: مرجع سابق، ص620.

كما تطرق الحاضرون إلى ضبط المقترحات وبلورة الافكار المرتبطة بتقويم الحزب وآفاقه المستقبلية، وظروف العمل المحيطة به، والإسراع في الانتهاء من تحرير البيان الذي يدون ويرسل إلى جميع وسائل الاعلام الدولية، فضلا عن تبليغه إلى العالم من القاهرة عن طريق أمواج الاذاعة بواسطة بن بلة.

وفي هذا السياق تم تحديد التاريخ الذي ستندلع فيه الثورة، وهو الفاتح من نوفمبر على الساعة صفر، وعلى أن يبقى التاريخ أمرا سرا بين الرجال الستة[1]. بالإضافة إلى تقسيم التراب الوطني إلى خمس مناطق وتوزيع المسؤولين على النحو التالي:

الأوراس: مصطفى بن بولعيد.

الشمال القسنطيني: ديدوش مراد.

القبائل: كريم بلقاسم.

الجزائر: رابح بيطاط.

وهران: العربي تبسي. وتعيين محمد بوضياف منسق بين هذه المناطق[2].

وبعد هذا الاجتماع عقدت القيادة الثورية اجتماعا آخر يوم 23 أكتوبر من نفس السنة، الذي يعد اللقاء الحاسم قبيل اندلاع الثورة بمنزل المناضل بوكاشورة مراد بالجزائر العاصمة، وأثنائه تم الوقوف على مدى إنجاز قرارات الاجتماع السابق، ومناقشة ودراسة مستجدات الاوضاع على الساحة السياسية، والوقوف على تمام تحرير بيان أول نوفمبر وتصحيحه وقراءته مرات على مسامع الاعضاء. والتذكير بتوزيع البيان وتعيين الشخصيات المستهدفة وإذاعته من

---

(1) احمد عصماني: مرجع سابق، ص23، 24.

(2) محمد السعيد قاصري: مرجع سابق، ص620، 621.

القاهرة إلى العالم، وتزامن توزيع وإذاعة البيان مع القيام بالعمليات المسلحة في شتى نقاط التراب الوطني، وتحديد الاهداف التي ترمي إليها النشاطات الثورية مع إعطاء روح المبادرة في شن العمليات الثورية.

وفي الاخير تم الاتفاق على تنظيم لقاء بعد ثلاثة أشهر، بهدف تقييم العمل المسلح وتطورات الثورة التحريرية.

لقد افترق أعضاء اللجنة الستة على أمل اللقاء يوم ستة جانفي 1955م، والتحق كل واحد بمنطقته قصد الوقوف على التحضيرات والاستعدادات الأخيرة، وتوزيع البيان على المناضلين للشروع في الكفاح المسلح، بدءا من الفاتح من نوفمبر على الساعة صفر، أما بوضياف فقد سافر إلى سويسرا منها إلى القاهرة لإبلاغ الإخوة الثلاثة بما تم إقراره وإذاعة بيان أول نوفمبر على أمواج صوت العرب[1].

وفي منتصف ليلة أول نوفمبر أعلن عن اندلاع الثورة المسلحة، وذلك بتنسيق المجاهدين هجوما في أنحاء التراب الوطني، في وقت واحد على مختلف مراكز الشرطة [2] والثكنات والمعسكرات، وقد بلغت جملة الحوادث التي حصلت في تلك الليلة ثلاثين عملية فدائية، نتج عنها قتل ضابط وجنديين في باتنة وخنشلة، وجنديين من حراس الليل في بلاد القبائل، وتم إطلاق الرصاص على مراكز الشرطة في باتنة، واحتل المجاهدون مركز أريس بالاوراس لمدة يومين، وألقوا القنابل المحرقة على مخازن شركتي سليتاف للحديد والفلين ببلاد القبائل، ونسفوا عدة جسور وأغلقوا المنافذ والطرقات، وهاجموا بعض المناجم والخطوط الحديدية والأسلاك

---

[1] احمد عصماني: مرجع سابق، ص24.

[2] لحسن بومالي: " **الجزائر عشية الحرب التحريرية** "، مجلة اول نوفمبر،ع24، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 1977م، ص10.

الهاتفية[1]. وقد قدر عدد المشاركين في هذا الهجوم من ألفين إلى ثلاثة آلاف مجاهد، مستخدمين في الغالب بنادق صيد وأسلحة محلية وقد استجاب الشعب الجزائري لنداء جبهة التحرير الوطني فنظم صفوفه من أجل انتزاع استقلاله[2].

ومنه فإن قادة الثورة ومخططيها الأوائل، حرصوا على أن تكون انطلاقة الثورة وبدايتها واضحة ومحددة الأهداف والمطالب لدى الشعب الجزائري، والرأي العام العالمي. لذلك أصدرت جبهة التحرير الوطني، أول نداء لها إلى الشعب الجزائري، فيه أهداف ومبادئ ووسائل الثورة ، ووضحت بدقة غايتها من الثورة المسلحة، وهو تحقيق الحرية والاستقلال للجزائر وشعبها. كما حددت وبدون لبس شروطها السياسية، التي تكفل تحقيق ذلك دون إراقة الدماء أو اللجوء إلى المزيد من العنف، وشرحت الابعاد السياسية والظروف القاسية التي أجبرت الشعب الجزائري على حمل السلاح كحل أخير، بعد أن أعيته كل الوسائل الأخرى[3].

---

[1] يحي بوعزيز: "**الاوضاع السياسية قبيل اندلاع الثورة**"، مجلة أول نوفمبر،ع19، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 1976م، ص08.

[2] لحسن بومالي: "الجزائر عشية الحرب التحريرية"، مرجع سابق، ص10.

[3] يحي بوعزيز: "الاوضاع السياسية قبيل اندلاع الثورة"، مرجع سابق، ص08

المبحث الثاني: موقـف الاتحـــاد الديمقراطي من الثـــورة

قبل اندلاع الثورة التحريرية في نوفمبر 1954م إلتقى فرحات عباس برفقة الدكتور أحمد فرنسيس وبومنجل بوزير الداخلية فرنسوا متيران (François miterelland)[*] فأنذره بالخطر المحق بقوله :" نحن جالسون فوق فوهة بركان" وأضاف منتقدا مزاعم الاوساط الرسمية الاستعمارية: "إ ن الجزائر ليست بلادا آمنة، والشعب الجزائري الذي تجرع كؤوس الذل، يظهر السكينة، لكن علامات السخط وإشارات عدم الرضى تبدو جلية في ملامح الوجوه."

وبعد متيران إلتقى فرحات عباس مع بومنجل وفرانسيس برئيس الوزراء بيير منديس فرانس (Pierre mendéce) [**] وخلال هذا اللقاء طالب عباس تطبيق قانون 1947م فأجاب رئيس الوزراء أنه يجهل الملف الجزائري وبالتالي فهو بحاجة لمتسع من الوقت للإطلاع عليه.[1]

وفي يوم 19 أكتوبر جاء وزير الداخلية فرانسوا ميتران في زيارة إلى الجزائر، ولقد ألقى خطابا في المجلس الجزائري من ضمن ما جاء فيه: "إن الجمهورية الفرنسية، حسب نصوص الدستور الفرنسي نفسه، هي أرض فرنسا الأم، ثم العمالات الجزائرية، ثم عمالات ما وراء البحار وأن الجزائر لهي في وسط مجموعنا الفرنسي الواسع، وهي قطب الرحى، ومركز قوانا،

---

[1] حميد عبد القادر: مرجع سابق، ص ص 137، 138.

[*]) فرانسوا ميتيران: ولد في 26 أكتوبر 1916م، استلم العديد من المناصب الوزارية، عين وزير الداخلية مكلف بالعمالات الفرنسية بالجزائر في 1954م، وزير العدالة في حكومة غي موليه بين فيفري 1956م وجوان 1957، ارتبط اسمه بالاعدامات بدون محاكمة في حق مناضلي الثورة، حكم فرنسا خلال عهدتين (1981-1996) توفي في 8 جانفي 1996م. انظر: الغالي غربي: **فرنسا و الثورة الجزائرية (1954-1958م) دراسة في السياسات و الممارسات**، دار غرناطة، الجزائر، 2009م، ص 149.

[**] مانديس فرانس: ولد في 01 نوفمبر1907م من أسرة يهودية، كان من أشد المعارضين للحرب الفيتنامية، أبرم اتفاقية السلام مع هوشي منه في 1954، منح الاستقلال الداخلي لتونس، عرف بالشدة والصرامة، سقطت حكومته في 06 فيفري 1956م، توفي في 18 أكتوبر 1982م. انظر: غربي الغالي: المرجع نفسه، ص242.

إن فرنسا بالجزائر، وبفضل الجزائر، والجزائر بفرنسا. أما الذين يرفضون ذلك فإن قوة القانون وعظمة الجمهورية ستعرفان كيف تبرهنان لهم أن فرنسا سيدة مصير نفسها."[1]

وقبل ذلك ذهب وفد من الاتحاد الديمقراطي في جويلية 1954م إلى القاهرة لحضور إحتفالات عيد الثورة المصرية، فجاء محمد خيضر لاستقباله، وبعد يومين دعا فرحات عباس وقال له: "أعتقد أنه في موعد قريب جدا سوف تصبح استراتيجية هؤلاء وأولئك قد تجاوزها الوقت، وسوف تفرض علينا وضعية جديدة، ونكون حينئذ مرتبطين بعمل واحد، في حزب واحد."، فسأله: "مثل ما كان الحال أيام أحباب البيان؟ فأجاب: "نعم، ولكن بشكل أفضل."[2]

وعليه في اليوم الأول من نوفمبر 1954م، كانت اللجنة المركزية للاتحاد الديمقراطي مجتمعة للنظر في مسألة المعونة المادية التي يمكن تقديمها لمنكوبي زلزال الأصنام، وفي النتائج السياسية المترتبة عن إنقسام حركة الانتصار للحريات الديمقراطية. وبما أن الاحداث الجديدة فرضت نفسها بعنف، فإن أعضاء القيادة السياسية قد تعرضوا لها بالبحث والتمحيص، ويبدو حسب فرحات عباس أنها إنتهت إلى أن العمليات المسلحة التي عرفتها البلاد، إنما هي تجسيد للإنذارات المتكررة التي كان يوجهها الاتحاد الديمقراطي للسلطة الاستعمارية الفرنسية، وهي من جهة أخرى انتصار على مزيفي الانتخابات وأنصار الاضطهاد المسلط على الأهالي[3].

وفي نفس الاتجاه فقد كان موقف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وزعيمه فرحات عباس مشككا في نجاح الثورة، فهما يعارضان جذريا مبادئ نداء جبهة التحرير، وخاصة ما

---

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم: **ردود الفعل الاولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر**، دار الامة، الجزائر، 2007م، ص ص48، 49.

[2] فرحات عباس: تشريح الحرب، مصدر سابق، ص72.

[3] محمد العربي الزبيري: **الثورة الجزائرية في عامها الاول**، دار البعث للطباعة والنشر،الجزائر، 1984م، ص153.

تعلق بإقرار مبدأ الحزب الواحد كشكل للتنظيم السياسي[1]. وبعد اجتماع اللجنة المركزية للحزب بعد عشرة أيام من اندلاع الثورة اتخذت القرار الذي سطره فرحات عباس[2] في افتتاحية جريدة "الجمهورية الجزائرية" العدد 46 بتاريخ 12 نوفمبر 1954م: "إن موقفنا واضح ودون أي إلتباس. إننا سنبقى مقتنعين بأن العنف لا يساوي شيئا."[3] وأما جمعية العلماء فكان موقفهم منقسما بين توجهين: توجه القادة في الخارج وعلى رأسهم الشيخ محمد البشير الابراهيمي الذي أعلن مباركته للثورة، ووجه خطابا يوم 15 نوفمبر دعا فيه للمشاركة في الثورة، وأما التوجه الرسمي لقيادة الداخل فقد فضل التريث. ومن جهتهم الشيوعيون فكان موقفهم المبكر مناهضا للأحداث، ومدينا لجبهة التحرير الوطني[4]، وأما مصالي فلم يتخذ موقفا علنيا إلا يوم 08 نوفمبر بعد أن ترك الاحداث تتطور حتى يتمكن من تقييم الوضع. وبين الحلول التي كانت أمامه، ففي تصريح له لوكالة الانباء الفرنسية، في الحديث عن وضعه الشخصي فقال: "بمجرد الاعلان عن الاحداث التي جرت ليلة 31 أكتوبر إلى 01 نوفمبر تعززت الرقابة المفروضة على شخصي بشكل خطير، لقد قلنا ذلك في وقت سابق ونكرره اليوم: لا يمكن وضع حد لهذه الانفجارات التي ليست في الحقيقية سوى أعمالا يائسة إلا بإنهاء هذا النظام والاستجابة لطموحات شعبنا."

وفي ديسمبر 1954م أنشأ مصالي الحاج منظمة جديدة هي "الحركة الوطنية الجزائرية"، وكان يفكر عندما تصرف على هذا النحو، أن عملية إدماج أنصار أول نوفمبر في مسار المعركة التي خاضتها الحركة الوطنية الجزائرية 1926م مازال ممكنا. وبعد أن طالبت جبهة

---

(1) فاضلي ادريس: مرجع سابق، ص100.

(2) عبد الله مقلاتي: مرجع سابق، ص46.

(3) علي كافي: **مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي الى القائد العسكري 1946-1962م**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999م، ص55.

(4) احسن بومالي: **أول نوفمبر 1954م بداية النهاية ل"خرافة" الجزائر فرنسية**، دار المعرفة، الجزائر، 2010م، ص ص203، 209.

التحرير الوطني منه أن يكون الرئيس الشرفي للحركة الثورية في مارس 1955م رفض العرض، فدخلت الثورة في صراعات دموية مع أنصار مصالي المنطوين تحت لواء الحركة الوطنية.[1]

أما الجانب الفرنسي فقد سجل إجماع: الحكومة، الادارة الاستعمارية، الاحزاب السياسية، والرأي العام إلا استثناءات، اجتمعت كلها على التنديد واستنكار هجمات أول نوفمبر. وقد صرح منديس فرانس أمام البرلمانيين: "أن ليس هناك إنفصال ممكن، هذه أرض فرنسية، وعليه فإنه ليس في مقدور أي حكومة أن ترضخ أو تتنازل بشأن هذه النقاط المبدئية."

وفي نفس الاتجاه يؤكد فرنسوا ميتران وزير الداخلية: "لن نسمح بأي مفاوضات مع العدو، والتفاوض الوحيد هو الحرب." وفي الجزائر العاصمة استعمل الحاكم العام نفس العبارات ووجه أصابع الاتهام إلى قادة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية فأحداث الثامن ماي 1945 ما تزال راسخة في الاذهان، ويخشى تكرار ما حدث في الهند الصينية وفي الدول المغاربية المجاورة لذا يجب سحق الثورة وتحطيمها في المهد، وهذا الدور ستعبأ به قوات الشرطة والجيش. وفي الخامس من نوفمبر 1954م قررت الحكومة الفرنسية حل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية[2].

أما الاتحاد الديمقراطي فقد استمر في مواصلة نشاطه القانوني[3] ولم يشمله قرار الحل فالإدارة الاستعمارية كانت تهدف بسماحها لهذا الحزب مواصلة نشاطه إلى تحقيق أغراض معينة، والمتمثلة في إقناع الرأي العام الفرنسي والدولي، بأنه يوجد إلى جانب المتطرفين

---

[1] حميد عبد القادر: فرحات عباس رجل الجمهورية، مرجع سابق، ص ص142، 143.

[2] محفوظ قداش : محفوظ قداش: **وتحررت الجزائر**، تر: العربي بوينون، دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، (د. س.ن)، ص19.

[3] أحسن بومالي: مرجع سابق، ص202.

المناهضين لكل عمل سلمي، توجد مجموعة راقية قريبة جدا من الفرنسيين وذات أفكار سياسية غربية شبيهة بفكرهم السياسي ومتجردة من التعصب[1].

ولذلك اعتبر مسؤولوا الاتحاد الوضعية التي خلقتها جبهة التحرير الوطني فرصة يجب استغلالها للضغط على فرنسا، من أجل الحصول على تنازلات والمطالبة بإنشاء دولة جزائرية في إطار فدرالية فرنسية، أو بعنى آخر تطبيق القانون الاساسي 1947م[2].

ومنه نجد أن فرحات عباس ومباشرة بعد اندلاع الثورة طالب الحكومة بالقيام بإصلاحات دستورية مطابقة لطموحات الجزائريين. كان فرحات عباس ينتظر الكثير من منديس فرانس، الذي صرح عقب الاحداث أن الجزائر جزء لا يتجزأ من الجمهورية الفرنسية. وقال في خطاب أمام أعضاء المجلس الوطني يوم 12 نوفمبر أنه غير مستعد للتنازل عن كون الجزائر فرنسية فتحصل على مساندة "رونييه مايير"، ووزير الداخلية "فرانسوا متيران" وبدل تطبيق الاصلاحات اولا، شرعت الحكومة الفرنسية في قمع الثورة ، معتقدة أن الاصلاحات لن تأتي بثمارها إلا بعد وضع حد لأعمال العنف."

وفي 28 جانفي 1955م كتب فرحات عباس في جريدة الجمهورية الجزائرية مقالا مما جاء فيه[3]: "إذا استسلمت باريس أمام الاوليغارشيات[4] المالية، إذا تكشف عجزها ليس عن الوفاء بوعود فرنسا بل حتى تطبيق القانون المصوت عليه وعن فرض احترامه، لن يبقى أمام الجزائريين غير الذهاب إلى السجن أو الالتحاق بالأدغال. وفي 25 فيفري 1955م طالب

---

(1) مصطفى الاشرف: **الجزائر الامة والمجتمع**، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م، ص193.

(2) محفوظ قداش: وتحررت الجزائر...، مصدر سابق ص17.

(3) حميد عبد القادر: فرحات عباس رجل الجمهورية، مرجع سابق، ص ص142- 144.

(4) الأوليغارشية: تعني حكم القلة، وهي شكل من أشكال الحكم بحيث تكون السلطة السياسية محصورة بيد فئة صغيرة من المجتمع، تتميز بالمال أو النسب أو السلطة العسكرية.

عباس جهارا تطبيق نظام الجزائر القانوني، وبعد أن عدد التدابير الذي ينص عليها، وكتب:"هذه النقاط سهلة التحقيق شرط أن تبرهن السلطات العامة على الحد الادنى من الصدق، وهي لا تعرض الحضور الفرنسي للخطر."[1]

وبمناسبة انعقاد جلسات المجلس الجزائري خلال الفترة 03-12 ديسمبر 1954م، لدراسة الوضع في الجزائر بعد اندلاع أحداث ثورة أول نوفمبر 1954م تدخل كل من فرحات عباس، وشريف حاج سعيد، واحمد فرنسيس وفيها أكدوا على خطورة الوضع في الجزائر وضرورة القيام بإصلاحات سياسية لتجنب العنف وإراقة الدماء. وإلى جانب ذلك تصريح مصطفاي الهادي أمام مجلس الجمهورية، والذي أكد فيه أن الخارجين عن القانون ليسوا من منطقة الأوراس (الثوار)، وإنما هم أولئك الذين يقومون باستخدام سلاح النابالم ضد سكان هذه المنطقة، ويفرضون عليهم النزوح الاجباري عن قرارهم[2].

وأما بالنسبة لجلسات مجلس الاتحاد الفرنسي المنعقد في شهر ديسمبر 1954م، لمناقشة الوضع في الجزائر أمام البرلمانيين فقد صرح السيد أحمد بومنجل في تدخله كيف أن رئيس المجلس الجزائري السيد laquiere منع فرحات عباس من مواصلة تدخله، أثناء انعقاد أشغال هذا المجلس، لأنه اعتبر القضية الجزائرية مشكلا سياسيا يتطلب حلا سياسيا، بينما فتح مجال التدخل كله إلى النواب المعمرين لطرح القضية نفسها على أنها مجرد مشكل اقتصادي اجتماعي.

وهذا من أجل إبعاد الصفة السياسية عن ما يجري بالجزائر. الامر الذي رفضه حزب الاتحاد لأنه يتناقض كليا مع ما تضمنه برنامجه، بشأن تطبيق إصلاحات قانونية تعطي

---

[1] محمد حربي: **جبهة التحرير الوطني الاسطورة والواقع**، تر: كميل قيصر داغر، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، 1983م، ص ص117، 118.

[2] احمد بن مرسلي: مرجع سابق، ص ص132، 133.

للجزائريين حق التعبير الحر، في إطار ديمقراطية حقيقية نص عليها الدستور الفرنسي، لفائدة شعوب بلدان ما وراء البحر الخاضعة للحكم الفرنسي. وتمكنهم من تحقيق جمهورية جزائرية متحدة فدراليا مع فرنسا.[1]

وبعد سقوط حكومة مانديس فرانس وفي يوم 05 فيفري 1955م، ومجيء حكومة ادغارفور (Edgar faure)عين جاك سوستيل (Jack soustale) كحاكم عام على الجزائر. ومعه سياسة جديدة لخصها في وضعية الأهالي، وتطبيق مقررات المؤتمر الاسلامي سنة 1936م، وقانون 1947م. وفي أول زيارة له للاوراس تأكد كم كانت الحياة قاسية هناك، وكم كانت الثورة حتمية لا مفر منها، وقال: "لقد ترك الذعر بصماته". لقد ربط سوستيل سياسة الاندماج التي ستؤدي حسبه إلى الاسراع في ربط الجزائر بفرنسا بكيفية كاملة، وقال: "إن الفرق بينه وبين مشروع بلوم فيوليت يكمن في أنه سوف يكون أكثر واقعية"، وقال: "أنه سوف يعترف بالشخصية المحلية للجزائر وأضاف أنه سيعمل على تحقيق الاندماج القائم على أسس المساواة بين كل السكان."[2]

وفي تلك الاثناء أقام الاتحاد الديمقراطي المهرجان الاحتفالي بمناسبة الذكرى الثانية عشر للبيان بمدينة تيارت، ومستغانم، والجزائر العاصمة، وفي يوم السبت 26 فيفري 1955م بتيارت تدخل مناضلوا الاتحاد منهم السيد أحمد قايد ليانددوا بسياسة الاستعمار في الجزائر، وبممارسته القمعية في كل من الاوراس وتيزي وزو...الخ [3]

ولنفس المناسبة في قاعة السينما "سيني لوكس" (مدينة مستغانم) يوم 13 مارس 1955م قام مناضلوا الحزب المجتمعون بإنشاد نشيد من جبالنا طلع صوت الاحرار. تعلقا منهم بالثورة

---

[1] احمد بن مرسلي: مرجع سابق، ص ص187، 188.

[2] حميد عبد القادر: مرجع سابق، ص ص144، 145.

[3] احمد بن مرسلي: مرجع سابق، ص147.

وبرجالها. والذي كان تحت اشراف بن تامي السكرتير الجهوي للحزب وبحضور فرحات عباس، الذي أكد أن سياسة الادارة الفرنسية في تزوير الانتخابات في الجزائر، وممارسة القمع هي التي كانت وراء أحداث نوفمبر 1954م وأوجدت الاوراس.

وفي الجزائر العاصمة فقد تم الاحتفال بسينما شهرزاد بلكور، تحت إشراف فرحات عباس الذي ألقى خطابا وذكر فيه: "نحن لا نؤيد السيد نيجلان، نحن لا نؤيد السيد سوستال، عندما يزعم أن الجزائر فرنسية. الجزائر هي جزائرية، والبيان تعبير عن إرادة الشعب الجزائري للبقاء كما هو: وفيا لماضيه، ولتاريخه". وفي نهاية تدخله طالب فرحات عباس بإطلاق سراح المساجين الجزائريين[1].

وفي ظل هذه الظروف إلتقى جاك سوستيل بفرحات عباس يوم 02 أفريل، فدار الحديث حول السياسة العامة في الجزائر، وكانت نظرتهما مختلفة تماما.[2] وذكر فرحات عباس في كتابه تشريح الحرب أنه حين هذا اللقاء قال له: "كلنا فلاقة يا سيدي الحاكم، الشجعان حملوا السلاح والأقل شجاعة هم الآن في مكتبك جالسون أمامك."[3]

وفي نفس الوقت قد أرسل بن بلة مبعوثا إلى فرحات عباس، لإقناعه بعدم جدوى سياسة سوستيل وطروحاته التي تجاوزها الزمن، الذي أصبح زمنا ثوريا، وبالفعل كف عن لقائه، عندما أصدر أعضاء البعثة الدائمة لحزب الاتحاد الديمقراطي في القاهرة، بيانا فيه رفضهم القاطع لكل مشاورات واتصالات مع الحكومة الفرنسية، وأضاف البيان أنه طالما لم تعترف فرنسا

---

[1] احمد بن مرسلي: مرجع السابق، ص113.

[2] عز الدين معزة: فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال، مرجع سابق، ص228.

[3] فرحات عباس: تشريح الحرب، مصدر سابق، ص126.

بالجمهورية الجزائرية كما جاء في النص المقدم من طرف الحزب سنة 1948م للجمعية الوطنية، لن تكون هنالك أي مشاورات[1].

وبمناسبة الانتخابات التي كانت بالنسبة لفرحات عباس الفرصة التي راهن عليها لتحقيق مشروعه، لكن ذلك كان حلما لأن سياسة التزوير لم تنته، أي أن الحزب لم يحقق فوزا انتخابيا يحقق مشروعه السياسي في إطار الشرعية القانونية، وضمن السيادة الفرنسية، لم يجد فرحات عباس تفسيرا لهزيمته السياسية في هذه الانتخابات، سوى توجيه أصابع الاتهام إلى السلطات العمومية المدبر الفعلي لعمليات التزوير الانتخابي، وبرز هذا واضحا لديه على مستوى افتتاحية العدد 62 التي نشرت تحت عنوان: "بعد انتخابات المقاطعات، الخارجون عن القانون والانتخابات"، حينما دافع عن مشاركة حزبه في الانتخابات قائلا: "بعد تصريح الحاكم العام الذي دعا فيه السلطات العمومية إلى احترام حرية التصويت والتطبيق الصارم للقانون الفرنسي، الاتحاد الديمقراطي لجعل مسؤولي النظام العام أمام الجدار."[2]

وأمام استمرار السلطات الفرنسية في تجاهل مطالب الاتحاد الخاص بالحل السلمي في الجزائر وفق طروحاته المقدمة، وتصعيد القمع ضد الجزائريين 03 افريل 1955م، هذه العوامل جعلت الحزب يخرج من صمته ليصبح خطابه السياسي صريحا في التنديد بممارسة أجهزة قمع الادارة الفرنسية ضد الجزائريين، وفضح الجهات الممارسة لهذا العنف بالإضافة إلى الخروج عن صمته إزاء بعض القضايا السياسية التي تردد الحزب سابقا في طرحها علانية. مثل رفع شعار الشعار الوطني أن الجزائر ليست فرنسية، بل هي مستعمرة تطبق فيها قوانين التعسف والاضطهاد، التي جعلت شعبها يعيش حياة العبودية والفقر. مؤكدا أن المطلب الاساسي لهذا الشعب هو الوصول إلى حياة وطنية أصيلة. أي له الحق مثل الشعوب الاخرى في تشييد وطنه

---

[1] حميد عبد القادر: فرحات عباس رجل الجمهورية، مرجع سابق، ص ص148، 149.

[2] احمد بن مرسلي: مرجع سابق، ص196، 197.

الخاص. وقد حرص من خلال جريدة الجمهورية على المطالبة بإزالة النظام الاستعماري في الجزائر، مناشدا حتى العناصر الديمقراطية الفرنسية، لمساعدة الجزائريين المسلمين وسكان الجزائر من أصل اوربي للوصول إلى ذلك[1].

وفي نفس السياق توجه عباس إلى جيجل فنظم تجمعا شعبيا أدلى فيه خطابا شديد اللهجة، عارض خلاله صراحة فكرة "الجزائر فرنسية" فقال: "لقد عرفنا منذ أول نوفمبر أحداثا خطيرة، وحدث وأن أطلق الاستعمار تسمية الخارجون عن القانون على رجال صعدوا الى الجبال. ان النظام الاستعماري تحدى القانون واخترقه سنة 1948م، وهو الذي تعدى على القانون التي منحته الجمهورية الفرنسية في الجزائر، وهو النظام الاستعماري نفسه،إن الخارجون عن القانون هم الحكام الاوربيون، هم رؤساء البلديات وإداريو البلديات المختلطة".[2]

وحسب ايف كوريير Yves Courrier فإن فرحات عباس هو أول من تحدث عن الجزائر جزائرية فهو الذي اخترعها في خطابه بجيجل يوم 15 افريل 1955م. كما أنه هو من وضع حدا لمصطلح "الجزائر فرنسية"، وهكذا فإذا كان الثوار قد فتحوا النار على فرنسا عسكريا في ليلة أول نوفمبر فإن فرحات عباس، ومن جيجل فتح النار على النظام العسكري ومؤسساته، بل وكل مكوناته من صحافة كولونيالية والكولون."[3]

هذا الخطاب عبر فيه بصراحة عن ميله للثورة، ونبذه لأسلوب نظام الاستعمار، ودفاعه عن المجاهدين الذين لم يعتبرهم "خارجون عن القانون"، وانما الذي لم يحترم القانون، وخرج

---

[1] احمد بن مرسلي: مرجع سابق، ص ص109، 110.

[2] حميد عبد القادر: فرحات عباس رجل الجمهورية، مرجع سابق، ص147.

[3] فضيلة علوي: **موقف الاتحاد الديمقراطي من بعض القضايا الوطنية والثورة (1946- 1956م)**، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008-2009م، ص101.

عنه فهو الاحتلال، دفاع صريح عن جبهة التحرير الوطني وتبرير لجوئها إلى الثورة المسلحة[1].

تحركت السلطات الاستعمارية بسرعة للرد على فرحات عباس، ففي يوم 10 ماي 1955م اتهمته جريدة "ليكو دالجي" بدعوة الاهالي للتمرد على فرنسا. فأرسل ردا للجريدة جاء فيه: "إن العنف نتيجة سياسة كولونيالية عمياء لا تخدم سوى مصالح أقلية أوربية[2].

لقد كان نشاط الاتحاد بارزا في تنديده بسياسة الادارة الفرنسية عبر البرقيات المرسلة إلى الهيئات الفرنسية، مثل البرقية التي أرسلها فرحات عباس في شهر جوان 1955م إلى رئيس المجلس، ووزير الداخلية احتجاجا على قرار عامل عمالة قسنطينة الخاص بمبدأ العقاب الجماعي على السكان الجزائريين في هذه العمالة. أو تلك الخاصة باللائحة السياسية التي ندد فيها المكتب السياسي للاتحاد يوم 24 مارس 1955م بمشروع قانون حالة الطوارئ في الجزائر، التي تضمن الكثير من الاجراءات التعسفية ضد حرية تنقل الاشخاص والصحافة[3].

وفي نفس الاتجاه أعطى يوم 29 جويلية 1955م استجوابا لإذاعة أوربا رقم واحد جاء فيه ردا على سؤال ما إذا حزبه يقترح حلا معينا: "نعم ، نحن نقترح مبدأ الفدرالية الذي يجعل من الجمهورية تتمتع باستقلالها الداخلي، ومتحدة مع الجمهورية الفرنسية، مع العلم أن الدفاع والخارجية والمشاكل الاقتصادية تبقى من اختصاص السلطات الاتحادية... وفي داخل الجمهورية الجزائرية يقام نظام يضمن لكل الاقليات ممارسة السيادة، إنني أطرح هذا الاقتراح من جديد على المسؤولين وعلى الرأي العام الفرنسي، وأطلب فتح حوار واسع بين المسلمين

---

[1] عز الدين معزة: فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال...، مرجع سابق، ص229.

[2] حميد عبد القادر: فرحات عباس رجل الجمهورية، مرجع سابق، ص ص147، 148.

[3] احمد بن مرسلي: مرجع سابق، ص125.

والأوربيين، لأنه أصبح من المستعجل العمل قصد بناء مجموعة فرنسية إسلامية حرة وأخوية."[1]

كان فرحات عباس يؤمن الايمان اليقين أن هذا النظام لا يتردد في استخدام أبشع أساليب الابادة من أجل الحفاظ على مصالحه وأن ما حدث في أول نوفمبر 1954م بالنسبة إليه هو الفرصة الملائمة للانقضاض على الشعب الجزائري، على غرار ما فعل في مجازر 08 ماي 1945م، لذلك لم يؤيد الثورة في بداية انطلاقها[2].

ولكن بعد أحداث 20 أوت 1955م هذه الاحداث التي قتل فيها علاوة عباس ابن أخ فرحات عباس، هذا الاخير الذي حمل السلطات الاستعمارية حادثة قتله، حين نشر في العدد 66 من جريدة الجمهورية: "ضحية الفوضى الاستعمارية، علاوة عباس صيدلي، مستشار بلدية -إ،د،ب،ج-سقط في 20 أوت 1955م."[3] هذا الحدث جعل مسؤول الاتحاد يدرك أن الامور في الجزائر ليست كما كان يتصور، لأن الجبهة أصبحت واقعا على الساحة الوطنية الجزائرية والدولية، وأن أحداث نوفمبر هي ثورة جماهيرية احتضنها الشعب الجزائري في الارياف والمدن ونطاقها أصبح يتسع من يوم لأخر ليشمل مع نهاية 1955م كامل التراب الجزائري كما أن أهدافها الاستقلالية توضحت للجميع وأصبحت مقبولة من كل الجزائريين[4].

---

[1] احمد بن مرسلي: مرجع سابق، ص114.

[2] مرجع نفسه، ص125.

[3] مرجع نفسه، ص146.

[4] مرجع نفسه، ص190.

المبحث الثالث:التحــــاقه بالثــــورة:

إن أول اتصال بين فرحات عباس وجبهة التحرير الوطني كانت في 15 أفريل 1955م بواسطة عمار القامة، الذي أمره بنقل رسالة إلى كريم بلقاسم مما جاء فيها: "فرحات عباس رئيس الاتحاد الديمقراطي يريد الاتصال بجبهة التحرير الوطني في أقرب الآجال."[1]

ويقول عن ذلك اللقاء أنه: "في ليلة 26 ماي دق عمار القامة جرس الباب وقال لي بعد قليل سيأتي اثنان من المسؤولين لمقابلتك انتظرهما. وهكذا وفي الساعة التاسعة ليلا دخل عبان رمضان وعمر أوعمران عندي. وحدثاني عن تنظيمهم وعن التقدم الذي تحقق وعما هو ناقص، وعن آمالهما، فسألتهما كيف يريان المستقبل القريب، فأجابني عبان أنه لو كان جيش التحرير الوطني يمتلك الاسلحة اللازمة لرمى بالجيش الفرنسي في البحر. ولاحظت له أن المشكلة سياسية، ولا بد من أن نبقى واقعيين. لقد دافعت فرنسا طويلا عن الجزائر فرنسية، وهي تعلم أنها خلقت مشكلة مستعصية عن الحل، ووضعية متشابكة، ولكن كبريائها يمنعها من القبول بالهزيمة، حفاظا لماء الوجه، والشيء الوحيد الذي علينا أن نتمناه هو المفاوضات، فإذا جعلتم فرنسا تقبل على المفاوضات فقد كسبتم الجولة." وسألتهم عما يمكن أن أفيدهم به، بعد المواقف التي سجلتها علنا من أجل قضية بلدي الذي أصبح الان في حرب. فأجابني عبان: "نحن بحاجة إلى المال" وأضاف أوعمران "وإلى الأدوية." وسألتهم: "هل هناك من سيكون صلة وصل بيني وبينكم؟ "فأجابني عبان:"نعم الشاب بوقادوم مسعود."

وبعد أن إتصل فرحات عباس بجميع أصدقائه سلم في النصف الاول من شهر جوان لبوقادوم مسعود حقيبة تحتوي على الأدوية، ومبلغا ماليا قدره مليوني فرنك[2].

---

[1] حميد عبد القادر: فرحات عباس رجل الجمهورية، مرجع سابق، ص146.

[2] فرحات عباس: تشريح الحرب، مصدر سابق، ص ص140، 141.

وفي شهر جوان إلتقى عباس بعبان رمضان للمرة الثانية، واقترح وساطة أخيرة بأن يسمح له الانتقال إلى باريس فقال له: "أعرف أناسا كثيرين في باريس، وهناك يستمعون إلي أكثر من هنا امنحوا لي فرصة توقيف هذه الحرب المفجعة لكل الأطراف." وافق عبان رمضان عن اقتراح عباس، واشترط بأن يمر التفاوض عن طريق جبهة التحرير الوطني.

وبعد هذا اللقاء سافر فرحات عباس إلى باريس فالتقى برئيس المجلس إدغارفور، وادموند ميشلي Edmund Micheli فشرح منهجه السياسي، وتحدث عن وضع دستور بإمكانه أن يجعل الجزائر دولة مشتركة مع فرنسا، وطلب من إدغارفور أن يرسل إلى الجزائر نائب رئيس المجلس للتفاوض مع جبهة التحرير الوطني، والنواب الاوربيين لتشكيل حكومة مؤقتة حتى يحقق ذلك المواطنة الجزائرية[1].

لم يجد منهج فرحات عباس أذن صاغية، وحين عودته إلى الجزائر أخبر عبان بفشله، فلم يدهش بل قال له: "إن الوقت الراهن عليك بالاستمرار لمساعدتنا، وفي نفس الوقت استمر في نشاطك السياسي وانتظر اللحظة التي نطلب فيها مغادرة الجزائر فالجبهة ستكون بحاجة إليك في الخارج."

استمر فرحات عباس في صائفة 1955م، بجمع التبرعات لجبهة التحرير الوطني مدعيا أنها لحركته، كما استطاع أن يجمع الأدوية، وهذا بعد أن تمكن من إقناع مناضليه بضرورة توزيع المناشير لصالح الجبهة، وهي المهمة الصعبة التي تتطلب كثيرا من الجهد لأن مناضلي حركته لم يتعودوا على توزيع مناشير مناهضة للسيادة الفرنسية في الجزائر[2].

---

[1] حميد عبد القادر: فرحات عباس رجل الجمهورية، مرجع سابق، ص ص153، 154.

[2] مرجع نفسه، ص155.

كانت الثورة في هذه الفترة تمر بظروف صعبة ففي منطقة الاوراس كان الصراع على القيادة بين عجال لعجول، وعباس لغرور وشيهاني بشير الذي وصل إلى القيادة بعد القاء القبض على مصطفى بن بولعيد، حيث إتفق عباس لغرور وعجال لعجول على إغتيال القائد شيهاني بشير، ولما فر مصطفى بن بولعيد من السجن التحق بالمنطقة، وجد الامور هناك تسير نحو الفوضى، فأعاد تنظيمها من جديد إلى أن استشهد في مارس 1956م، وظهور صراع آخر بين عبان رمضان وكريم بلقاسم من جهة، واحمد بن بلة، واحمد مهساس حول مسألة قيادة الثورة من جهة أخرى، ولم تتوصل الثورة لوضع حل لهذه الخلافات إلا بعد انعقاد مؤتمر الصومام. وقبل هذا التاريخ استشهد قائد المنطقة الثانية ديدوش مراد في 13 جانفي 1955م، وقام زيغود يوسف بتنظيم هجومات الشمال القسنطيني يوم 20 أوت 1955م لإعطاء الثورة التحريرية أبعاد وطنية ودولية [1].

إن تأثير هذه الهجمات كان كبيرا وحاسما ليس على الفرنسيين فقط، بل على الجزائريين فقد قضت على الحلول التي كانت تراود بعض السياسيين الجزائريين، حيث أصبحت الهوة عميقة بين الجزائريين والأوروبيين، وأن العودة إلى الوراء أصبحت مستحيلة.

لقد قضت هذه الهجومات على أمال سوستيل في عزل الثورة عن جبهة التحرير عن طريق منح بعض الحقوق للجزائريين، بالاعتماد على المعتدلين ومنهم فرحات عباس الذي يقول: "الى غاية 20 أوت لم تتدهور الاوضاع وكان شعبنا في غالبيته يؤمن بوجود حل معجزة ستفرضه فرنسا على المستعمرة، وبن بولعيد نفسه لم يكن معاديا لتغيير تدريجي لبناء الجزائر، لكن بعد 20 أوت انتهى كل شيء."[2]

---

[1] عز الدين معزة: فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال...، مرجع سابق، ص231.

[2] عبد الحفيظ بو عبد الله: مرجع سابق، ص180.

جعلت هجمات 20 أوت الاطارات القيادية للاتحاد الديمقراطي تفكر جديا في نوعية العلاقات التي ينبغي أن تقيمها مع جبهة التحرير الوطني. ومما لا شك فيه أن ذلك التفكير كان له دور ايجابي في بلورة حركة المنتخبين الجزائريين، التي ستعرف أعمالها فيما بعد بلائحة الواحد والستين. والتي تمحورت حول ما يلي: وقف العمليات العسكرية، وإطلاق سراح المساجين، والتفاوض مع المحاربين. وقد صيغت هذه اللائحة يوم 26 سبتمبر 1955م، فإن أهم ما فيها الاعتراف بأن جبهة التحرير الوطني هي الممثل الوحيد للشعب الجزائري.

وفي 08 ديسمبر إلتقى فرحات عباس وأحمد فرنسيس، بعبان رمضان في الجزائر العاصمة، وأثناء هذا اللقاء قدم عبان رمضان منشورات يطلب فيها من النواب الجزائريين تقديم استقالتهم من المجالس النيابية[1]. وفي 23 ديسمبر 1955م عقدت لجنة 61 اجتماعا في مدينة الجزائر، فاقترح المنتخبون التابعون لحزب الاتحاد أن يقدم جميع المنتخبون استقالتهم وعملا بهذا الاقتراح، فإن رئيس الاتحاد الديمقراطي فرحات عباس دعا الممثلين التابعين له في أي مجلس كان أن يستقيلوا من مناصبهم، وفق السياسية الجديدة التي حددتها جبهة التحرير الوطني[2].

بعد هذا وجد جاك سوستيل نفسه معزولا هو الذي كان بصدد الشروع في حملة واسعة من أجل تنفيذ سياسة الاندماج، عندما وضع على مكتب الجمعية الجزائرية مشاريع قوانين تنص على الاسراع في إلحاق الجزائر بفرنسا، والتنفيذ الفعلي لقانون 1947م مع الالغاء التدريجي للبلديات المختلطة، وفصل الدين عن الدولة، وكذا ضمان تدريس اللغة العربية، وإعادة ملكية الارض لعدد كبير من من العائلات المسلمة[3].

---

[1] حميد عبد القادر: فرحات عباس رجل الجمهورية، مرجع سابق، ص158.

[2] Achour CHEURFI **: La revolution algérianne(1954-1962)**, editions casbah, Alger, 2009, p 335-336.

[3] حميد عبد القادر: : فرحات عباس رجل الجمهورية، مرجع سابق، ص ص156، 157.

مع بداية 1956م إلتحقت مختلف التيارات بالثورة، منهم المركزيين والعلماء حيث في 07 جانفي دعا الشيخ العربي التبسي الجزائريين للالتحاق بالثورة[1]، وفي نفس الوقت تحدث فرحات عباس في مقابلة لجريدة L’ACTION التونسية قائلا:"سأقدم أنا وحزبي الدعم الكلي للقضية التي تدافع عنها جبهة التحرير الوطني، ودوري الآن هو الوقوف هو إلى جانب قادة المقاومة المسلحة فالطرق التي اتبعتها منذ خمسة عشر عاما من التحاور والإقناع والحوار أثبتت عدم جدواها، وعليه اعترف بجهة التحرير الوطني."[2]

وعلى إثر اجتماع الاتحاد الديمقراطي بسويسرا يوم 30 جانفي توصل احمد بومنجل والدكتور فرانسيس إلى إقناع فرحات عباس بضرورة الاعلان الرسمي عن إلتحاق حركتهم بالثورة استنادا إلى دراسة ميدانية قاما بها أكدت لهما أن 90 % من سكان الارياف إلتحقوا بالثورة[3].

ومن الجانب الفرنسي بدأت سنة 1956م بكثير من المتاعب، ففي 02 جانفي رحل جاك سوستيل بعد ن سقطت حكومة ادغارفور في جانفي 1956م. وعينت الجمعية الوطنية "غي مولي" Guy mollet في الحكومة الجديدة فعين "روبيرت لاكوست" Lacoste Robert [*] في منصب وزير مقيم بالجزائر يوم 09 فيفيري 1956م وفي ظل هذه الظروف اتصلت الجبهة بفرحات عباس لترتيب الكيفية للخروج من الجزائر[4].

---

[1] بوعبد الله عبد الحفيظ: مرجع سابق، ص182.

[2] علي تابليت: **فرحات عباس رجل دولة**، ط2، دار ثالة، الجزائر، 2006م، ص06.

[3]حميد عبد القادر: فرحات عباس رجل الجمهورية، مرجع سابق، ص161.

[*] روبير لاكوست: ولد في 5 جويلية 1898 ، عين وزيرا في حكومة ديغول في (1944-1945م)، عين في 9 فيفري 1956م وزيرا مقيما في الجزائر، كان مؤمنا بالجزائر فرنسية وعمل كل ما بوسعه للقضاء على الثورة،. انظر: شرفي: **مرجع سابق**، ص288.

[4] فضيلة علوي: مرجع سابق، ص107.

وقبل مغادرته الجزائر إلتقى فرحات عباس يوم 02 افريل 1956م بالوزير الفرنسي المقيم بالجزائر لاكوست الذي أعطى الصلاحيات الكاملة للقادة العسكريين لسحق الثورة ورفض مقترحات عباس، فقال له :"احذروا سيدي الحاكم العام سنصبح كلنا فلاقة وعن قريب."[1]

غادر فرحات عباس في 07 افريل باتجاه باريس، ومنها إلى القاهرة عن طريق سويسرا رفقة احمد فرنسيس، وبذلك طوى صفحة ثلاثين عاما من النضال السياسي وكتب فيما بعد في مذكراته: "كنا نؤمن بالحوار بين الفرنسيين والمسلمين، لكن النظام الاستعماري المتعنت الرافض لكل تجديد وتغيير، والذي لم يكن يؤمن إلا في الحلول القائمة على القوة دفعنا لان نصبح علنية رجالا يناضلون في جبهة التحرير الوطني.. لم يبق أي حل آخر باستثناء النضال إلى جانب إخواننا، وقد برهنت الاحداث على صواب موقفنا.

وبوصوله إلى القاهرة عقد مؤتمرا صحافيا يوم 25 افريل 1956م، بمقر جمعية العلماء المسلمين[2]، أعلن فيه عن حل حزب الاتحاد والتحاقه إلى جبهة التحرير الوطني[3] ويذكر فرحات عباس أن أحمد بن بلة كان قد قال: "أنه أسعد يوم في حياتي، ولكي أبرهن على سعادتي سأظهر علنا ولأول مرة إلى جانبك." وحضر الندوة كل من حسين آيت احمد، ولمين دباغين، ومحمد خيضر، واحمد توفيق المدني، وأمام أكثر من أربعين صحفيا تحدث فرحات عباس بالفرنسية وترجم له توفيق المدني إلى العربية[4].

ومما جاء في خطاب فرحات عباس مايلي: "إن النظام الاستعماري المفروض على الجزائر أصبح يعمل اليوم، في حرب قاسية لفتح البلاد من جديد، وهو اليوم يغرق البلاد في

---

(1) حميد عبد القادر: فرحات عباس رجل الجمهورية مرجع سابق، ص163.

(2) حميد عبد القادر: فرحات عباس رجل الجمهورية، مرجع نفسه، ص ص163، 164.

(3) بسام العسلي: **نهج الثورة الجزائرية**، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2010م، ص117 .

(4) حميد عبد القادر: فرحات عباس رجل الجمهورية ، مرجع سابق، ص164.

بحر من دماء وقد بلغ عدد الضحايا من المواطنين مائة الف شهيد. إن الثورة الجزائرية القائمة إنما قامت لمحاربة النظام الاستعماري، وأن الشعب مصمم على الاستمرار في الكفاح، أو الموت من أجل الحرية، ومن أجل هذا الهدف ماتت الحزبية والأحزاب، وحل محلها شعب متحد قوي، أجمع أمره في جبهة التحرير الوطنية لا يمكن أن تجري مفاوضات مع فرنسا، إلا على يد رجال جبهة التحرير، وبشرط أن تعترف أولا فرنسا وقبل كل شيء، بالجنسية والقومية الجزائرية، وأن الجزائر جزء من المغرب العربي وما لم تحرر الجزائر، فإن تونس ومراكش يصبح هباءا."[1]

هذا التصريح الذي أدلى به فرحات عباس، والذي أعلن فيه عن حل حزب الاتحاد والتحاق مناضليه علنا بجبهة التحرير الوطني، قد أعطى دفعا قويا للثورة سواء في الداخل والخارج، وهذا الانضمام يعتبر تحولا خطيرا في تاريخ الصراع ضد السلطات الاستعمارية.

لقد أحدث هذا الانضمام ضجة كبيرة في الاوساط الفرنسية، وعلقت عليه جميع الصحف، لأنهم يفهمونه جيدا ويعلمون بأنه رزين معتدل صادق إذا اتجه إلى عمل لا يثنيه لا ترغيب ولا ترهيب، وهذا ما دفع السلطات الفرنسية الاعتراف صراحة، بأن الحركة الوطنية قد أصابت نصرا حاسما بانضمام فرحات عباس إلى صفوفها، ففرنسا على اختلاف ساستها وأحزابها كانت تنظر إلى حزب الاتحاد ورئيسه فرحات عباس ورفاقه نظرة خاصة، وسبيلا للوصول إلى حل القضية الجزائرية، بل أنها كانت تعتمد على حزبهم الذي كان يمثل لرجال المدرسة الفرنسية، الذين كانت فرنسا تشجعهم وتعول عليهم لاستمرار البقاء الفرنسي فيها، والمحافظة على مصالحها[2].

---

[1] الفضيل الورتلاني: **الجزائر الثائرة**، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص413.

[2] فضيلة علوي: مرجع سابق، ص113.


خاتمة

بعد دراستنا لموضوع الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ودوره في الحركة الوطنية توصلنا الى جملة من النتائج التي يمكن استخلاصها عل النحو التالي:

- أن الحرب العالمية الثانية وما خلفته من أحداث خاصة مجازر الثامن ماي التي شكلت منعرجا حاسما في مسيرة الحركة الوطنية الجزائرية، والتي على إثرها أقدمت الادارة الفرنسية على حل الاحزاب السياسية واعتقال قادتها، على رأسهم فرحات عباس وأنصاره الذين اتهمتهم بأنهم هم المدبر لتلك الأحداث بسبب نشاطهم الواسع في تلك الفترة، الذين اطلق سراحهم بعد صدور العفو عن المساجين في مارس 1946م.

- أثرت تلك الاحداث كثيرا في فرحات عباس، إذ جعلته يراجع الكثير من قناعاته ويعيد النظر في مبادئه وأفكاره، فقد بادر منذ خروجه من السجن إلى استمالة الاطارات القريبة منه سياسيا واتفق معهم على تأسيس حزب جديد هو الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري. وإعادة جريدة المساواة إلى الظهور لتكون اللسان الناطق باسم الحزب.

- بعد تأسيس الحزب مباشرة وجه فرحات عباس نداء إلى الشباب الجزائري، أدان فيه بشدة ما اقترفته فرنسا من مجازر رهيبة في حق الجزائريين، وبراءة أحباب البيان من تلك الجرائم، وأنهم نظموا مظاهرة سلمية، ولم يدعوا إلا للسلام والهدوء والاتحاد والتفاهم المتبادل بين الأوربيين والجزائريين وخلاله عبر عن اهداف ومبادئ حزبه.

- أن الاتحاد الديمقراطي يتميز على بقية التشكيلات الاخرى من حيث المبادئ والأهداف فقد ركز على تكوين دولة جزائرية مستقلة داخل الاتحاد الفرنسي، وأنه يرفض الاندماج والانفصال عن فرنسا وانه يعمل على تحقيق المساواة والحرية. رافعا شعار الثورة بالقانون ونبذ العنف كوسيلة لاسترجاع الحقوق.

– ان الاتحاد الديمقراطي منذ تأسيسه قام بشن حملة واسعة ضد دعاة الاندماج وقد حرر مشروع دستور الجزائر يقترح انشاء جمهورية جزائرية ذات حكم ذاتي، قدمه إلى البرلمان الفرنسي الذي لم يجهد نفسه لمناقشته.

– انه على الرغم من دعوة الحكومة الفرنسية إلى عودة الحياة السياسية في الجزائر إلا انها لم تغير سياستها، فقد نص دستور الجمهورية الفرنسية الرابعة أكتوبر 1946م على أن الجزائر جزء من فرنسا. كما أن دستور سبتمبر. 1947م والذي أشار إلى إعطاء بعض الحقوق السياسية للجزائريين بقي حبراً على ورق، إضافة لما جرى فيه من تزوير في عمليات الانتخاب هذا ما اعطى خيبة كبيرة للاتحاد الديمقراطي الذي عمل جاهدا من أجل تحقيق الدستور المطروح من قبله.

– ان الاتحاد الديمقراطي منذ 1948م غير اسم جريدة المساواة الى جريدة الجمهورية الجزائرية، وكان لهذا التغيير دلالة خاصة على آراء واتجاهات فرحات عباس ورفقائه من فكرة المساواة بين الفرنسيين والجزائريين، إلى فكرة انشاء جمهورية جزائرية.

– دفعت السياسة الفرنسية المتجاهلة لمطالب الاتحاد الديمقراطي الى توجيه نداء الى كافة التشكيلات يدعوها من خلاله الى اقامة جبهة عمل موحدة تعمل على الوقوف ضد السياسة الفرنسية، ولقد استجابت جمعية العلماء المسلمين، وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية والحزب الشيوعي الجزائري لهذا النداء وشكلوا الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها، رغم أن هذه الجبهة لم تعمر طويلا. إلا انها تعتبر أول اتحاد عام في تاريخ الجزائر بين مختلف التنظيمات الوطنية.

– لقد كان للاتحاد الديمقراطي نشاط في الميدان السياسي الدولي من خلال مواقفه وتحالفه خارج الاطار الرسمي للسياسة الفرنسية فقد شارك الى جانب الاحزاب في اللجنة الجزائرية المساندة لفلسطين التي انشأت في جوان 1948م، بمبادرة من جمعية العلماء المسلمين.

بالإضافة الى مشاركته في جويلية 1948م مع حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في المؤتمر المضاد للامبريالية لشعوب اسيا وإفريقيا. وفيما تعلق ببناء الاتحاد المغاربي إلتزم المشاركون في مؤتمر الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري المنعقد في سطيف 1948م، بالعمل على توحيد البلدان على المدى القريب وتحقيق اتحاد شمال- افريقيا. كما نسجل احتجاجه على القمع المسلط على شعوب المغرب وافريقيا، كما طالب فرحات عباس سنة 1950م، الولايات المتحدة الامريكية بإعانة الشعوب المضطهدة في القضاء على الاستعمار، وذكر بالالتزامات الموقعة من طرف الامم المتحدة من أجل تحرير الدول المستعمرة.

- يعتبر عام 1954م، منعطفاً جديداً في مسيرة الحركة الوطنية الجزائرية على صعيد العمل السياسي وأسلوب الكفاح الوطني فإنه مع اندلاع الثورة تفاجأت قيادة الحزب منها فكان موقفهم من البداية المعارضة للثورة والعمل المسلح لأنهم لم يروا من ثورة اول نوفمبر عمل تحرري وطني وإنما احتجاج قام به جماعة من الجزائريين يئسوا من الوضع الذي افرزه الواقع الاستعماري. وبالتالي اختاروا وسيلة القوة في التعبير عن احباطهم من ذلك. غير ان هذا لم يمنعه من اتهام الادارة الفرنسية بأنها المسؤول عما آل اليه الوضع في الجزائر من عنف وتدمير وقمع وتقتيل للأبرياء.

- ان موقف الاتحاد نابع من قناعات مناضلي الحزب لاسيما فرحات عباس الذي نظر للوضع في الجزائر على انه قضية داخلية فرنسية، ويجب على فرنسا الديمقراطية ان تقوم بإصلاح وضعها الداخلي بالتخلي طواعية على اسلوب الاستعمار، وتبني نظام حكم الجمهورية في شكل فدرالي تتنازل بموجبه عن تسيير بعض الشؤون الداخلية لمستعمراتها، لفائدة الديمقراطيين المحليين المؤمنين بحتمية انتماء شعوبهم إلى فرنسا الديمقراطية.

- لقد ظل الاتحاد الديمقراطي متمسكا بالآمال وينتظر استجابة الادارة الفرنسية إلا انه لم يجد أمامه إلا التعنت الاستعماري، فبدأ يقتنع تدريجيا أن الاستعمار لا يعترف إلا بالقوة ولا يفهم إلا

لغة السلاح. غير أن الرفض المطلق لطروحاته اضافة لاحداث 20 اوت 1955م، جعلته يراجع حساباته خاصة بعد ما تأكد بأنه لم يعد هناك من يقبل بالنظام الاستعماري. لذا نجده غير نظرته للثورة المسلحة إذ اعتبرها عمل شرعي وقانوني فقال في خطاب في جيجل 1955م ردا على السلطات الفرنسية التي كانت تقول على المجاهدين الخارجون عن القانون وفيه تكلم عن الجزائر جزائرية ووضع حدا لمصطلح الجزائر فرنسية.

– بعدها هذا نجد ان الإتحاد الديمقراطي ساهم في تنشيط حركة الواحد والستين وصياغة اللائحة الشهيرة مع نهاية العام الأول للثورة وأهم ما فيها هو الإعتراف بجبهة التحرير الوطني أنها هي الممثل الوحيد للشعب الجزائري.

– بعدما تأكد فرحات عباس من عقم النضال السياسي وتأكده من قيادات الثورة ورجالاتها اقتنع بأسلوب العنف الثوري الذي رفضه عدة عقود والذي كان سابقا سببا في خلافه مع حزب الشعب ثم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية. وهذا ما نلمسه عند حديث فرحات عباس عندما اتصل به سوستيل ليحدثه عن الفلاقة والخارجين عن القانون فرد عليه بقوله كلنا فلاقة سيدي الحاكم فتعجب سوستيل من الموقف الجديد لعباس والذي عرفه مسالما ويرفض العنف. قرر في سويسرا في 30 جانفي 1956م الالتحاق الجماعي لقادة ومناضلي الحزب بالثورة. وبوصوله يوم 25 أفريل 1956م إلى القاهرة عقد ندوة صحفية أعلن فيها عن الحل الرسمي للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وانضمامه إلى جبهة التحرير الوطني.

– وفي الاخير نرى ان فرحات عباس ورفاقه فبعد ان كانوا يبحثون عن وطن داخل فرنسا، ومع فرنسا ايقنوا ان هذا الوطن، لا يمكن العثور عليه إلا خارج فرنسا.

ملاحق

الملحق رقم: 01

لقد عبر المؤرخ "كونيي" عن حصيلة الأعوام الستين من الاستعمار في جملة آسرة، قائلا: ((لقد قمنا في الجزائر بتغريب زاوية من الشرق)). إن هذا التغريب لهو واقع لا يقبل الجدل، وإذا كان العنصر الأوروبي قد لعب فيه دورا كبيرا فقد لعب هذا الدور لفائدته، فأصبح هو رب العمل والأهلي هو الأجير أو العامل، فطوال الغزو كان هذا التجمع يدعو العنصر الفرنسي، وقد قدموا وأقاموا كمزارعين، وكجنود للجنرال بيجو، وكعمال باريسيين في بطالة (سنة 1848)، وكمبعدين سياسيين (سنة 1852)، وكلاجئين من مقاطعة "لالزاس لورين" (سنة 1872).

وبعد انتهاء الغزو، جلب حلول السلم في البلد المهاجرين الأجانب، فكان الزحف، وكانوا في معظمهم إسبان، ومالطيين، وإيطاليين. ومن أجل تمتين وتوحيد هذا المجتمع الأوروبي الناشئ، سمح قانون صدر بتاريخ 26 يونيو 1889 لهؤلاء الأجانب بالتجنيس التلقائي، وشيئا فشيئا تجذرت في المستعمرة طبقة ذات حظوة وهيمنــة، وكانت قد تدعــمت بعد من قبل بواســطة مرسوم 26 أكتوبر 1870 الذي أدمج الإسرائيليين من الأهالي في الفرنسيين، مع كل الآثار الرجعيــة للغالب. ومنذ هذا التاريخ بقي العرب/البرابر وحدهم هم الذين يرزحون تحت ثقل الغزو، ويوفرون اليد العاملة الرخيصة، التي سوف تصنع -بتوجيه الأوربيين- الرخاء الكبير الحالي للجزائر.

لقد ضاعفت من إنتاجها، ومن قدرتها التبادلية، بواسطة هيكلتها الغربية، وبواسطة مصالحها العمومية، وبواسطة بنوكها، وبواسطة مرافئها ذات النشاط الهائل، وبواسطة الثلاثين ألف كيلومتر من الطرق المسفلتة، وبواسطة الخمسة آلاف كيلومتر من السكك الحديدية، وبواسطة أدواتها الحديثة، وبواسطة فسفاطها ومناجم الحديد فيها، وبواسطة تنوع مزروعاتها، وبواسطة غاباتها وفلينها، وبواسطة تربية المواشي.

وقد ذكر التاريخ أرشيف الغرفة التجارية لمرسيليا، أن الواردات من الجزائر إلى مرسيليا قد بلغت في سنة 1822 ستة ملايين وخمسمائة ألف فرنك، وهو

إلى الماريشال بيتان
رئيس الدولة الفرنسية

إن قدر بلدنا يوجد بين يدي الله وبين يدي حكومتكم، وإنك قاض في نزاع ينوء بكلكله على تطور الجزائر، وهو النزاع الذي لم يكن لأية حكومة سابقة الشجاعة والحرية لمجابهته ووضع حل له. إن الشبان الجزائريين، حينما يتوجهون إليك، إنما يرغبون في أن يعرضوا عليك وعلى ممثلي فرنسا تعاونهم النزيه والمطمئن، من أجل إرساء نظام جديد في الجزائر. وأول التزام لهم هو أن يتحدثوا إليك دون التباس، ودون تكتم، وهذا التقرير يمثل حصيلة ذلك، ويمكن له أن يتضمن أخطاء، ولكنه لا يتضمن كذبا. إننا نضعه بين يدي رئيس الدولة على أمل أنه سيسهم في الإتيان بتغيير في الجزائر، تغيير يكون خليقا بالنظام الجديد وبفرنسا الجديدة.

إن فرنسا موجودة في الجزائر منذ 1830، ومنذ بدايات الاحتلال، أي منذ الأربعين سنة الأولى، توجد بها سلطتان، وتصوران استعماريان يخوضان نضالا شرسا، أي السلطة العسكرية والسلطة المدنية. تنزع السلطة الأولى إلى تحديد إقامة الأوروبيين ونشاطهم، وتريد الحفاظ على الوضع الاجتماعي الموجود، وتكتفي بإدارة شؤون العرب/البرابر، أما بالنسبة للثانية فترى أنه من الضروري تحطيم المجتمع الشرقي، وفرض الاقتصاد الأوروبي، وتنظيم استغلال البلد لفائدة التجمعات الأوروبية. إنه منذ مجيء الجمهورية الثالثة فإن السلطة العسكرية قد انتهت نظريا، ولم يبق تحت حكمها إلا المناطق الجنوبية. وعندما عين في 1879 أول حاكم عام مدني فإن أول فعل قام به هو أنه انتزع من الإدارة العسكرية خمسة ملايين هكتار كان يسكنها مليون أهلي، الذين قام بإلحاقهم بالإدارة المدنية، ومنذ ذلك التاريخ دفع بتنظيم البلد، في أطر الإدارة المركزية (في باريس) إلى إيقاع تسارعي حتى يومنا هذا.

بمساحة 600 هكتار من الكروم. وتشغل هذه المزارع بصفة دائمة حوالي 300 إلى 400 عامل، يجنون حوالي خمسين ألف هكتولتر من النبيذ، وهو ما يعطي، بحساب 250 فرنكا للهكتولتر، مبلغ 12 مليونا ونصف المليون فرنكا ثمن المحصول السنوي.

في عمالة وهران توجد 130 مزرعة كروم، ذات مساحة تتجاوز 100 هكتار، وتوجد في المتيجة 194، وفي عمالة قسنطينة نستطيع أن نحصي حوالي خمسين مستوطنا يملكون وحدهم 200 ألف هكتار من أجود أراضي القمح. إن هؤلاء المستوطنين من كبار الملاك يشكلون إقطاعية زراعية حقيقية، حيث تخضع الهيكلة الكاملة للبلد لمصالحهم. إنها لا تشكل الطبقة المالكة فحسب، ولكنها تشكل أيضا الطبقة المسيرة، إنها أوليغارشية (أقلية مستغلة) وبلوتوقراطية (حكم الأغنياء). إنها تبسط نفوذها بواسطة الصحافة، والقرض الزراعي، والوظائف العمومية، كسيدة مطلقة على البلد. إنها تراقب مالية المستعمرة (أي المندوبيات المالية ومجالس العمالات) والسياسة (أي التمثيل البرلماني وفدراليات رؤساء البلديات)، والإدارة (أي البلديات والبلديات المختلطة)، لا شيء يمكن فعله بدونها، أو بالأحرى ضدها. إن طبقة النبلاء الفرنسيين سنة 1789 لم تكن تتمتع بمكانة بهذا القدر من القوة الخارقة للعادة.

* * *

لقد تم تحديث الجزائر، كما رأينا، والنتائج ترضي أصعب الأذواق، و لم ينس إلا شيء واحد أساسي هو تحديث سكانها، وهكذا وصلنا إلى مفارقة تبعث غريبة، وهي أن يعيش على أرض أوربية، وفي أطر أوروبية، ستة ملايين من الشرقيين، وفوق كل هذا يوجد هؤلاء الشرقيون في وضعية مزرية. إن المجتمع المسلم في سوريا وفي مصر، وحتى في تونس والمغرب، له دواليبه، وله مثقفوه، وله بورجوازيته، أما هنا فنحن أمام تربة أفراد يعيشون في صميم عصر وسيط.

ما يساوي 40 مليون بعملتنا الحالية، أما التبادلات التجارية اليوم فهي من الأهمية بحيث تبلغ ما بين 6 و8 مليارات في العام.

وقد تركزت التحولات الاقتصادية الكبرى العميقة، والظاهرة الاستعمارية بكامل ازدهارها في الأطلس التلي وفي السهول التي تحيط به، حيث يكثر تساقط الأمطار. إن القرى التي أنشئت في هذه المنطقة هي الآن في أوج الرخاء، بسبب أن التل قد وجد الزراعة الملائمة له ملاءمة تامة، أي زراعة الكروم. إن هذه الشجيرة العميقة الجذور لا تخشى جفاف الربيع مثل الحبوب، إنها تشكل قاعدة ثروة الجزائر. إن الكروم تغطي اليوم 230 ألف هكتار وتنتج سنويا 13 مليون هيكتولتر.

إن الجزائر من حيث العتاد قد اكتسبت مظهر أرض أوروبية، وقد دخلت بقدم ثابتة في موكب البلدان المتقدمة، وهي قادرة - فيما يخص الإنتاج - أن تدخل بسهولة في منافسة مع الجنوب الفرنسي، وقد بلغ التجمع السكاني الأوروبي بها هذا الرقم الدال: 833 ألف نسمة. إلا أنه لم يكن لهم جميعا النصيب نفسه، و لم يبقوا جميعا متعلقين بالأرض، فهجرت قرى كانت قد أنشئت بتكاليف كبيرة، و لم يبق حاليا بها إلا 25 أو 30 ألف مستوطن. وبسرعة تحولت الملكية الأوروبية إلى مزارع كبيرة، وفشلت صيغة الماريشال "بيجو". إن المزارع الأوروبي غير معروف في الجزائر، والملكية الكبيرة هي القاعدة، حيث تمتد مزارع الحبوب والبقول على مساحات تتراوح بين 500 و1500 هكتار، ويمكن أن تبلغ محاصيل المستوطن الواحد سنويا خمسة وعشرة آلاف إلى 15 ألف قنطار من القمح، كما نجد من بينها أيضا "مزارع نموذجية" ذات مساحات تتراوح ما بين 800 و1200 هكتار، التي يمكن أن يصل إنتاجها إلى 30 ألف قنطار من القمح سنويا، بفضل التقنية الحديثة.

وتشبه مزارع الكـــروم من جهتها، أكثر فأكثر المؤسســـات الصناعية، وقد ابتلعت الملكية الكبيرة، هنا أيضا، الملكية الصغيرة، ونستطيع أن نزور، على سبيل المثال، في المتيجة أو سهول وهران أو عنابة أو سكيكدة مزارع

القبائل هي الأخرى كانت مجزأة إلى أجزاء صغيرة تسمى الدواوير، يديرها "القياد" أو الأغاوات أو الباش آغاوات، أما البلديات المختلطة، وحيث أصبح على رأسها متصرف مدني، فقد عوضت المكتب العربي، وبقيت الجماهير المسلمة إلى يومنا هذا سجينة داخل هذه الكوادر الضيقة والمتصلبة.

نستطيع القول أن القبائل لم تكن بالتحديد مراكز إشعاع فكري، وأن البدوي المحارب ليس محبا للكتب، مع أن ذلك لازم. لقد كان هذا الصرح الإنساني يفتقر إلى الإسمنت الثقافي، ولهذا لم تتمكن القبيلة من الوقوف في وجه تفتيتها ترابيا. ووسط هذا الانقلاب العميق جاء النظام الأوروبي والاستعمار ليحطا رحالهما.

سيكون شيئا زائدا ومملا أن نتتبع خطوة بخطوة تطور الملكية الزراعية في الجزائر منذ 1830، ونوضح كيف انتقل الأهالي من وضعية مالكي الأرض إلى وضعية البروليتاريين والخماسين، وكيف استخلفهم المستوطنون في أرضهم، إنه يكفي الرجوع إلى "المدونة الأولية للتشريع الجزائري" للأستاذ "لارشي"، الذي هو حجة في هذا الموضوع، ويكفي أيضا التنقل في البلد ومساءلة المعنيين أنفسهم كيف جردوا من أراضيهم. لقد كانت عملية ذات طابع رسمي لنزع الملكية، حيث نجد عملية بيع قضائي مدمرة هنا، وعيوب تطبيق القوانين هناك، أو ببساطة الاعتباطية والسرقة.

وقد كانت عملية الاستخلاف سريعة، ففي سنة 1900، كان هناك 2250560 هكتار من أجود الأراضي مصنفة ضمن أملاك الدولة، التي سلمت لفائدة الاستعمار، وذلك عقب عمليات أمرية 01 أكتوبر 1844، المتعلقة بقانون 1851، المتمم بنظام "المضارب"(*) (Les Cantonnements) وكذلك "التحقيقات" التي رسمت سنة 1863 بواسطة "السيناتوس كونسولت". يقول

*) هو نظام أحدثه الحاكم العام للجزائر المارشال "راندون" ما بين سنتي 1852 و1858 وبموجبه يتخلى الجزائري عن حقه فيما "يزيد عن حاجته"، أو "لا يستطيع استغلاله" من أراضي الملكية المشتركة، أو أراضي "العرش"، كما كانت تعرف، مقابل اعتراف الدولة له بالملكية الفردية على الجزء الذي يستغله. (المترجم).

ونستطيع أن نتصور مسار هذا التخلف على النحو التالي: كانت الجزائر واحدة من مقاطعات الإمبراطورية التركية التي كانت تعيش تحت حكم إقطاعي، من نوع الإقطاع القبلي، الشديد التألق، والشديد العنف والحيوية. ولابد لنا من الرجوع إلى الخلف، إلى عهد "شارل المتهور" في فرنسا، لكي نجد التعبير الملائم للمقارنة النسبية. هذه القبلية هي عبارة عن وحدة بيولوجية، اجتماعية واقتصادية، كانت في عهد الترحال، والحياة الرعوية والزراعية، وكانت غنية وقوية، إنها هي التي حاربت الجيوش الفرنسية طوال خمسين عاما، وقد أشاد الماريشال "بيجو" بشجاعتها، وإشادته مستحقة، فكتب قائلا: ((آه لو أنه لا وجود للعرب في الجزائر، أو لو أنهم يشبهون تلك الشعوب المتأنثة في الهند، إذن لكنت قد نصحت لبلدي أن تقيم فيها قاعدة للاستعمار، تخصص لها الميزانيات، وتعمرها بالعنصر العسكري)).

((لكن وجود هذه الأمة، التي هي على هذه الدرجة من الشدة، ومن الاستعداد للحرب، والمتفوقة فيها إلى هذا الحد، على الجماهير الأوروبية التي نستطيع أن ندخلها إلى البلد، تفرض علينا الواجب المطلق أن نضع أمامها، وإلى جانبها، وفي وسطها، تجمعا سكانيا يكون شديدا إلى أقصى ما يمكن)).

لم يصمد الجيش التركي عند الاستيلاء على مدينة الجزائر، ولم يتم الاستيلاء على الجزائر بصفة نهائية إلا بانهزام هذه القبائل المحاربة، وقد حاول نظام الإدارة العسكرية أو "المكاتب العربية" أن يحافظ على وحدتها، ولكن ((لا ندري كم مرة هوجمت فيها هذه المكاتب العربية من قبل المستوطنين، بسبب أنها، بالتحديد، تحمي العرب من أطماع الأوروبيين، و تجعل شهية وكلاء الأعمال معتدلة)) (عن أوغيست برنار). وعليه فإن هذا النظام لم يستمر، فقد جاءت ثورة 1848، ثم الجمهورية الثالثة بعد ذلك، لتعلن الجزائر أرضا فرنسية، وتقسمها إلى ثلاث عمالات مشابهة للعمالات الفرنسية، وإلى دوائر وبلديات على رأسها مجالس بلدية منتخبة عن طريق الاقتراع العام، ولكن العرب/البرابر كانوا مقصين من الاستفادة من هذا التنظيم الإداري والسياسي.

التغذية، ونقص تطبيق قواعد حفظ الصحة، والسل، بتدهور جسماني رهيب، تقدره مجالس المراجعة بـــ 75 إلى 80%.

والتدهور الأخلاقي ليس بأقل من التدهور الجسماني . إن هذا الشعب ذا التقاليد الحسنة قد أضاع مزاياه العرقية التي كان ضباط الغزو يظهرون إعجابهم بها، ويرغبون في التعرف عليها، ألا وهي النخوة، والشجاعة، والوفاء بالعهد، والصدق، ونقاء الأخلاق. إنه لم يعد في الوقت الراهن إلا جمعا من طالبي الصدقة والمتسولين والمخبرين، الذين لا ضمير لهم في غالب الأحيان ولا شرف. لقد أضاعت الأمة التي وصفها "دوق إيسلي" (بيجو) بشدة البأس فضائلها دون أن تكتسب فضائل الفرنسيين.

أما أولئك الذين مازالوا يتشبثون منهم بالأرض فإنهم يعيشون عيشة ضنكا، وهم في الغالب أناس مساكين، مسالمون، بسطاء وشرفاء، يكافحون على الدوام الجوع، والقايد، والدركي، وحارس الغابة، وجامع الضرائب، وعون التبغ، وديوان القمح، وجهاز العدالة. وأما الغرامات فهي عديدة ومتنوعة ومدمرة، ونستطيع أن نأتي بأمثلة على ذلك، فمن أجل بضعة أقدام من التبغ لم تحترم فيها الأبعاد النظامية، يغرم مرتكبها بغرامة تتراوح ما بين 5 و10 آلاف فرنك، في حين أن ثروة الجانح كلها لا تتجاوز في معظم الحالات 1500 فرنك.

إن الفلاح ، في المناطق الجبلية بالخصوص، وفي الدواوير النائية، مازال في الحالة البدائية. ((نستطيع أن نقول إن السكن والكساء والغذاء قد تضاءل عند العدد الأكبر (من الفلاحين) إلى درجة من البساطة، بحيث لا يمكن أن نمر به دون أن نعود إلى ما قبل التاريخ، إلى زمن الكهوف)). (الأستاذ "سوليي" المجلة الطبية الجزائرية، عدد سبتمبر 1927).

ماذا نستطيع أن نقول سوى أن تطور الأهالي كان آخر ما يشغل الطبقة المسيرة، في حين أن قوانين القرن العشرين الفرنسية لم توضع لشعب من الأميين بقي على عتبة العالم القروسطي. لقد لبست الجزائر منذ حوالي خمسين عاما ثوبا جديدا لم يعد فلاحونا يجدون فيه أنفسهم، إن هذا الثوب يزعجهم،

"أو. لارشي": ((إن هذه الأمرية قد جعلت من عمليات السيناتوس كونسولت أحد أهم الوسائل الأكثر فاعلية لتجريد الأهالي من أراضيهم، حيث كانت تصنف بشكل مباشر ضمن الملكيات الخاصة كل الأراضي التي لا يقدم الأهالي عنها عقد ملكية، أو يقدمون عنها عقودا تقدر من الإدارة بأنها غير كافية، أو تعلن أرضا تابعة لـــ "العرش" (مشتركة) كل أراضي القبيلة، على أمل اقتطاع عدد معتبر من القطع الأرضية لفائدة الدولة، عندما يلجأ بشأنها إلى التحقيقات الجزئية. وعلى هذا النحو حصلت الجزائر على قسم من الأراضي الموجهة للتعمير دون أن يحل فيها عقد على نقد)).

المأساة -ونحن نفهم هذا اليوم- هو أن حياة الترحال شكل اجتماعي تجاوزته أوروبا، وإن تعايشه مع نظام أوروبي آخر يمثل عدم تلاؤم أساسي، ومهما يكن الأمر فإن انهياره كان تاما، حتى في بلاد القبائل، وهو بلد الملكية الفردية، إذ فقد الأهالي في عملية المصادرة التي تمت سنة 1871 وحدها 2639000 هكتار.

إن الفلاح الجزائري هو الآن في حالة تقهقر مستمر، بسبب حالة الإعاقة التي يعاني منها على جميع الأصعدة، ففي سنة 1935، وأمام محكمة سطيف وحدها بيعت 35 ملكية صغيرة تقدر مجتمعة بـــ 1258 هكتار و21 آر، وفي سنة 1936، وأمام المحكمة ذاتها فقد الفلاحون 555 هكتار تعود ملكيتها لـ13 أسرة.

إن الفلاح الجزائري بعتاده البدائي وطرق عمله الموروثة عن الأجداد، وأميته، وتكدره بعش من الأطفال، هو في طريقه نحو الانقراض. إنه يشكل اليوم، وقد انتزعـــت منه أرضه، هذه البروليتـــارية الزراعية العريضـــة التي تأتي مدفوعة بدافع البطـــالة والأجر الذي لا يسمن من جوع (ما بين 8 إلى 12 فرنكا في اليوم سنة 1944) لتتكدس في المدن، وتنشر أكواخ القصدير، والأوبئة، واللا أمن، والإدمان على المسكرات، والدعارة.

وهذا الفلاح المنتزع من أرضه، كان قد عاش في الهواء الطلق، وفي الشمس، ولم يخلق لـــ "المدن العفنة" حسب التعبير البدوي، وتترجم لديه أيضا سوء

القانون لم يكن في صالحهـــا، إذ لم يعمم أي مرسوم بشـــأنها يمكـــن مقارنته بمرسوم 26 أكتوبر 1870 (الذي أعطى حق المواطنة للإسرائيليين)، ولا ذلك الصادر في 26 يونيو 1889 (الذي أعطى حق المواطنة للأجانب). لقد ظل المسلم خاضعا للسيناتوس كونسولت الصادر سنة 1865، الذي جعل منه مجرد شخص خاضع.

والتضامن الاجتماعي بدوره تخلى عنه، فالكتلة الأوروبية والكتلة المسلمة بقيتا متمايزتين، غريبتين عن بعضهما، ولا روح مشتركة بينهما. وبالرغم من هذا الانغلاق المحكم، في عدم المساواة الحقوق السياسية بالخصوص، فإن شروط عمل المستوطن لم تبق بلا تأثير على الأهلي، فقد جرت الجزائر الأوروبية وراءها جزء من الجماهير المسلمة التي تبنت تقنيته ووسائله الإنتاجية. إن مزارع الكروم نادرة، وهذا الأمر يتعلق بتأويل مرتبط بالدين، الذي يحرم زراعة "شجرة الخمر"، وفي مقابل هذا يمكن لنا أن نرى هنا وهناك مزارع مجهزة بعتاد حديث، منقول بدقة عن مثيله الموجود لدى الأوربي.

وفي مجال الصناعة والتجارة نجد ظاهرة التبني نفسها، إذ أننا نجد بعض معاصر الزيت، ومعامل الصابون، وصناعة الخروب والفلين مجهزة تجهيزا كاملا ومزدهرا.

أما التعليم بالخصوص، فقد أخذ بعملية تجديد فكري ومعنوي جدير بالتقدير. لقد أوجد الغرب والحياة العصرية أتباعا لهما ذوي قناعة، وهذه النواة ضعيفة ولكنها عوضت عن النقص العددي بقناعتها وحيويتها، وبتصميمها على الانتصار على كل العراقيل، من أجل أن تعطي الجزائر المسلمة مستوى اجتماعيا ينسجم مع مستوى الاستيطان الأوروبي. إنه لا ينبغي لنا أن ننسى أن تعليم الأهالي لم يبدأ إلا في سنة 1892، وأنه ولد في وسط عداء عام للمستوطنين، وكانت النتائج ستقدر أكثر لو أن الأهالي المتخرجين من المدارس قد وجدوا تعاطفا أكثر ضمن النظام الجديد.

إنه يوجد اليوم 500 معلم وبعض المعلمات من أصل مسلم. وأما في مجال العدالة، وفي الإدارة، وفي الجيش فإن هناك وحدات، على قلة الفرص التي تمنح إنهم لا يحسنون ارتداءه. إن المفارقة في أزمنة تقييد النفقات هذه وبطاقات التموين، والتقنين المستمر، لهي أكثر بروزا، إنهم ضحايا في كل مكان، إنهم طائر القطرس "الأخرق، الخجول" على جسر المركب الذي وصفه "بودلير".

في هذه الشبكة المعقدة من اللوائح والقوانين التي لا يفهمها الفلاح، لا يجد أمامه إلا بابا واحدا يخرج منه، ألا وهو"البقشيش"(*) الذي يدفعه، إذ ليس له من سلاح يمتلكه ضد المآسي اليومية إلا ما يوفره من مال قليل. وقد مست عادة تقديم البقشيش الأوروبيين أيضا، ونمت على نطاق واسع، فأصبحت مع الربا والجهل أحد الجروح الكبيرة التي تعاني منها الجزائر. لقد أصبح "دهن البرنوس" حسب التعبير الشائع، بالنسبة لبعض الأفراد من جميع الطبقات، ومن جميع الأعراق، مهنة مربحة.

ولعلنا نستطيع أن نكمل هذه اللوحة التي ترسم الحياة القاسية لجماهيرنا الشعبية في الأرياف بالوصف الذي قدمته كاتبة مشهورة هي "إيزابيل إيبرهاردت"، التي عاشت في الجزائر، وقطعتها في جميع الاتجاهات، وترجمت بأفضل مما نستطيعه نحن، الحالة الاجتماعية لفلاحينا. تقول: ((إن حياة الفلاح رتيبة وحزينة ، مثل الطرق المتربة لبلده، متعرجة إلى ما لا نهاية بين الهضاب القاحلة، الضاربة إلى الحمرة تحت الشمس. إنها تتشكل من سلسلة لا تنقطع من ألوان البؤس الصغيرة، وأنواع المعاناة الصغيرة، والمظالم الصغيرة. إن المأساة فيها نادرة، وإذا صادف أن جاءت لتقطع رتابة الأيام فإنها هي نفسها تختزل إلى مقادير محددة جدا، ومتدنية جدا، من الخضوع اليومي والاستعداد لأي شيء (...) لا مجال إذن في قصتي الواقعية لما تعودنا العثور عليه في "الحكايات العربية"، فلا فنطازيا، ولا حبكة، ولا مغامرات، باستثناء البؤس الذي يتساقط قطرة قطرة)).

مع أن هذه الجماهير التي تعيش في الشقاء لا تناصب العداء للتطور والتقدم، إنها تنتمي إلى جنس البحر المتوسط، وتستطيع أن تستوعب العلوم الغربية بسهولة. إن ما كان ينقصها إنما هو الشروط العامة المواتية لانعتاقها. إن

*) أثبتنا الكلمة كما هي في الأصل: "بقشيش".. (المترجم).

التقرير الذي ارسله فرحات عباس الى الماريشال بيتان[1]

[1] فرحات عباس: **الشباب الجزائري**، ترجمة: منور أحمد، تقديم أبو القاسم سعد الله، الجزائر عاصمة الثقافة العربية، الجزائر، 2007م. ص ص147-159.

ملحق رقم:02.

القانون الاساسي لاحباب البيان و الحرية

الفصل الاول:

أنشىء بالقطر الجزائري تجمع كلف بالتعريف و بالدفاع امام الرأي العام الجزائري و الفرنسي عن "بيان الشعب الجزائري " الذي كان قدم للجهاة الوطنية 10فبراير– شباط 1943، ومن اجل المطالبة بحرية التعبير و الكلمة لكل الجزائريين هذا التجمع سمية "احباب البيان الجزائري."

الفصل الثاني:

إن هذا التجمع يحارب بواسطة الكلام و بواسطة الكتابة التصور الاستعماري، والتعديات، وهجومات القوات الامبريالية في افريقيا و في اسيا و يحارب استعمال القوة ضد الشعوب الضعيفة و هدفه ايضا المساهمة في تكوين عالم جديد يحترم فيه الشخص الانساني في نختلف انحاء العالم، و للإسراع في احداث و تكوين انسانية جديدة حيث يستوي فيها كل الشعوب من جميع الاجناس في الحرية و الاتحاد الاخوي لبناء عالم مستقر هادئ.

الفصل الثالث:

وفيما يخص الجزائر فان التجمع كلف برسالة مستعجلة وهي:

الدفاع عن "البيان الجزائري " الذى هو يعبر بحرية و بصدق عن نشر الافكار الجديدة في الحكم النهائي على شدة النظام الاستعماري و على عقيدته العنصرية و على ظلمه .

الفصل الرابع:

ان وسائل هذا التجمع للعمل هي:

1.مساعدة جميع ضحايا القوانين الاستثنائية و القهر الاستعماري

2.ابتهال جميع الفرص لافهام و اقناع و خلق رأي عام لصالح "البيان "

3.اثبات عقيدة " أمة جزائرية " و ارادة انشاء "جمهورية جزائرية في القطر الجزائري ,بنظام فيدرالية في جمهورية فرنسية جديدة ضد الاستعمار و ضد الامبريالية

4.اقامة اجتماعات و محاضرات في كل الاوساط و خاصة في الاوساط الفرنسية

5.فضح التعسفات والمناورات التي تتعاطاها القوات الرجعية والاقطاعيون المسلمون والفرنسيون، و كل الذين لهم مصلح في البقاء على النظام الاستعماري.

6.محو كل الشعارات التي فرضها علينا الاستعمار بواسطة سياسية عنصرية او طائفية او امتيازية بعناوين : "اهالي "،"رعية فرنسية "،"اصلي"، "مغلوب "، محكوم"،فرنسي مسلم...

7.محاربة ذوي الامتيازات من الطبقات المسيرة، و التيشير بمساواة الفرد البشري، و بحق الشعب الجزائري في الحياة الافضل و الحياة الوطنية، و التذكير بماضيه الحضاري و بمساهمته التاريخية في غناء الفكر الانساني .

8.بذل كل التضحيات الواجبة من اجل تحرير فرنسا و الشعوب الاوروبية ,و في سبيل قضية الديمقراطية، والكفاح بكل الوسائل ضد "مركب الجنس الوطيء" الذي احدثه الاحتلال العسكري منذ سنة 1830 وعمل الحكم الاستعماري و نظام "الجزمة الحديديةtalon de fer)) على تقويته و خلوده.

9.خلق معني روح المساواة و التضامن و رغبة المعاشرة في جميع سكان الجزائر، سواء كانوا يهودا او مسيحيين او مسلمين هذا المعنى الذي لخصه "رينان " ودعاه :"العنصر البناء للأمة."

الفصل الخامس:

التنظيم الداخلي: ان التجمع تسيره لجان محلية مرتبطة بلجان عملية "ولائية "و بلجنة مركزية محل اقامتها بمدينة الجزائر .

سطيف يوم: 14 مارس 1944م[1]

[1]عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون: مصدر سابق، ص ص 336-339.

ملحق رقم:03.

فرحات عباس خلاصة التصريح الطويل لفرحات عباس

بعنوان: "أمام جريمة الاستعمار و خيانة السلطة أوجه هذا النداء للشباب الجزائري فرنسيين ومسلمين"

في يوم الثامن ماي- أيار 1945 في الوقت الذي كنت أنا و الدكتور سعدان بالولاية العامة لنقدم التهنئة لرئيس المستعمرة لتحرير فرنسا نهائيا، و بانتصار الحلفاء في الحرب جاءنا ضابط من دار العدالة العسكرية و طلب منا أن نجعل أنفسنا تحت طلب محافظة الشرطة المركزية حيث ألقي علينا القبض ووضعنا تحت سرية التامة.

حررنا من السجن يوم 16 مارس- أيار 1946 لا أشغل وقتي ببيان و شرح تهمة مقيتة و ظالمة لأن من حظ كل رجل مستعمر أن يتعذب و يتألم لأن من شروطه أن يكون دائما هو الضحية. ولكن واجبي البسيط يطالبني بالتوجه إلى الرأي العام الذي خدع فيما يتعلق بالسلم الاجتماعي في وطني ، وفي صالح العدالة.

منذ نحو العشر سنوات استقريت بمدينة سطيف و حظيت بثقة السكان المسلمين فتخرجت مرارا بالمجلس العمالي وفي المجلس البلدي وفي المجلس المالي. و إذا كان شيء من التفكير قد ملأ حياتي فإنما هو التبشير و العمل على تحقيق التضامن الفرنسي الإسلامي و على إنجاح الثقافة و التقنية العصرية التي تمثل: الاسمنت اللازم للالتحام. و لقد اتخذت من هذه المبادئ العتبة التي تساعد جماهيرنا الريفية و عمالنا للخروج من هوة مخلفات القرون الوسطى التي تعيشها تحت نظام الظلم و التقهقر."

و بعد أن يذكر أعماله في القسم الانتخابي التي رضي بها جميع السكان مسلمين ويهود، ونصارى يقول:"لقد عرفت الكفاح و لكن جهلت الحقد فالاتحاد ضمن الديمقراطية و الأخوة ضمن العدالة، كانا ولا زالا عقيدتي السياسة. ثم يضيف ما معناه: "لم أغتنم نيابتي لغنائي الخاص بل ضحيت بكل شيء في سبيل المصلحة العامة حيث أنشئت هنا و هناك مدارس

للغة الفرنسية وأخرى للغة العربية و نوادي و جمعيات خيرية وكلها من أجل فائدة جميع السكان و الصالح العام.

و في عام 1939 حينما كانت حدود التراب التونسي و حرية العام مهددتين– لم يكن على أي واجب عسكري –انخرطت متطوعا في الجيش الفرنسي لأكون بجانب أبناء فلاحينا و أقاسمهم أخطارهم."

و بعد أن يذكر دفاعه و إخوانه عن ضحايا(نظام فيشي)الذين كانوا ينعتون بالفرنسيين الحقراء و عن الموظفين الذين أخذوا بفكرتهم السياسية– ونجح يقول– حتى توصلنا إلى تأسيس وكالة خاصة "لفرنسا المقاومة"و التي ترأسها صديقي المأسوف عمليه " ادوارد دوليكا "يتطرق إلى أعماله بعد نزول الحلفاء سنة 1942 فيذكر بالبيان الجزائري و مطالبه و ظروفه وما ينتج عن ذلك من تأسيس لجنة الإصلاحات من أجل حل اللجنة الأهلية في المجلس المالي و جعله تحت الإقامة الجبرية و تأسيس جريدة المساواة للدفاع عن المطالب الوطنية ثم إقامة حركة "أحباب البيان والحرية."

و بعد أن بين ما عمله هو و أصدقائه في مجال الصالح العام و التضامن و المحبة بين جميع المتساكنين، ثم يبين المقابل من مواقف حكومة رجعية ذهبت في رجعيتها إلى عصر بيجو حكومة صارت مصدرا بوليسيا في خدمة طائفة مزارعة امتلأت عنصرية إلى حد نهائي و في خدمة موظفين بدون كلمة و بدون ضمير كانوا يعملون في الظلام لهدم كل ما بنيناه من تقارب وتجديد و لنشر الحقد و الشر و الحزن.

يقول: "و أمام كل هذا البلاء لم تجد إلا بعض الفرنسيين و هم قمة للأسف الشديد، لم يشكوا في إخلاصنا. فشكر لهم على ثقتهم و لكن بعض الفرنسيين– لحسابات خاصة و الأحقاد –و قد أثاروا الرأي العام الفرنسي ضدنا حتى لحد أن حاولوا لدى العدالة يدفعها الحكم علينا بالإعدام الجماعي وتعاطوا الضمان المشترك و أقاموا مذبحة عامة في المسلمين ثم اتهمونا بها .."

يضيف أن أحباب البيان والحرية لم يقيموا إلا في اول ماي ولا في الثامن منه بأية فتنة، بل ماعملوا الى الهدوء والوحدة في ظل اتباعهم المتبادل والعمل السلمي في نظام ومساواة الجمهورية وهذا ما عملنا من سلاح فأيدينا الطاهرة من الدماء البشرية التي أجريت واحقق هذا بشرفي ولقد اقسمت امام الله وأمام وطني وأمام الفرنسيين الذين هم جديرون بهذا الاسم.

ثلاثة قضاة عسكريين – وهم غير مسلمين– راجعوا ملف احباب البيان والحرية، وملف من ادعى انه "ثورة عربية" و ثلاثتهم لم يجدوا إلا برنامجا دقيقا و موقفا صريحا صافيا بواسطة رجال نزهاء لخدمة هدف نبيل. و بعد كلام طويل عن حوادث سطيف و قالمة و تعداد أغراض المستعمرين السيئة يضيف:" باللأسف أن مجهوداتنا الحليمة من أجل التصالح المخلص، و سياستنا الاتحادية التي شملت حتى مصالي و أصدقائه قد هدمت و منظمتنا قد خلت و لكن مثالنا النبيل لا زال متينا و البيان الجزائري لا زال حيا، ونحن لازلنا للبيان: لقد طلقنا إلى الأبد تلك السبيل الذيقة إلى الحادة الكبرى "الوطن الجزئري" أعني "المساواة و الحرية"

"لا اندماج ولا أسياد جدد ولا انفصال، إنما شعب فتي يتولى تثقيف نفسه ديمقراطيا و اجتماعيا، ويحقق تجهيز الجزائر تجهيزا صناعيا و علميا، و يواصل رسالة بعث شخصيته خلقيا و فكريا... و يشارك أمة كبرى تحريرية. أعني إقامة ديمقراطية جديدة ناشئة تقودها ديمقراطية كبرى هي الديمقراطية الفرنسية." ثم يتوجه إلى الشباب فيقول: "إن الدنيا لا تعرف الفشل، إنما تقوم بتجديد العمل الغير الكامل بدون توقف، فكل فشل يدفعها للتحدد، إنها تقوم بتجديد العمل الغير الكامل بدون توقف، فكل فشل يدفعها للتجديد إنها يقظة مليئة بالطموح."

ثم يقول فرحات: "لقد قدمت هذه الكلمات و هي لرينان قدمتها إلى الشبان المسلمين و الفرنسيين أبناء وطننا لأقول بأن كل شاب يقل عمره عن أربعين عام يجب أن يأخذ مسؤوليته، وليفكروا في القضايا الخطيرة و قضايا الساعة الحاضرة، أنه لا القوة ولا الخضوع المشين يأتيان بالحل الحقيقي."

يجب تحرير الجزائر من المقاييس القديمة التي أتى بها الاحتلال الاستعماري يجب بناء مستقبل وطننا المشترك على قواعد حقيقية و تاريخية حتى يمكن تخليصه قطعا ليسير نحو الديمقراطية الشاملة.

فإذا لم تتغلب الشبيبة الجزائرية على فروقها العنصرية القائمة بينها، و إذا لم تقصى بكل جارة، –من الحياة العامة– أولئك الذين لا زالوا يستوحون تصرفاتهم من ظلام تصورات دينية، فإذا لم نطلق بكل سرعة البهتان و الاحتقار، و الحقد، هذه الأشياء التي عاشها آبائنا ، فإنها ستنتهي بنا دون شك إلى انتحار معنوي ستكون عواقبه ثقيلة، إننا نعرف كيف تولد الحضارات كما نعرف كيف تموت.

إننا ننتظر من الشباب تحقيق مجهود مضاعف و مخلص فإن الثامن ماي قد رجع بنا إلى عهد الصليبية، ان في هذه الظروف المخطرة بالنسبة لفرنسي الجزائر الذين تقدم فريق من طليعتهم –وبكل اطمئنان– ليعذبوا و يذبحوا طيلة أسابيع خلفا كثيرا من البراء، فهذا العمل لم يكن يحدث لولا أن هؤلاء كانوا ولا زالوا يعتبرون العربي خلقا آخر، أنه عدو، أنه رجل حقير و دنيء..."

ثم يقول: "أما من جهة المسلمين، فإن عقلية القرون الوسطى يجب أيضا أن تزول، فإن عهد التبشير والغيرة الدينية قد انتهى.." الوطنية الاسلامية". فأما تاريخي لأنه ليسمن الواجب أن يكون أبناء الوطن الواحد أبناء دين واحد فإن جزائريا مسيحيا أو يهوديا يجب أن يكون أخا لجزائري مسلم دون أن يسعى هذا لالحاق الآخر لمجموعته، أو أن ذلك يعتقد بوجوب إدماجه أو إخضاعه لمعبودية.

ولكن لنتعلم لنعرف لنرفع تصورات الأسرة العصرية. هذا هو الهدف الذي نريد إدراكه حتى لا يدركنا الاضمحلال".

و بعد أن يذكر الشبيبة مرة أخرى بالمجهود المضاعف الذي قدمه :"البيان الجزائري " و أعطى مبادئه، و بين أساليبه في الحقلين السياسي و الاجتماعي في شيء من البساطة و

إمكانية التنفيذ، لأنه مبني على المنطق و المعقولية في مساواة الرجال و المواطنين في كل شيء ولأن نظاما على غير هذه القواعد سيظل دائما نظاميا استعماريا مشغلا و امبرياليا يقول: "هل نحن في حاجة الآن– مهما كان الحال– أن نبين أن عقيدتنا لا زالت متينة لم يزعزها أي شيء؟ فنحن لا زالنا– إذن– فوق أرض صلبة."

ويختم فرحات عباس: "وبرغم الجريمة الاستعمارية، و برغم تفهم العقول الكريمة– ولو بضبابية –وبرغم الاستفزازت، و برغم الطفرة الأخيرة التي أقامها نظام محكوم عليه، فان جزائر جديدة متحدة اختياريا بفرنسا جديدة ستولد بفضل العمل المشترك من الديمقراطيين الفرنسيين و المسلمين."

ان المسيرة المنتصرة للجمهورية الاجتماعية في فرنسا و في العالم كله هي الضمان الأكيد."

الجزائر فاتح ماي 1946م.

التوقيع : فرحات عباس.[1]

---

[1] عبد الرحمن بن براهيم بن العقون: مرجع سابق، ص ص482–487.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أ–المصادر:

1- الاشرف مصطفى: **الجزائر الامة والمجتمع**، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م.

2- الورتلاني الفضيل: **الجزائر الثائرة**، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.

3- بن العقون عبد الرحمان بن ابراهيم: **الكفاح القومي والسياسي**، ج2، ط2، منشورات السائحي، الجزائر،2008م.

4- بن خدة بن يوسف: **جذور أول نوفمبر1954م**، تر: مسعود حاج مسعود، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، (د. س.ن).

5- حربي محمد:

- **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، موفم للنشر، الجزائر، 2008م.

- **جبهة التحرير الوطني الاسطورة والواقع**، تر: كميل قيصر داغر، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، 1983م.

7- عباس فرحات:

- **حرب الجزائر وثورتها ليل الاستعمار**، تر: بوبكر رحال، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005م.

- **الشباب الجزائري**، ترجمة: منور أحمد، تقديم أبو القاسم سعد الله، الجزائر عاصمة الثقافة العربية، الجزائر، 2007م.

- **تشريح الحرب**، تر: احمد منور، دار المسك، الجزائر، 2010م.

10- ملاح عمار: **محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954م**، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م.

11- قداش محفوظ :

- قداش محفوظ: **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1939-1951م)**، تر: محمد بن البار، ج2، دار الامة للنشر والتوزيع، الجزائر،2011م

- **وتحررت الجزائر**، تر: العربي بوينون، دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،(د. س.ن).

13- قداش محفوظ و قنانش محمد:

- **حزب الشعب الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009

- **نجم الشمال الافريقي 1926- 1937م وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2009م.

15- قنانش محمد: **الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1989م.

16- قليل عمار: **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج1، دار البعث للنشر والتوزيع، الجزائر، 1991م.

17- كافي علي: **مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي الى القائد العسكري 1946-1962م**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999م.

18- مهساس احمد: **الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الاولى الى الثورة المسلحة**، تر:الحاج مسعود مسعود ومحمد عباس، منشورات الذكرى الاربعين للاستقلال، الجزائر، 2002م.

19- نايت بلقاسم مولود قاسم: **ردود الفعل الاولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر**، دار الامة، الجزائر، 2007م.

20- ولد حسين محمد الشريف: **من المقاومة الى الحرب من اجل الاستقلال (1830-1962م)**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010م.

20- يوسفي محمد: **الجزائر في ظل المسيرة النضالية "المنظمة الخاصة"**، تق وتح: محمد الشريف بن حسين، منشورات الذكرى الاربعون للاستقلال، الجزائر، 2002م.

ب-المراجع:

- **باللغة العربية:**

1- العلوي محمد الطيب: **مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830م حتى ثورة نوفمبر1954م**، دار البعث للنشر والتوزيع، الجزائر، 1985م

2- اندري جوليان شارل: **افريقيا الشمالية تسير**، تر: المنجي سليم وآخرون، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976م.

3- اجرون شارل روبير: **تاريخ الجزائر المعاصر**، تر: جمال فاطمي وآخرون، شركة دار الامة للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2008م.

4- احدادن زهير: **مختصر تاريخ الثورة، الثورة الجزائرية (1954-1962م)**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2013م.

5- ادريس فاضلي: **حزب جبهة التحرير الوطني عنوان ثورة ودليل دولة**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2004م.

6- ازغيدي محمد لحسن: **مؤتمر صومام وتطور ثورة التحرير الوطني 1956-1962م**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

7- الحواس الوناس: **نادي الترقي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية 1927- 1954م**، دار شطايبي، الجزائر، 2013م

8- الزبيري محمد العربي وآخرون: **كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962م**، الجزائر، 2007م.

9- الزبيري محمد العربي:

- **الثورة الجزائرية في عامها الاول**، دار البعث للطباعة والنشر،الجزائر، 1984م.

-**تاريخ الجزائر المعاصر**، ج1، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999م.

11- العسلي بسام:

- **الامير خالد الهاشمي الجزائري**، دار الراشد، بيروت، 2010م.

- **نهج الثورة الجزائرية**، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2010م.

13- العمري مومن: **الحركة الثورية في الجزائر(1926-1954م)**، دار الطليعة للنشر والتوزيع، الجزائر،2003م.

14- الغالي غربي: **فرنسا والثورة الجزائرية (1954-1958م) دراسة في السياسات و الممارسات**، دار غرناطة، الجزائر، 2009م.

15- بريفيلي غي: **النخبة الجزائرية الفرانكفونية(1880-1962م)**، دار القصبة للنشر، تر: حاج مسعود وآخرون، الجزائر، 2007م.

16- بلاح بشير: **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج1، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.

17- بلعباس محمد: **الوجيز في تاريخ الجزائر**، دار المعاصرة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.

18- بن خليف عبد الوهاب: **تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال الى الاستقلال**، دار طليطلة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.

19- بن مرسلي احمد: **ثورة اول نوفمبر في صحافة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري جريدة الجمهورية الجزائرية نموذجا**، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2007م.

20- بن منصور ليلى بن عمار: **فرحات عباس ذلك الرجل المظلوم**، تر: حسين لبراش، مطبعة مراد حسناوي، الجزائر،2011م.

21- بن نادر الطيب: **الجزائر حضارة وتاريخ**، دار الهدى، الجزائر، 2008م.

22- بوصفصاف عبد الكريم: **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى (1937-1945م)**، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، الجزائر، 1991م.

23- بوعزيز يحي:

- **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830- 1954م)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م.

- **مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية**، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.

- **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**، ج2، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر،2004م

26- بومالي احسن: **أول نوفمبر 1954م بداية النهاية ل"خرافة" الجزائر فرنسية**، دار المعرفة، الجزائر، 2010م.

27- تابليت علي: **فرحات عباس رجل دولة**، ط2، دار ثالة، الجزائر، 2006م.

28- تركي رابح: **الشيخ عبد الحميد رائد الاصلاح والتربية في الجزائر**، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ،2008م.

29- تمشباش محمد: **بحوث من أعماق أحداث الثورة التحريرية 1954م**، دار علي بن زيد للطباعة والنشر، الجزائر، 2013م.

30- جويبة عبد الكامل: **الحركة الوطنية الجزائرية والجمهورية الجزائرية الرابعة(1946-1954م)**، دار الواحة، الجزائر،2013م .

31- خضير ادريس: **البحث في تاريخ الجزائر الحديث (1830-1962)**، ج1، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.

32- دسوقي ناهد ابراهيم: **دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر** مطبعة سامي، الاسكندرية، 2001.

33- روبير مانتران: **تاريخ الدولة العثمانية**، تر: بشير السباعي، ج2، دار الفكر، مصر، 1993، ص 301، 305.

34-زوزو عبد الحميد:

- **الدور السياسي للهجرة الى فرنسا بين الحربين،1914-1939 م نجم شمال افريقيا وحزب الشعب**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م.

- **الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية و الثورة التحريرية**،ج1،دار هومة،الجزائر، 2012م.

- **دور المهاجرين الجزائريين بفرنسا في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919-1939م.**

37- سطورا بنيامين: **مصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية**، تر:صادق عماري، دار القصبة للنشر، الجزائر،2007م.

38- سعد الله ابو القاسم :

- **أفكار جامحة**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1988م.

- **الحركة الحركة الوطنية الجزائرية**، ج3،ط4، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1992م.

- **الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930م**، ج2، ط4، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1992م.

- **الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900م**، ج1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1992م.

42- سعيدوني ناصر الدين: **الجزائر منطلقات وآفاق**، دار الغرب الاسلامي، بيروت،2000م.

43- شاكر محمود: **التاريخ الاسلامي التاريخ المعاصر بلاد المغرب**، ط2، المكتب الاسلامي، بيروت، 1996م.

44- شريط الامين: **التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية(1919-1962م)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998م.

45- صديق محمد الصالح: **المصلح المجدد الامام بن باديس**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009م.

46- عباس محمد: **نداء الحق شهادات تاريخية**، دار هومة، الجزائر، 2009م.

47- عبد القادر حميد:

- **دروب التاريخ مقالات في تاريخ الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954م**، دار القصبة للنشر، الجزائر،2002م.

- **فرحات عباس رجل جمهورية**، دار المعرفة، الجزائر، 2007م.

49- علوش سماعيلي زليخة المولودة: **تاريخ الجزائر من فترة ماقبل التاريخ الى الاستقلال**، دار دزاير انفو، الجزائر، 2013م.

50- عمورة عمار: **الجزائر بوابة التاريخ**، ج1، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.

51- فركوس صالح: **المختصر في تاريخ الجزائر،من عهد الفينيقين الى خروج الفرنسيين(814ق م -1962م)**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002م.

52- قاصري محمد السعيد: **دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (1830-1962م)**، دار الارشاد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م.

53- مياسي ابراهيم: **قبسات من تاريخ الجزائر**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010م

- **باللغة الفرنسية:**

1- Ahmed hanneche : **la longue mareche de l'algerie combattante (1830-1962)**,acheve d'imprimer sur les prencs,algérie,2010.

2- Achour cheurfi: **la révolution algérienne(1954-1962)**, editions casbah, Alger, 2009.

ت-الدوريات:

- المجلات:

1- تابليت علي: **من جرائم الاحتلال الفرنسي في الجزائر:مذابح 8 ماي 1945م**، الذاكرة، ع2، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر،1995م.

2- ناجي عبد النور: **البعد السياسي في تراث الحركة الوطنية الجزائرية**، مجلة التراث العربي، ع 107، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2008م.

3- بومالي لحسن: " **الجزائر عشية الحرب التحريرية** "، مجلة اول نوفمبر،ع24، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 1977م.

4- بوعزيز يحي: "**الاوضاع السياسية قبيل اندلاع الثورة**"، مجلة أول نوفمبر،ع19، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 1976م.

5- قداردة شايب: "**تحولات الحركة الوطنية الجزائرية بعد الحرب العالمية الثانية 1945-1954م**"، العلوم الإنسانية، مج أ، ع30، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2008م.

ث-الاطروحات والرسائل الجامعية:

1- علوي فضيلة: **موقف الاتحاد الديمقراطي من بعض القضايا الوطنية والثورة (1946-1956م)**، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008-2009م.

2- شلبي أمال: **التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1956م**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2005-2006م.

3- صديقي بوبكر : **البعد المقاصدي في فتاوى إعلام جمعية العلماء**، مذكرة الماجستير في العلوم الإسلامية، جامعة باتنة، 2011م .

4- قريزي سليمان: **تطور الاتجاه الثوري و الوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية 1940-1954م**،اطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر،اشراف مناصرية يوسف،جامعة الحاج لخضر،باتنة،2011،2010م

5- معزة عز الدين:

- **فرحات عباس والحبيب بورقيبة دراسة تاريخية وفكرية مقارنة(1899-2000م)**، أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2010م.
- **فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال(1899-1985م)**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004-2005م.

7- عباس محمد الصغير: **فرحات عباس من الجزائر فرنسية إلى الجزائر جزائرية (1927-1963م)**، رسالة ماجستير في الحركة الوطنية ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007م

8- قاسمي يوسف: **مواثيق الثورة الجزائري(1945-1962م)**، اطروحة دكتوراه العلوم في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2008-2009م.

9- بوعبد الله عبد الحفيظ: **فرحات عباس بين الادماج والوطنية(1919-1962م)**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2005-2006م.

10- عصماني احمد: **مسيرة الثورة التحريرية من خلال تصريح قادتها(1954-1962م)**، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010م.

ج-المعاجم والموسوعات:

• المعاجم:

1- بوصفصاف عبد الكريم واخرون:

1-**معجم اعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ج1، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002م.

2- **معجم اعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ج2، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004م.

3- الصديق محمد الصالح: **أعلام المغرب العربي**، ج1، ط2، موفم للنشر، الجزائر، 2008م.

- **الموسوعات**

1- عبد الكافي اسماعيل عبد الفتاح: **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية**، القاهرة، (د.س.ن).

2- مقلاتي عبد الله: **موسوعة اعلام وابطال الثورة الجزائرية**، الكتاب الخامس، وزارة الثقافة، الجزائر، 2013م.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات